



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

# قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • الثمن (3000) ل.س • دمشق ص.ب (35033) • تليفاكس (00963 11 3321775) • بريد إلكتروني: general@kassioun.org

## الافتتاحية

### «الكسب غير المشروع» والعدالة الانتقالية!

أثار الاتفاق الذي وقعه محمد حمشو يوم الأربعاء الماضي، 7 كانون الثاني 2026، مع «اللجنة الوطنية لمكافحة الكسب غير المشروع»، استياءً واسعاً ومحقاً في الشارع السوري، حيث ظهر الاتفاق تبريراً وشرعنة لـ«الكسب غير المشروع»، بدلاً من مكافحته!

خطورة هذا الاتفاق لا تتعلق بحمشو وحده، بل تتعلق بالعقلية الإجمالية التي يدار ضمنها الشأن السياسي والاقتصادي في البلاد، والذي يمكن أن نسجل ضمنه النقاط التالية:

**أولاً:** تتجه السلطات القائمة اقتصادياً نحو تبني كامل للسياسات الليبرالية التي كانت متبعة في عهد الأسد، منذ 2005 بشكل واضح؛ أي السياسات التي تتركز حول تقليص دور جهاز الدولة لمصلحة رؤوس الأموال والحيثان الكبار، وإنهاء الدعم الاقتصادي، وخصخصة القطاعات السيادية، وفرض سياسات تقشفية، ورفع أسعار كل الخدمات على الإطلاق... هذه السياسات بمجملها لها اسم مراوغ معروف أطلقه كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي هو «الإصلاح الهيكلي»، الذي نجح في كل دولة تم تطبيقه فيها؛ نجح في تعظيم نسب الفقر، وفي رفع درجات التوتر الاجتماعي، وفي إضعاف الدول، وقتل الإنتاج الحقيقي فيها لمصلحة الخدمات والريع، ورفع مستويات القمع السياسي للحفاظ على النهب، وصولاً إلى تفجيرها من الداخل.

**ثانياً:** جوهر أي نظام سياسي في أي دولة من دول العالم، ليس القبة الأيديولوجية التي يرتديها، سواء كانت قومية أو يسارية أو إسلامية أو غير ذلك... جوهر أي نظام هي طريقة توزيع الثروة داخل البلاد؛ فحين يكون توزيع الثروة في بلد من البلدان هو لمصلحة 10% من السكان ضد 90% منهم، فالنظام يكون معبراً عن مصالح الـ 10% وضد مصلحة الـ 90%، وذلك بغض النظر عن شكله وأيديولوجيته، وبهذا المعنى، ورغم أهمية سقوط سلطة الأسد بالمعنى التاريخي، إلا أن عملية بناء نظام جديد ما تزال في أول خطوة من خطواتها؛ فنحن نعيش حتى اليوم في ظل نظام توزيع الثروة الجائر الذي أرساه الأسد... وللناس كل الحق أن تتوجس وتساءل حين ترى شبحة من أشباح الماضي بنهبه وقمعه، ماثلاً أمامها مغسولاً من ذنوبه، ويريد المشاركة في «بناء» الحاضر والمستقبل!

**ثالثاً:** الاتفاق مع حمشو، يلقي ضوءاً كثيفاً أيضاً على طريقة فهم وتطبيق فكرة «العدالة الانتقالية»... فالعدالة هنا لا تعني فقط الجانب الجنائي والسياسي العام، وجرائم القتل والاعتقال التي ارتكبت بحق السوريين، ولكن تعني أيضاً عمليات النهب التاريخي المتراكم التي كانت تقتلهم كل يوم وكل ساعة... في جيوب حمشو وأمثاله، يتراكم العرق والتعب المسروق من ملايين السوريين عبر عشرات السنين، في جيوبهم تتراكم أهات وآلام السوريين الذين ناضلوا بشكل يومي عبر عقود متتالية فقط، ليبقوا على قيد الحياة وليطعموا أولادهم... وإذا أردنا رسم صورة مجازية، فإن حمشو وأمثاله قد سرقوا عشرات ومئات مليارات ساعات العمل من السوريين عبر عقود متتالية، وكأنما الشعب السوري العامل كان محبوساً في سجنهم طوال عقود، ويعمل لديهم بالسخرة تقريباً، فقط كي يضحوا ثروتهم من عرقه وتعبه...

إن تأمين موارد حقيقية للدولة ممكن في حال غيرنا منطق التفكير بشكل جذري، غيرناه عبر تغيير النموذج الاقتصادي الاجتماعي القائم، باتجاه نموذج إنتاجي حقيقي يعتمد على الميزات المطلقة في الاقتصاد السوري، وينطلق من إعادة توزيع حقيقية للثروة، لمصلحة عموم السوريين... دون ذلك، فإننا نكون على طريق إعادة إنتاج النظام السابق نفسه، عبر أشكال جديدة، بل وربما عبر استحضر أشباح من الماضي أيضاً، من طراز حمشو...



## تجار الدم في صالونات «العهد الجديد»:

## التفاف على العدالة وشرعنة للنهب

[12]

شؤون عربية ودولية



دول إقليمية أساسية... تعاون  
ينتقل من الظل إلى العلن!

17

شؤون محلية



شبح الخسائر يطارد  
مزارعي القمح...

06

ملف «سورية 2026»



نتائج ودروس  
«معركة حلب»

03

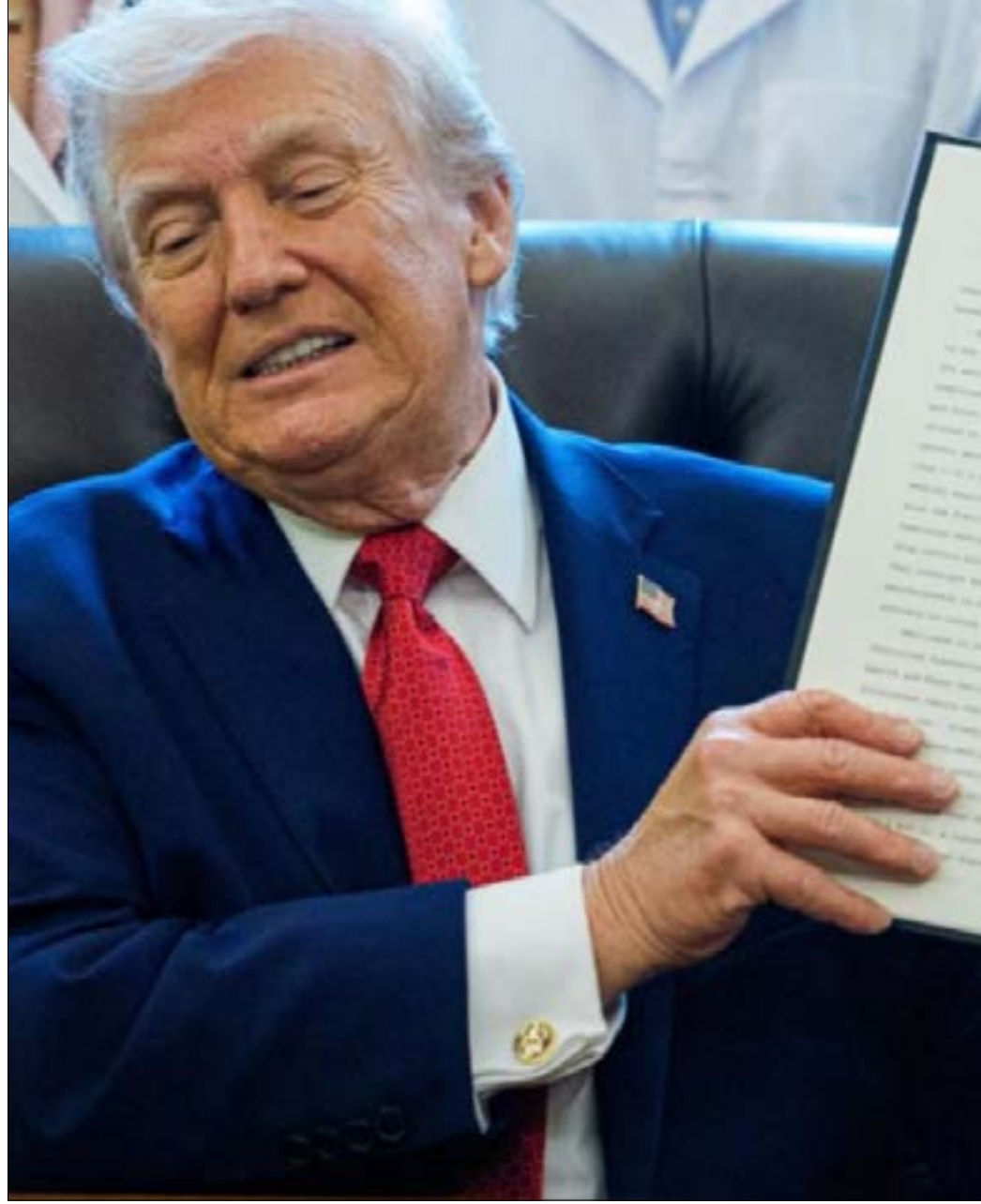
ملف «سورية 2026»



جيو-اقتصاديات انسحاب أمريكا  
من 66 اتفاقية ومنظمة دولية

02

# جيو-اقتصاديات انسحاب أمريكا من 66 اتفاقية ومنظمة دولية



بانسحابه من 66 اتفاقية ومعاهدة عالمية، هل يفقد رئيس أمريكا النظام الليبرالي الغربي قوته التاريخية؟ الأ يعني تقويع «أمريكا أولاً»، بأن الصين كقائدة لعولمة بديلة، تعولم أمريكا بدل أمركتها للعالم!

■ **زياد ايوب عربش، استاذ جامعي ومستشار اقتصادي**

**من بريتون وودز إلى الانسحاب من المنظمات الدولية مروراً بالهيمنة على فنزويلا**

يعد قرار الرئيس الأمريكي الانسحاب من 66 اتفاقية ومنظمة دولية (بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية لتغير المناخ UNFCCC، ومجلس الخبراء الحكومي الدولي حول تغير المناخ IPCC، ووكالة الطاقة المتجددة الدولية IRENA، وتحالف الطاقة الشمسية الدولي، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، ومنتدى مكافحة الإرهاب العالمي GCTF، وغيرها)، خطوة جذرية في النظام العالمي الكلي، وتوجها قومياً متطرفاً، تعكس الانتقادات التي رصدناها في تقارير تنشر تباعاً في الصحافة العالمية، بما فيها الفرنسية والصينية والبريطانية والأمريكية. ففي عام 2019 وبينما كانت تنضم سورية «ورغم الحرب» لاتفاقية باريس للمناخ، أعلنت الولايات المتحدة آنذاك، وأثناء ولاية الرئيس ترامب، انسحابها من هذه الاتفاقية، إيداً بنهاية الليبرالية الاقتصادية الفجة التي لطالما طغت في كل خطابات القادة الغربيين، منذ اتفاق واشنطن (1981)، وبعد تفكك الاتحاد السوفييتي (1991). وفي كتابنا الصين «الفعل المؤسس لنظام عالم جديد، دار الشرق، دمشق، 2019» وبكل فصل وفقرة منه كان السؤال دوماً: وماذا عن أمريكا؟ من مسائل الطاقة والاقتصاد والتكنولوجيا، وبراءات الاختراع، إلى موضوع الأقطاب البازغة ومآل الليبرالية، وتحول مركز ثقل العالم من الغرب والشمال إلى الشرق والجنوب.

**التخريب الجيو-اقتصادي الذاتي: توسيع الآثار الاقتصادية والنافسية**

يوسع هذا القرار الانحسار الجيو-اقتصادي الذاتي لأمريكا على المدى الطويل، إذ يؤدي الانسحاب من وكالة الطاقة المتجددة الدولية «IRENA» وتحالف الطاقة الشمسية الدولي ووكالة الطاقة الذرية الدولية إلى ارتفاع تكاليف الطاقة الأمريكية للأجل الطويل مع فقدان حصتها في سوق الطاقة الخضراء العالمي، بينما تسيطر الصين «التي تسيطر على 80% من سوق الألواح الشمسية والبطاريات» والاتحاد الأوروبي على سلاسل التوريد الخضراء العالمية من خلال مبادرة الاتحاد الأخضر الأوروبي. وبالتالي فقدان ملايين الوظائف في قطاعات التصنيع الخضراء والتكنولوجيا النخيلة، حيث تشكل كاليفورنيا ونيويورك وتكساس تحالفات إقليمية مستقلة لملء الفراغ الاتحادي باتفاقيات مناخية ثنائية مع أوروبا واليابان، مما يعيق الانقسام الداخلي السياسي والاقتصادي ويضعف القدرة التنافسية الأمريكية أمام مبادرة «حزام واحد طريق واحد» الصينية التي تمتد إلى 150 دولة «نيويورك تايمز، 2026/1/7؛ لوس أنجلوس تايمز، 2026/1/6؛ منظمة الطاقة الديمقراطية EDF، تقرير 2026/1/8؛ اتحاد العلماء المعنيين UCS 2026/1/8». فالانسحاب من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية «UNCTAD» ومنظمة الأغذية والزراعة «FAO» يمثل ضربة قاضية للشركات الأمريكية في الأسواق الناشئة، مثل أفريقيا وأمريكا اللاتينية وجنوب آسيا، ويهدد هيمنة الدولار كعملة احتياطي عالمي من خلال فقدان صياغة معايير الضرائب الدولية والتجارة الرقمية، مع توقعات بارتفاع التضخم الأمريكي «الفاينانشيال تايمز، 2026/1/8؛ مجلة ذا إيكونوميست، 2026/1/9». فغياب الولايات المتحدة من تمويل المناخ، يعزز نفوذ أوروبا في الاستثمارات الخضراء والصمود الاقتصادي، مُعجلاً بانتقال جيواقتصادي نحو تحالف بريكس+ الذي يضم الآن 40% من الناتج العالمي، مع ردود فعل محتملة تشمل عقوبات تجارية أوروبية على الواردات الأمريكية «لو فيغارو، والبايس الإسبانية، 2026/1/8».

فيعد الدور الحاسم لاتفاقية بريتون وودز «1944 وفرض الدولار في التبادل الدولي على حساب مشروع كينز ومقترح البنكوك كعملة عالمية»، وتعليق قاعدة الذهب من قبل الرئيس الأمريكي نيكسون (1973) وثم انهيار الاتحاد السوفييتي رسمياً، يأتي انسحاب الرئيس ترامب من هذه الاتفاقية بمثابة ضربة قاضية للعولمة، وبعد «غزو» فنزويلا قبل أيام، كخطوة لا تقل أهمية عن حرب أفغانستان وغزو العراق، لدرء أي خصم من الإفلات من الدولار as hegemony dollar of Loss global currency reserve» وضمن سعي الولايات المتحدة لوضع سد منيع أمام ثنائي الشرق الصين وروسيا «وربما لاحقاً الهند» والدول البازغة في هذه المنطقة، والتي لا تدور في فلك أمريكا، فهل هذا الانسحاب يعني تنامي الانكفاء الجيو-اقتصادي الذاتي لأمريكا مع تفكك المنظومات الدولية التي بنيت على مدى عقود؟

**مخاطر العزلة الجيوسياسية: أمريكا قوية ولكن؟**

يمثل الانسحاب شلاً منهجياً للمنظومات الدولية ما بعد الحرب العالمية الثانية، حيث يفقد الولايات المتحدة مقاعدها في محافل حاسمة، كمنتدى مكافحة الإرهاب العالمي والشراكة للتعاون عبر الأطلسي، والإطار الدولي لمكافحة الإرهاب، واتفاقيات المناخ، بالإضافة إلى الانسحاب من الاتحاد الدولي للاتصالات، الذي يُحدد معايير التكنولوجيا العالمية، مما يخلق فراغاً استراتيجياً هائلاً يملأه الخصوم، مثل: الصين وروسيا، في وقت يتصاعد فيه التوتر حول تايوان وأوكرانيا، و«انهيار النظام العالمي الليبرالي»، فالرئيس الألماني شتاينماير لم يتردد بوصف السياسة

**السيادة الوهمية مقابل الرد الدولي والعقوبات الدبلوماسية**

تقابل تبريرات البيت الأبيض بأن هذه المنظمات «مهترجة» أو تروج لـ «اليقظة اليسارية» بشعارات قومية سطحية، تغفل التبعية المترابطة في قضايا، مثل: الهجرة المناخية، والأوبئة المستقبلية، والأمن الغذائي العالمي، مما يعرض الاقتصاد والأمن الأمريكيين لصدمات غير متوقعة. فتجميد روابط الناتو مؤقتاً يعني مكاسب فورية لمجموعة البريكس في صياغة القواعد الدولية، حيث يفقد انسحاب الولايات المتحدة نفوذها في معايير الأمن السيبراني والتجارة الإلكترونية «NPR، 2026/1/8؛ Inside News Climate، 2026/1/9». مع توقع استمرار تآكل هيمنة الدولار على المدى المتوسط، ونفوذ الولايات المتحدة في صياغة قواعد السلع الأساسية والتكنولوجيا المتقدمة، مُفسحة المجال للصين كبديل عملة في التجارة الجنوب-جنوب «لو مون، 2026/1/9».

**السقوط الاستراتيجي طويل الأمد وفقدان القوة الناعمة والابتكار**

ينذر الانسحاب بفقدان القوة الناعمة الأمريكية بشكل لا رجعة فيه، مع الانسحاب من منظمات التعليم العالمي، كالبيونسكو وحقوق الإنسان والمواجهة المناخية، مما يعيق تدفق الابتكار في الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا الحيوية والطاقة النووية الآمنة، حيث تتقدم الصين في هذه المحافل. فاستغلال الصين للفراغ في الطاقة المتجددة وروسيا للطاقة التقليدية، يعني «تعبيل الانتقال إلى عالم متعدد الأقطاب، وفقدان أمريكا لنفوذها الدبلوماسي في عالم مترابط اقتصادياً وسياسياً، «لو فيغارو، الغارديان، 2026/1/8». فالصين تعتبر الانسحاب من اتفاقية باريس للمناخ ومنظمة الصحة العالمية، تهديداً للتعاون العالمي في المناخ والصحة، مما

يعيق الجهود المشتركة ضد الجائحات «وكلنا يذكر اتهامات الولايات المتحدة للصين في جائحة كورونا»، بالمقابل، تمثل هذه الخطوة فرصة استراتيجية لملء الفراغ المناخي، مُعززة دور الصين كقائدة في الطاقة المتجددة عالمياً، من خلال زيادة استثماراتها في الوكالة الدولية للطاقة المتجددة والبديلة «IRENA، وكالة شيخوا، 2026/1/8».

**تحولات جيوسياسية واقتصادية تالية**

إن قرار الولايات المتحدة الانسحاب من الاتفاقيات الدولية ليس إلا حديلاً على تراجع الهيمنة الأمريكية. فبعد 45 عاماً من انتهاء الحرب العالمية الثانية، اضطرت أمريكا لإخراج جيشها لأفغانستان لمحاربة من؟ ثم العراق؟ ليس إخراج القوة يعني أن التهديد لوحده لم يعد كافاً! فصراحة وبالآرقام، تعزيز مجموعة بريكس كبديل متعدد الأقطاب يضم اقتصادات ناشئة قوية تمثل 40% من الناتج العالمي، لا مفر منه. صحيح أننا سنشهد اضطرابات تجارية قصيرة الأمد، لكن قوة سوق الصين، كأول اقتصاد عالمي بالقدرة الشرائية، تؤكد متانة اقتصادها أمام الضغوط الأمريكية، وتعزيز دور اليوان كعملة تجارية بديلة، وهي التي تحافظ على خبرة دبلوماسية هادئة، وتدعو واشنطن لإعادة التفكير في القرار، رغم المنافسة الجيوسياسية الشرسة، ففتوات التواصل التجاري والاقتصادي بين «التريداد» «اليابان أوروبا الغربية والولايات المتحدة» كضمان لاستقرار المتبادل لم يعد مجدياً طالما الحلفاء معنوين بالدرجة الأولى بالخروج من العباءة الأمريكية، في عالم يتسارع فيه الانتقال من الهيمنة الأحادية نحو نظام متعدد الأقطاب.

## نتائج ودروس «معركة حلب»



هدات نسبياً نيران معركة جديدة بين السوريين، وعلى الأرض السورية، في حلب هذه المرة. وكان نمنها المباشر المزيد من العذابات وهدر الدماء. وفي كل مرة يتمنى السوريون أن تكون هذه المعركة أو تلك، هذه المجزرة أو تلك، خاتمة أحزانهم ومعاناتهم، ولكن هذا غير ممكن بحال من الأحوال إن لم يتم استخلاص الدروس الحقيقية، وتطبيقها على أرض الواقع.

**ثالثاً:** الحصول على الشرعية الحقيقية المستدامة، غير ممكن بالقوة والفرس داخليا، ولا يقسم المجتمع على بعضه البعض على أسس طائفية ودينية وقومية، «فهذا وصفة الحرب الأهلية والخراب»، ولا بالدعم الخارجي سواء كان صادقا أم كاذبا، وهو كاذب في الغالب الأعم، وخاصة حين يأتي من أمريكا... الشرعية الحقيقية المستدامة تأتي فقط من التوافق بين السوريين، ومن حل مشكلاتهم المتراكمة، وعلى رأسها الفقر والبطالة والنهب والقمع.

**رابعاً:** اتفاق 10 آذار واتفاق 1 نيسان، ورغم أهميتهما، يعيدان التذكير باتفاقات أستانا، ويشتركان معها بأنها جميعا اتفاقات جزئية؛ فهي تخص مساحات محددة ضمن سورية وليس سورية كلها، وهي موقعة بين أطراف محددة من السوريين، وليس بين كل الأطراف السورية، والنتيجة؟ لا يمكن الوصول في سورية إلى حل حقيقي شامل، ولا حتى إلى حلول جزئية مستدامة، إلا عبر اتفاق شامل بين السوريين، أي عبر حل سياسي شامل، وعبر مؤتمر وطني عام كامل الصلاحيات. عدا ذلك، فإن أفضل

بين أهم الدروس التي يمكن استخلاصها من المعركة الأخيرة، ومن مجمل تجربة 15 سنة، والتي على الأطراف السورية كلها، ودون استثناء، أن تراها بوضوح، بما في ذلك الحكومة في دمشق وقسد، ما يلي:

**أولاً:** من يضع ثقته بالجانب الأمريكي سيخسر عاجلاً أم آجلاً؛ فالأمريكي يمكنه أن يدعمك اليوم ويبيعك غداً، وتاريخه العام، وحتى مع الأطراف السورية نفسها، يثبت ذلك بما لا يدع مجالاً للشك، وأكثر من ذلك، فإنه حين يدعمك أو يشجعك أو يؤيدك في القيام بخطوة ما، فعليك أن تحسب عشرة أضعاف ما تحسبه حين يعاديك؛ ومئة ضعف قبل أن تخطو تلك الخطوة، لأنها ستكون شركاً و«فخاً» منصوباً لك وللبلاد بأسرها.

**ثانياً:** الحلول الأمنية والسيطرة العسكرية على هذه المنطقة أو تلك من سورية، على هذه المساحة أو تلك، ليست مكسباً مستداماً، بل وربما يمكنها أن تتحول إلى خسارة سياسية. هل ينبغي التذكير بأن الأسد بعد 2019 كان يسيطر على الجزء الأكبر من مساحة سورية؟ وأنه قبل سقوطه بأيام كان ما يزال يسيطر عسكرياً على الجزء الأكبر من البلاد؟

«الإسرائيلي» الذي لا يترك فرصة إلا ويستغلها للدفع نحو التقسيم، وحين تغيب الفرصة يعمل بنفسه لصنعها.

إن الدرس الأهم الذي ينبغي على الأطراف السورية المختلفة استخلاصه هو أن الحل كان وما يزال سياسياً، وكان وما يزال شاملاً يقوم على المشاركة الحقيقية للسوريين بكل قواهم السياسية والاجتماعية، وبعيدا عن أي تحريض طائفي أو قومي أو ديني، وكل من يحرض بهذا الاتجاه هو خادم للصهاينة في نهاية المطاف، حتى ولو كان يفعل ذلك مغفلاً غير مدرك.

الحل السياسي الشامل يعني وضع كل المشكلات العالقة على طاولة تجمع السوريين، ومناقشتها للوصول إلى حلول توافقية... الحرب جربناها، ولم تحل شيئاً حتى اللحظة، وما لا يحله الحوار بين السوريين، ينبغي أن يحله مزيد من الحوار...

ما يمكن لأي اتفاق جزئي أن ينجزه، وكما تثبتت الوقائع المرة المتكررة، هو حقن الدم السوري، مؤقتاً فقط، وتأجيل استمرار سفكه إلى حين...

**خامساً:** كل اقتتال جديد بين السوريين، يعني مزيداً من الضعف لكل الأطراف السورية، ومزيداً من تقسيم السوريين ضد بعضهم البعض على أسس طائفية ودينية وقومية، ومزيداً من الخراب للاقتصاد السوري وللمعيشة السوريين المأساوية أصلاً، ويعني مزيداً من التدخلات الخارجية، ويعني ارتفاع مخاطر التقسيم؛ لأن توحيد البلاد ينبغي أن يقوم على التوافق بين أهلها، وليس على القسر والإجبار، خاصة في الوضع السوري الذي تمتد ضمنه أذرع المتدخلين والمخربين من مشارق الأرض ومغاربها، وعلى رأس المخربين

## بيان من الإرادة الشعبية حول العنف المتصاعد في حلب



### حزب الإرادة الشعبية

التي سبقتها، والتي تعيش نتائجها اليوم؛ كل اقتتال بين الأطراف السورية يعني ضعفاً إضافياً لكل الأطراف السورية، ولا تغير من هذه الحقيقة السيطرة العسكرية على هذه المنطقة أو تلك.

إننا في حزب الإرادة الشعبية، وإذ نعزي أهالي الضحايا ونتمنى أن تكون دماؤهم خاتمة الأحزان لكل الشعب السوري، ندعو الأطراف المتحاربة للتهدة كما ندعو الحكومة إلى تحمل مسؤولياتها عبر المبادرة في البحث عن الحلول عبر الحوار؛ فما لا يحله الحوار بين السوريين، يجب أن يحله مزيد من الحوار، وضمناً فإنه ينبغي العمل لتطبيق اتفاق العاشر من آذار، الذي بات من الواضح أنه لا يمكن أن ينفذ بشكل فعلي إلا عبر حوار سوري شامل لا يقتصر على طرفين فحسب، بل يضم كل الأطراف السورية السياسية والاجتماعية عبر مؤتمر وطني عام وشامل وكامل الصلاحيات.

تواصل الاشتباكات العنيفة في عدة أحياء من مدينة حلب منذ يوم أمس الثلاثاء 2026/1/6، وقد راح ضحية هذه الاشتباكات حتى الآن عدد من المدنيين لم يتم حصره بعد، والأعداد مرشحة للزيادة بشكل كبير مع التصاعد المستمر للقتال.

إن كل تصعيد إضافي وكل اقتتال إضافي على الساحة السورية بين أطراف سورية، ستكون له أربع نتائج واضحة سلفاً:

**أولاً:** المزيد من المعاناة والتهجير والدمار والموت للمدنيين السوريين.

**ثانياً:** المزيد من الخراب الاقتصادي، بما يترتب على ذلك من إضعاف إضافي للبلاد ككل.

**ثالثاً:** ازدياد وزن الأطراف الخارجية على حساب الأطراف السورية كلها، وازدياد حجم التدخلات الخارجية، وإضعاف ما تبقى من استقلالية نسبية لأي قرار سوري.

**رابعاً:** الخسارة السياسية لكل الأطراف المنخرطة في القتال. وهو ما أثبتته ليس فقط السنة الماضية، بل وأيضا السنوات الـ14

# فلنوسع دائرة البيكار...



قبل المعركة في حلب، وخلال أول 36 ساعة منها، بلغ توم براك لسانه، وهو المعتاد على إطلاق التصريحات يميناً وشمالاً، لصالح هذا الطرف أو ذاك تارةً، وضد الطرف نفسه تارةً أخرى، عند كل منعطف صغير أو كبير.

## مركز دراسات قاسيون

الأمر ليس تصادفياً بطبيعة الحال؛ فالأمريكي - بصمته - قد وضّح رضاه عن اندلاع المعركة، ثم وبعد أن جرى ما جرى، خرج يقوم كلاماً «حكيماً، هادئاً» عن التهذئة وضرورتها، وضرورة التفاهم بين السوريين.

وبما أن الأمريكي يقدم نفسه الفاعل رقم 1 في الشأن السوري، وبما أن أطرافاً سورية عديدة، متكافضة ومتحاربة، ترى فيه حليفاً، أو هكذا تقول على الأقل، فإن فهم ما يريده الأمريكي في سورية، ومن المعركة الأخيرة خصوصاً، يكتسب أهمية كبرى لمن يريد حقن الدم السوري فعلاً، ومنع مزيد من التدهور والخراب.

## فلنوسع دائرة البيكار...

منذ عقود عديدة، ومع تعمق العولمة ووصولها إلى كل بقعة من بقاع الأرض، لم يعد ممكناً بحال من الأحوال، فهم أي شأن محلي، دون وضعه في سياقه الإقليمي والدولي. وفي فترات التحول الكبرى، والانتقالات الكبرى، وتغيير المنظومات الدولية بأكملها، كالتالي نعيشها الآن، يصبح الارتباط بين المحلي والإقليمي والدولي أكثر عمقا وأكثر تأثيراً.

لذلك كله، ينبغي وضع ما جرى في حلب ضمن السياق الإقليمي والدولي الواقعي. ورغم أن هذه العملية مجهدة وقد تستنفد صبر القارئ، ولكنها ضرورية ضرورة حاسمة، ولا يمكن القفز فوقها، إذا أراد المرء أن يفهم الأمور فهماً صحيحاً بعيداً عن التبسيطات المضرة التي تسيطر على القسم الأعظم من الإعلام بأشكاله وأطرافه المختلفة، والتي تلعب

دوراً تخريبياً وتحريضياً في نهاية المطاف، وتوهم السوريين أن أعداءهم هم سوريون أيضاً، وتدفعهم لقتل بعضهم بعضاً ولتخريب بلادهم... وإذا فلنوسع دائرة البيكار، نرى موقع معركة حلب ضمن الصراع العالمي والإقليمي وليس فقط المحلي...

صراع دولي طاحن والاستراتيجية الأمريكية بما أن الأمريكي فاعل أساسي في سورية، كما أسلفنا، فلا بد إذا من فهم سياساته العامة في منطقتنا وفي العالم، لنفهم ما يريده في سورية؛ فهو بالتأكيد لا يتعامل مع سورية بوصفها ساحة معزولة عن بقية الساحات، بل ترتبط ببقية الجبهات، وتتأثر وتؤثر بها.

يمكننا محاولة تكتيف الوضع الأمريكي الراهن، وبلاستناد ضمنا إلى استراتيجية الأمن القومي المعلنة مؤخراً، في النقاط التالية: أولاً: تعيش الولايات المتحدة الأمريكية، ومنذ أكثر من عقدين «مع خروجها نحو الحروب التي لا تنتهي بدءاً بأفغانستان» أزمة عميقة وغير مسبوق، اقتصادية بالدرجة الأولى، وهي التي تدفعها للخروج نحو الحروب. جوهر الأزمة يفسر قانون اقتصادي موضوعي يمارس عمله على قدم وساق: «ميل معدل الربح نحو الانخفاض مع تعقد التركيب العضوي لرأس المال».

ثانياً: كي لا ندخل بتعقيدات اقتصادية نظرية، نبسط الأمر بالشكل التالي «وهو تبسيط مخل وغير دقيق، ولكنه يقرب الفكرة»: نتيجة ارتفاع تكاليف الإنتاج داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي انخفاض معدلات الربح، جرت عملية تصدير كثيفة لرؤوس الأموال

الأمريكية نحو أماكن أخرى في العالم، يمكنها ضمنها أن تضمن معدلات ربح أعلى. بين هذه الأماكن شرق آسيا خصوصاً، ومن ثم الصين، التي تحولت إلى مصنع العالم... وبات الكلام عن إعادة الإنتاج إلى الداخل الأمريكي وهماً مكتمل الأركان، لأن رأس المال لا تحكمه الاعتبارات الوطنية، بل اعتبارات الربح.

ثالثاً: رغم أن مركز ثقل الإنتاج العالمي قد انتقل نحو شرق آسيا، وجزئياً نحو أوروبا «التي تعاني مشكلة الولايات المتحدة نفسها مضافاً إليها أزمات إضافية منذ حرب أوكرانيا وتهاجر منها رؤوس الأموال أيضاً»، إلا أن الولايات المتحدة ضمنت لنفسها، عبر بريتين وودز وعبر قواعدها العسكرية حول العالم، وعبر اليات الاستعمار الاقتصادي، موقعاً متفوقاً، تستطيع من خلاله أن تنهب من أي إنتاج يجري في أي بقعة من بقاع الأرض، وخاصة عبر دولارها بوصفه العملة الاحتياطية العالمية الأولى، وتقريباً الوحيدة، طوال عقود.

رابعاً: الدول التي انتقل مركز الإنتاج نحوها، استطاعت مع الوقت بناء قاعدة إنتاجية ضخمة، ومن ثم انطلقت نحو بناء نفسها عسكرياً وسياسياً وثقافياً، مع ارتفاع استقلاليتها النسبية عن الأمريكان، يوماً وراء الآخر. ووصلت منذ نحو عقد ونصف تقريبا، إلى موقع بات يسمح لها بالقول: «كفى» لأمريكا؛ أي كفى نهباً لإنتاجنا باستخدام الدولار والمنظومة المالية الدولية المهيمن عليها أمريكياً. وبدأت بالانتقال نحو التبادل بالعملة المحلية، وبناء أسس منظومة دولية جديدة تخرق قوانين الاستعمار الاقتصادي الأمريكي... في مقدمة هذه الدول كما هو معروف: الصين - روسيا - الهند.

خامساً: انعتاق الدول التي يتمركز فيها الإنتاج العالمي من سيطرة المنظومة المالية

والاقتصادية الأمريكية، لا يعني فقط انتهاء معدلات النهب الفلكي الذي تقوم به واشنطن لكل دول العالم، ولا يعني فقط الانتقال من منظومة أحادية القطبية إلى متعددة القطبية، بل ويعني أيضاً تهديد مصير الولايات المتحدة نفسها في البقاء قطباً، عبر انهيار مستوى الاستهلاك المفرط داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها، ما يعني تالياً فتح باب الخراب الداخلي ضمنها، وحتى باب التقسيم والانهيار الكامل، وهو الأمر الذي بات مثار نقاش حقيقي بين مفكرين غربيين كبار، بينهم على سبيل المثال لا الحصر، إيمانويل تود، الذي ذاع صيته لأنه تنبأ مبكراً بانتهاء الاتحاد السوفييتي، والآن يتنبأ بانتهاء الولايات المتحدة والغرب كل.

سادساً: ولأن من سنن الأزمات أنها تؤدي إلى انقسامات داخلية في صفوف المازومين؛ حيث يقدم كل تيار تفسيره الخاص بأسباب الأزمة، ومخارجه الخاصة منها... نرى في الولايات المتحدة انقساماً حاداً ضمن النخبة الأمريكية «تعبيره السطحي هو ترامب - بايدن، أو جمهوري - ديمقراطي»، في حين أن جوهره الحقيقي هو الانقسام بين تيار يرى التراجع، ولكن لا يريد الاعتراف به، ويرى أن المخرج هو مزيد من التوسع والهجوم، وخاصة عبر ضرب روسيا والصين على أمل تفتيتهما وخاصة روسيا. وبين تيار آخر يرى التراجع ويعترف به جزئياً، ويريد الانكفاء لتقليل الخسائر، واستعادة القوى على أمل العودة للهيمنة لاحقاً.

سابعاً: التيار الانكفائي هذا يعبر عنه ترامب اليوم، وتظهر الاستراتيجية التي وضعها للأمن القومي مؤخراً، بوصفها تعبيراً واضحاً عن هذا التيار، عبر النقاط التالية:

أ - الهدف الأساسي هو السيطرة على نصف الكرة الغربي «وليس كل العالم».

**الدول التي انتقل  
مركز الإنتاج نحوها  
استطاعت مع  
الوقت بناء قاعدة  
إنتاجية ضخمة ومن  
ثم انطلقت نحو بناء  
نفسها عسكرياً  
وسياسياً وثقافياً**

# حلب والصراع الدولي والإقليمي!



و«الإسرائيلي» على اللعب ضمن الداخل التركي. لا ينبغي الافتراض أن تلك القدرة انتهت، فما تزال موجودة بقوة داخل جهاز الدولة نفسه، وداخل النخب الاقتصادية خاصة، ولكن الأکید أنها تراجعت، والأکید أن محاولات التفجير من داخل تركيا أصبحت أصعب من السابق... ما يعني أن سورية نفسها يمكن أن «تنفج» في الدفع نحو تفجير تركيا من الداخل...

## حلب!

عند هذه النقطة من التحليل، يمكن الوصول إلى فكرة مضمونها هو أن إشعال الملف الكردي في سورية، وخاصة إذا ترافق ذلك مع سفك دم سوري غزير، كردي وعربي، يمكن أن يسمح بنقل التفجير إلى داخل تركيا، ويمكن أن ينهي مبادرة السلام التي يسمح استكمالها كما أسلفنا بإغلاق ملف «مشروع الشرق الأوسط الأمريكي الإسرائيلي». وعليه، وبعيدا عما تراه الأطراف السورية نصرًا أو هزيمة، فإن رفع درجة التصعيد والتحريض القومي ضمن سورية، هو بالضرورة في مصلحة «إسرائيل» وأمريكا، اللتان ستدفعان لمزيد من سفك الدم السوري من كل الأطراف بأيدي السوريين أنفسهم. النصر الحقيقي الوحيد الممكن هو عبر توافق السوريين وتأخيهم الحقيقي، عبر حل سياسي شامل ينصف الجميع، ويكون ذا صلاحيات شاملة، وإلا فإن أي انتصار جزئي هنا أو هناك، سينعكس خسارة سياسية... فكما هو معروف، يمكنك أن تكسب معركة وتخسر الحرب، ويمكنك أن تكسب كل المعارك وتخسر الحرب أيضا بالمعنى السياسي... الانتصار الوحيد الممكن في سورية هو خروج كل الأطراف من وهم التحالف مع الأمريكي، ومن وهم القوة والغلبة ضد السوريين، والاتجاه نحو تحصيل الاستدامة من توافق السوريين أولا وأخيرا...

يجمع قوى كبرى كانت متنافرة حتى أمس القريب، هو اتجاه موضوعي كنا قد تحدثنا عنه مبكرا «في وثيقة القضية الكردية وشعوب الشرق العظيم على سبيل المثال، وفي عدة وثائق قبلها في العقد الأول من الألفية». نقول: إن هذا الاستقطاب هو نتيجة موضوعية لكون كل هذه الدول، كدول وكائظمة، باتت تحت تهديد مباشر من الأمريكان و«الإسرائيليين» ومشروع الشرق الأوسط الكبير-الجديد. وهذا التحالف الإقليمي بين الكبار، والذي قطع خطوات مهمة، لكنه مع ذلك ما يزال في بداياته، يعيد رسم المنطقة بأكملها، وبالضبط بالعكس تماما من المشروع الأمريكي / «الإسرائيلي». خامسا: الأدوات الأساسية في تقسيم المنطقة، وفي تأليب القوى الإقليمية الكبيرة ضد بعضها البعض، وفي إضعافها من الداخل، لمصلحة الأمريكي و«الإسرائيلي»، كانت الفوالق الطائفية والقومية. ومع التقارب الإيراني التركي، ثم السعودي الإيراني، وتقليص نفوذ داعش، انحسرت إمكانيات التفجير واسع النطاق على أسس طائفية، وبات التفجير على أسس قومية هو الأداة الأكثر نشاطا.

سادسا: في هذا الإطار، يصبح من الواضح والمفهوم، السعي «الإسرائيلي» لتفجير تركيا من الداخل، وخاصة عبر الفوالق القومية، وعبر استغلال الجرح الكردي المفتوح، ضد الكرد وضد الترك وضد العرب والفرس، وبكلمة، ضد كل شعوب المنطقة. يصبح مفهوما أيضا توقيت إطلاق مبادرة السلام في تركيا على أساس تفاهم كردي تركي، تتمثل بمبادرة أوجلان، وتلقفها من بهتشي-أردوغان... والتي من شأنها إن وصلت إلى نهاياتها أن تنزع صاعق تفجير ضخم ليس من تركيا وحدها، بل أيضا من إيران والعراق وسورية. سابعا: بعد فشل محاولة الانقلاب في تركيا عام 2016، تراجعت بشكل ملحوظ قدرة الأمريكي

بين هذه جميعها وبين إيران. «الإسرائيلي» كان يملك علاقات جيدة مع دول عربية عديدة «وصلت حد توقيع اتفاقات أبراهام والحديث الكثيف عن ناتو عربي-يهودي ضد إيران...». ثانيا: والآن، ما هي اللوحة؟ تفاهم سعودي إيراني بوساطة صينية، وصل مؤخرا حد الوقوف بشكل غير مباشر في صف الحوثيين في اليمن ضد المخطط «الإسرائيلي» المقنع بوجهين فوق بعضهما البعض، الأول: هو المجلس الانتقالي الجنوبي. الثاني: هو الإمارات الداعمة للمجلس الانتقالي. تحالف دفاعي بمظلة نووية بين السعودية وباكستان؛ باكستان الحليف القوي للصين، وتركيا تعلن مؤخرا عن رغبتها في الانضمام لهذا التحالف. علاقات جيدة بين مصر وتركيا ومناورات عسكرية مشتركة. علاقات جيدة بين تركيا وإيران، تصل حد تصريح وزير الخارجية التركي أن «إسرائيل» تحاول استغلال الاحتجاجات في إيران، ويجب منعها من القيام بذلك. يضاف إلى ذلك جملة من الاتفاقات والتوافقات بين كل من السعودية، مصر، تركيا، إيران، وباكستان، في قضايا عديدة كانت محل خلاف حتى أمس القريب، بينها على سبيل المثال لا الحصر: السودان والوضع في الصومال.

ثالثا: بينما تتقارب الدول الكبرى مساحة وسكانا ضمن الإقليم، تسعى «إسرائيل» وأمريكا لتكوين حلف من «الصغار» بعد انقطاع الأمل بإحداث أي خرق في العلاقة مع الدول الكبرى.. فنرى نتياهاو يتحالف مع قبرص واليونان وأرض الصومال والإمارات. تخرج عن معادلة «الصغار» إثيوبيا، ولكن ليس بشكل كامل، وليس بشكل قاطع، فهي نفسها مرشحة لإعادة تموضع ضمن التغيير الجاري في الإقليم. رابعا: هذا الشكل من الاستقطاب الإقليمي الذي

ب- العولمة مضرّة وينبغي التراجع عنها. ت- أمريكا أولا، ومصالحها فوق مصلحة أي تكتل دولي بما في ذلك فوق مصلحة أي دولة أخرى «في إشارة ضمنية لـ«إسرائيل» وأوروبا». ث- على أوروبا أن تحمي نفسها، ولسنا معنيين بالدفاع عنها.

ج- حلف الناتو أصبح عبئا «وأطلس لا ينبغي له أن يستمر في حمل الكون على عاتقه».

ثامنا: رغم التناقض الهائل بين التيارين «العولمي والانكفائي»، إلا أنهما يتقاطعان في مسألة أساسية: إذا كان لا بد من انسحاب من هذه المنطقة أو تلك من العالم، فينبغي ألا تكون صالحة للاستثمار من قبل الخصوم الاستراتيجيين، وبالتالي، أفضل وضع للمناطق المنسحب منها، أن تكون خرابا كاملا تسوده الفوضى ويسوده الاقتتال. ولا مانع بطبيعة الحال - حتى عند التيار الانكفائي - أن تنتقل تلك الفوضى إلى داخل الصين وروسيا، إن كان ذلك ممكنا.

## منظومات وتحالفات إقليمية جديدة

حين يشتد الصراع بين القوى العظمى، فإن قواها تفني أو تضعف بعضها البعض. هذا الأمر، يسمح موضوعيا بهامش حركة أوسع للقوى الإقليمية، التي تكون مقيدة في ظل الأحادية القطبية، وتصبح أكثر قدرة على الحركة والمناورة في ظل الصراع بين عدة أقطاب.

في هذا السياق، وفي منطقتنا يمكن تسجيل التالي: أولا: فلنحاول تذكر اللوحة السياسية في إقليمنا قبل 10 أعوام فقط. خلاف وصراع بين دول الخليج العربي وبين تركيا، خلاف وصراع بين مصر وتركيا، خلاف وصراع

من الواضح والمفهوم السعي الإسرائيلي لتفجير تركيا من الداخل وخاصة عبر الفوالق القومية وعبر استغلال الجرح الكردي المفتوح

# شبح الخسائر يطارد مزارعي القمح... والأرقام الأولية لموسم 2026 تؤكد تراجع المساحات...!



على الاستيراد لسد فجوة احتياجات رغيف الخبز، أي فاتورة باهظة الثمن تثقل كاهل الاقتصاد المنهك أساساً، بالإضافة إلى خضوع أهم مصدر للغذاء المتمثل برغيف الخبز لتقلبات الأسواق العالمية وارتفاع الأسعار. إن استمرار النهج المتبع بالإقصاء المتعمد للإنتاج عموماً، والزراعي بما في ذلك القمح كمحصول استراتيجي خصوصاً، لمصلحة المستفيدين من شريحة النهب والفساد على حساب المصلحة الوطنية يكرس تحويل سورية من بلد منتج إلى سوق استهلاكي مشوه أكثر استغلالاً وتبعية، حتى برغيف الخبز، القوت الرئيسي للغالبية الفقيرة في البلاد.

## على المحك

اليوم لم يعد ملف الأمن الغذائي ملفاً تقنياً على طاولة الاجتماعات، بل قضية تمس لقمة عيش المواطن. فحسب برنامج الأغذية العالمي، فإن نصف سكان سورية يعانون انعدام الأمن الغذائي، فيما يواجه ثلاثة ملايين شخص خطر الجوع الشديد. وعلى الرغم من أرقام الواقع أعلاه، والتجارب المريرة السابقة والتحذيرات الأممية، لم يجر اتخاذ أي خطوات عاجلة لتفعيل سياسة الاعتماد على الذات بتقديم الدعم الحقيقي للفلاحين، بينما يدفع المواطن السوري ثمن ذلك بتعميق الفقر المدقع والمزيد من انعدام أمنه الغذائي.

وما يجري اليوم لا يعد استثنائياً من تقلبات المناخ إلى تحديات الواقع، إنما هو مؤشر على هشاشة السياسات الزراعية والاقتصادية. فالاستراتيجية الوطنية لدعم الفلاحين، وإعادة النهوض بالزراعة، وخطط التكيف مع التغير المناخي، بالإضافة إلى تقنيات الزراعة الذكية ومحاربة الفساد والمستغلين، باتت حاجة وضرورة وطنية ملحة، وأي تأخير في المعالجة اليوم سيضاعف حجم الأزمة غداً.

السابقة وخوفه من تكرار سيناريو الخسائر أمام شح الأمطار والجفاف وانخفاض الدعم، أو انعدامه، بينما السبب الأهم ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، من البذار والأسمدة إلى المحروقات والمبيدات، وغيرها من تكاليف السقاية والحرثة، التي وقفت حائلاً دون زراعة أرضه، فقد أكد أحد المزارعين أن تكلفة زراعة الدونم حالياً تصل إلى 1,5 مليون ل.س بالحد الأدنى، وقد ترتفع مع أي طارئ، أي إن الدونم سيدخل الموسم محملاً بأعباء لا تنتهي. فماذا عن ثمرة تعبته أمام تسعيرة الشراء غير المجزية؟! كل ذلك وما زال الفلاح ينتظر أمام المصرف الزراعي لتحصيل أبسط حقوقه من الموسم الفائت!

## النتيجة المحسومة مسبقاً

فمن أي دعم تتحدث الوزارة؟! فلا يكفي تحديد أسعار البذار «المدعوم» أمام محدودية الكميات وتأخر وصولها، ليترك الفلاح تحت رحمة من لا يرحم من تجار السوق السوداء، حيث يباع بـ 6,800 ل.س للكيلو «مع عدم اليقين من الجودة والمصدر»، بزيادة قدرها 1,300 ل.س عن السعر الرسمي، حسب ما أكد أحد المزارعين. ولا يختلف الأمر بالنسبة للسماد، حيث أكد مدير فرع المصرف الزراعي في دير الزور المهندس «محمد عكل» أن تدخلات فروع المصرف بشأن توزيع السماد تتم وفق «الكميات المتوفرة» والتي لا تتجاوز 200 طن من السماد الترابي ومثلها «لليوريا». والنتيجة تبدو واضحة بالنسبة للموسم القادم منذ الآن! فهذه الأرقام دليل ملموس على السياسات الزراعية المهينة والمحبطة والطازدة للفلاح!

## سوق استهلاكي مشوه وأكثر تبعية

سورية تعاني منذ سنوات من تراجع إنتاج محصول القمح، وزادت الفجوة العام الفائت بين الحاجة الفعلية والإنتاج المحلي الذي انخفض إلى 40%، ما دفعها إلى زيادة الاعتماد

لقد كان القمح في سورية منذ عقود طويلة بمثابة العمود الفقري للأمن الغذائي وللإقتصاد الوطني على حد سواء، لكن الأعوام الأخيرة شهدت تراجعاً مستمراً في إنتاج هذا المحصول الاستراتيجي وسط تحديات طبيعية وبشرية مركبة، وبسبب سياسات متوحشة أعلنتها حربياً على الإنتاج والفلاح والإقتصاد الوطني.

## رهف ونوس

فهل سيجري أخذ الدروس والعبر من كارثة العام الماضي، وخاصة المحصول البعلي، وهي المساحات الأوسع، التي خرج جزء كبير منها من الخدمة الإنتاجية بسبب الجفاف، مع اتباع أساليب بدائية لمواجهة هذا الخطر؟! الواضح حتى اليوم أنه يجري السير على الخطأ ذاتها، وتجبير النتائج لتأثير التغير المناخي، دون اتخاذ إجراءات جدية لتغيير مسار ومالات كارثة منتظرة، وهو ما يتضح عملياً حتى الآن!

ما يجري اليوم لا يعد استثنائياً من تقلبات المناخ إلى تحديات الواقع إنما هو السياسات الزراعية والاقتصادية

## التنفيذ والواقع

تشير أرقام مديرية الزراعة بدرعا إلى أن ما تمت زراعته من محصول القمح المروي بلغ 1,842 هكتاراً من أصل المخطط المقدر بـ 9,950 هكتاراً، بنسبة تنفيذ بلغت 18% فقط، فيما لا تتجاوز المساحة المزروعة بالقمح البعل 17,000 هكتاراً من أصل قرابة 87,000 هكتاراً، أي بنسبة تنفيذ 19% فقط، علماً أن زراعة المحصول شارفت على النهاية، خاصة أن إنتاج المحافظة يعد الأكثر جودة والمصدر الأول لمؤسسة إكثار البذار، بالإضافة إلى ما تستجره مؤسسة الحبوب للاستهلاك المحلي. بينما تشير تقارير مديرية الزراعة في دير الزور إلى تدن بمساحات القمح المزروعة للموسم الحالي، فحسب تصريح رئيس دائرة الشؤون الزراعية والوقاية في المديرية المهندس «عبد الحميد العبد» لصحيفة الحرية بتاريخ 2025/12/31، فالمساحات المزروعة كانت حتى تاريخه قد بلغت 9,500 هكتاراً، بينما الخطة تصل إلى 22,000 هكتاراً. هذه ليست مجرد أرقام على الورق، إنما إنذار خطر، ونتيجة لمعاونة المزارع خلال الموسم

كيفية للفلاح ألا يعزف عن زراعته مع الموسم الجديد، وهي مخاطرة خاسرة قبل أن تبدأ؟! أما الحرب الكبرى فهي على «رغيف الخبز» وفق نهج متعمد على ما يبدو لإنهاء محصول القمح وتهديد مستقبل الأمن الغذائي في سورية.

## الخطة «الطموحة» ورقياً

تراجع مواسم القمح عاماً بعد آخر، مع استمرار وضع الخطط الزراعية الطموحة وفق مبدأ «نسخ لصق»، مع غياب الدعم الحقيقي، لتظهر بالمحصلة خلبيتها «على مستوى التنفيذ والإنتاج والدعم»، فتبدأ الذرائع والمبررات. فالخطة لموسم 2025-2026 تهدف إلى زراعة 1,4 مليون هكتار حسب رئيسة قسم التخطيط الإنتاجي في الوزارة المهندس «ميساء حايك»، متوقعة إنتاج 2,8 مليون طن. هذه الأرقام تبدو متفائلة، لكن ماذا عن مدى واقعيته!

وهل هناك منهجية تخطيطية شاملة تراعي الظروف الراهنة والاحتياجات المائية، كما استعداد الفلاح وصلحية ومساحة الأراضي، وحجم الاحتياج المحلي؟! دعونا لا نتشائم، ولكن الأرقام لا تكذب! فالخطة الزراعية لموسم 2024-2025 لم تختلف كثيراً من حيث المساحات المخططة والإنتاج المتوقع الذي كان عند حدود 3 ملايين طن، وذلك حسب بيانات الوزارة، لكن التنفيذ كان بالإنتاج الفعلي نحو 922 ألف طن فقط!

# النموذج الاسترشادي لمادة اللغة الإنكليزية للشهادة الثانوية لا يعالج المشكلة!



تحت عناوين «رنانة» عن رفع المستوى اللغوي للطالب وتحسين جودة العملية التعليمية، أصدرت وزارة التربية والتعليم بتاريخ 2026/1/3 النموذج الاسترشادي الامتحاني الجديد لمادة اللغة الإنكليزية للصف الثالث الثانوي (البكالوريا).

## رشا عيّد

من التصغير والإهمال في إعداد مناهج اللغة الإنكليزية لجميع المراحل التعليمية على أساس بناء المهارات بشكل فعلي، ورفع جودة التعليم لا تكون بنموذج امتحاني يهدد مستقبل جيل كامل!

إصدار هذا النموذج الآن، وسابقاً قرار «الزامية اللغة الإنكليزية كمادة مُرسّبة»، هي سياسة تربوية تعتمد الحول الترقّيعية، وكأن جودة التعليم الحقيقية تُبنى بقرارات أو أن الكفاءات تُقاس بساعة امتحانية تحت ضغط الوقت.

علماً أن العملية تراكمية تبدأ افتراضاً من اللبنة الأولى في مرحلة التعليم الأساسي، وإذا كانت الغاية التحسين، وهي ضرورة، لكن يجب أن تبدأ الوزارة من:

إعادة النظر بمناهج اللغة الإنكليزية بشكل كامل، وإعدادها علمياً بشكل مدروس ودقيق وتشاركي مع خبراء ومختصين مدعومة بأراء المعلمين، حيث تعتمد على بناء المهارات، من تفعيل فقرات الاستماع والصوتيات إلى النطق السليم والقراءة الصحيحة، كما التحدث بطلاقة مع تنمية مهارة التفكير النقدي والكتابة الإبداعية، بعيداً عن الحشو والتلقين، أي مناهج يعلم اللغة كوسيلة للحياة وأداة للتواصل والمعرفة، لا مجرد مادة دراسية نظرية تحصر تفكير الطالب في الدرجات الامتحانية.

إعادة تأهيل وتقييم المعلمين، فالغالبية يتحدث باللغة العربية في الحصة الدراسية بدلاً من اللغة الإنكليزية، وهذه الثغرة نتج عنها كارثة لغوية تصطبم بالواقع العملي، فيجب وضع معايير صارمة لانتقاء المدرسين وإخضاعهم لدورات تدريبية على طرق تدريس حديثة وتفاعلية لضمان الوصول للسلس للمعلومة، وإنهاء نمط الحفظ واستبداله بالفهم الذي

يبتعد النموذج المعتمد في غالبية الأسئلة عن الأسلوب المؤتمت إلى الأسلوب التقليدي، الذي يحوي الكثير من مهارات كتابية لم يتدرب عليها الطلاب وفق المنهاج المعتمد حالياً، وهذا يطرح سؤالاً محورياً: متى ينتهي هذا النهج الارتجالي في اتخاذ القرارات، وهل فرض نموذج امتحاني جديد يضع مستقبل الطالب في هذه المرحلة المصرية على المحك، سيبني مهاراته ويعالج جذر المشكلة في تعليم وتعلم اللغة الإنكليزية في المدارس؟!!

يمكن جوهر الإشكالية في الفجوة القائمة بين محتوى النموذج الامتحاني الجديد والمنهاج الدراسي الحالي سلسلة «Emar»، فهذا المنهاج الذي تم طرحه عام 2021 استبعد بشكل كامل المهارات الكتابية والتحليلية، التي تعاد إلى الواجهة في النموذج الجديد الذي كان معتمداً من عام 2013 حتى 2022، والذي يعتمد النص الموازي وسؤال الترجمة والكلمات المفقودة وإكمال الجملة، نمط لم يألفه الطالب أو سبق أن تدرب عليه خلال رحلته التعليمية، فكيف يمكن قياس كفاءة الطالب في مهارات لم يتعلمها أساساً؟!!

هذا التناقض فاضح وينم عن إشكالية منهجية مُغيبية عن أعين الوزارة، التي أغفلت عامل الوقت الضيق المتبقي في حال تطبيقه في الامتحان النهائي لهذا العام، وعواقب ذلك على تحصيل الطالب، أو توجه بعض الطلاب لإهمال اللغة الإنكليزية ومحاولة ضمان الدرجة النهائية للغة الفرنسية للمفاضلة عليها. فهذا القرار لا يكفي الآن لتعويض سنوات

والمسؤولية اليوم كبيرة وتتطلب خطوات جدية من الوزارة تبدأ بالمناهج وتطوير بنية التعليم والاستثمار الفعال في المعلم، لتكون اللغة جسراً نحو العالم لا حاجزاً أمام الطالب، دراسياً ومهنياً، في المستقبل. فالتعليم مستقبل بلد وهويته واقتصاده وصحته و...، وليس مجرد شهادة ورقية، أما التربية فهي مسؤولية أخلاقية وقيمية ووطنية، قبل أن تكون مجرد إجراءات وقرارات إدارية، والتغيير ضرورة لا تحتل سياسة الترقيع والتسويق، وقد أن الأوان لبناء جيل وطني منتج وواثق وقادر على المنافسة والإبداع.

يخلق لدى الطالب دافع التعلم وحب اللغة. هناك فجوة بين مخرجات الطالب واحتياجات سوق العمل، فيجب ربط المناهج والأساليب الجديدة المتبعة بالواقع، فاليوم مطلوب من يمتلك مهارات «كالتحدث والكتابة باللغة الإنكليزية» أي المتمكن لغوياً واستثمار ذلك في العمل، لا الجيد دراسياً بدرجات امتحانية عالية.

هذا النموذج الاسترشادي قد يكون مؤشراً إيجابياً لمحاولة التحسين والتطوير، لكنه غير كاف، بل جرس إنذار لأزمة تعليم متفاقمة للغات في المدارس. فالتغيير الحقيقي يتطلب تأسيساً صحيحاً،

## المصرف العقاري... صمت يسرق لقمة عيش المتقاعدين



مرة أخرى، يتربص المتقاعد السوري وحيداً في مواجهة العوز، والبرد، وارتفاع الأسعار، بعد أن استيقظ على مفاجأة غير متوقعة...

كل يوم تأخير يعني ديوناً جديدة، ذل الاستدانة، أو الجوع الصامت؟ أم إن هذه الحقائق لم تعد تعني شيئاً خلف المكاتب المغلقة؟

### الأثر المعيشي... ضربة تحت الحزام

في ظل تضخم خانق - أسعار تلتهم الرواتب قبل قبضها - فواتير لا تنتظر - أدوية تُشترى بالقطعة، يأتي تعليق خدمات المصرف العقاري ليكون ضربة قاسية للفتة الأضعف، وكان المتقاعد هو الحلقة الأضعف التي يمكن كسرها بلا حساب.

ليس الحديث هنا عن «خلل تقني» أو «إجراء إداري»، بل عن تعطيل حق مالي ثابت، وعن تحويل الراتب التقاعدي إلى مئة مؤجلة بلا موعد.

### الصمت الرسمي... شريك في الأزمة

الأخطر من التعليق نفسه هو غياب أي خطاب رسمي... فلا شرح، ولا

استمرار تعليق الخدمات المصرفية للمصرف العقاري، رغم الوعود المتداولة باستئنافها في السادس من كانون الثاني، ودون أي بيان رسمي يشرح الأسباب أو يحدد موعداً جديداً.

لا إعلان... لا توضيح... لا اعتذار. صمت ثقيل فقط، يدفع ثمنه من أفنوا أعمارهم في خدمة الدولة، ليكافأوا اليوم بحرمانهم من أبسط حقوقهم؛ راتب تقاعدي هو في الأصل فئات لا يكفي أياماً.

أي استهتار هذا بحق الناس؟ كيف يعقل أن تُعلق خدمات مصرفية تمس حياة مئات آلاف المتقاعدين والمودعين،

دون بيان رسمي، ودون جدول زمني، ودون إحساس بالمسؤولية؟ هل يدرك القائمون على المصرف أن: المتقاعد لا يملك دخلاً بديلاً؟

راتبه التقاعدي هو وسيلته الوحيدة للدواء والغذاء؟

يمكن تعليقها بلا تفسير، وبلا سقف زمني، وبلا أي مساءلة. المتقاعد لا يطلب امتيازات، بل يطالب بحقه... بحقه في راتبه، وبحقه في الاحترام، وبحقه في أن يعامل كمواطن، لا كرقم يمكن تجاهله.

والسؤال الذي يفرض نفسه بقوة: إلى متى يبقى المتقاعد السوري آخر من يسأل، وأول من يضكى به؟

الإدارة - نقص السيولة - أعطال الأنظمة - أو التخبط في القرارات. ومع ذلك، هو من يدفع الثمن وحده، يوماً بعد يوم، بينما الجهات المعنية تكتفي بالصمت وكان الأمر لا يعينها.

### المتقاعد يطالب بحقه

ما يحدث اليوم ليس تفصيلاً عابراً، بل إنذاراً خطراً بأن حقوق الناس

مصارحة، ولا موعد متوقع! هذا الصمت ليس حياداً، بل استخفافاً بعقول الناس ومعاناتهم، ووقود إضافي لفقدان الثقة بما تبقى من مؤسسات يفترض أنها وجدت لخدمة المواطن لا لإرهاقه.

### من يتحمل المسؤولية؟

المتقاعد ليس مسؤولاً عن سوء

# الليرة الجديدة قوامها «السلوك»؛ و«الوعي»؛ و«الثقة»!

في منشور على صفحته في فيسبوك، في 31 كانون الأول 2025، قدم وزير الاقتصاد نضال الشعار، مجموعة من «التوصيات» و«النصائح» للمواطنين حول كيفية التعامل مع العملة السورية الجديدة.



## سارة جمالك

### مصطلحات للتبسيط!

ولإضفاء طابع علمي أشار الوزير إلى قانون «غراشام»، وفُسِّرَ بأنه احتفاظ الناس بالأفضل فيما يستخدمون الأسوأ، وأوضح أن هذا السلوك، أي تداول القديم لأنه مالوف، والاحتفاظ بالجديد لأنه «أفضل»، سيؤثر على سعر صرف العملة الجديدة، ما لا يعكس جودتها الحقيقية، ويضعف من قدرتها على أداء دورها، ويجعلها عرضة للمضاربة. لكنه تجاهل حقيقة أن 90% من السوريين لا يملكون فائضا ماليا يمكنهم من الاحتفاظ بالجديد؛ فكل ما يحصلون عليه ينفق فوراً في محاولاتهم اليومية للبقاء على قيد الحياة. كما أن الفقراء، وهم الغالبية العظمى من الشعب، لا يملكون «حرية اختيار» كيفية تعاملهم مع العملة!

ولم يكتفِ الخطاب بالطول - وهو ما اعتذر عنه الوزير - بل كان نخبويًا، ومنمَّقًا، وبعيدًا عن الهموم الملحة والمباشرة لأغلبية السوريين، ومنفصلاً - نوعاً ما - عن الواقع.

### المواطن وسلوكه

ركز الوزير على «سلوكيات» المواطنين و«الثقة النفسية» كعوامل أساسية في نجاح عملية تغيير العملة. فحث المواطنين على التعامل «الإيجابي» مع العملة الجديدة، وعدم الاحتفاظ بالقديمة، وتجنب الشائعات التي تؤثر على استقرار السوق. وأكد على أن «الثقة» في الاقتصاد وفي العملة هي مفتاح النجاح.

واستخدم السيد الوزير تشبيهات حيادية، واصفاً العملة الجديدة بأنها «وسيلة نقل أفضل» وأكثر راحة، وبالتالي ستجعل العملة الجديدة المعاملات المالية أكثر كفاءة وسهولة. ولكن التشبيهات «البريئة» لا تعكس حقيقة أن قيمة العملة تآكلت، أو أن القوة الشرائية قد انخفضت. وبدا المنشور محاولة لتحويل الانتباه عن التحديات الحقيقية، وتبريراً للعجز عن معالجة المشكلات الاقتصادية الهيكلية، مثل عجز الموازنة، وضعف الإنتاج، وتحميل المسؤولية «للسلوك» الناس وثقتهم.

### التناقض بين الخطاب والواقع

لا يختلف منشور وزير الاقتصاد عن مجمل الخطابات الرسمية، المفعمة بعبارات براقية، والتي تسعى جاهداً إلى إبراز صورة معينة، بعيدة عن معيشة المواطنين، ما يحرف النقاش عن الحول الجذرية. فقد صور الوزير «القلق» على أنه حالة نفسية فردية، يمكن معالجتها بتغيير طريقة التفكير بالعملة الجديدة واليات التعامل بها. ولكن عندما يكون تسعة أعشار المجتمع يعيشون فقراً مدقعاً، فإن «القلق» يتحول من حالة

ويقدم حلولاً نخبوية «كالهدوء» و«الثقة» و«التعامل الطبيعي»، لا تستطيع الغالبية تطبيقها بسبب الضغوط المادية.

والحقيقة أن أي خطاب رسمي يحاول طمس الواقع القاسي للسوريين، والالتفاف عليه بمصطلحات منمَّقة، لا يخدم إلا إدامة الأوضاع القائمة.

فأي تغيير نقدي لا يبدأ من إعادة توزيع الثروة، في بلد يعيش 90% من سكانه تحت خط الفقر، ويكون مصحوباً بضمانات معيشية، هو تغيير شكلي سيعمق الفقر حتى لو «حسن» وسائل التداول.

نفسية إلى روتين يومي؛ فهو خوف مستمر وملمس من الجوع، ومن المرض دون علاج، ومن فقدان المسكن، ومن عدم القدرة على توفير مستقبل للأطفال!

### أزمة الخطاب

يفترض منشور الوزير مساواة وهمية بين المواطنين في القدرة على الاختيار بين العملتين، ويحول الأزمة المعيشية إلى «مرحلة انتقالية طبيعية» حسب وصفه. كما يساوي بين «قلق» كبار التجار وأصحاب رؤوس الأموال من التضخم، وقلق الفقير من الجوع.

## منصة «التطوع» في وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث... والأولويات في سياق الفقر والبطالة



تزال تدير عملها بعقلية المنظمات المدنية و«الخوذ البيضاء»، وهو عمل يختلف جوهرياً عن طبيعة العمل الحكومي. فالمطروح حالياً يحول الدولة من ضامنة للحقوق الاقتصادية إلى منظمة للعمل المجاني، كما يحول الشباب العاطل عن العمل من صاحب حق في العمل إلى «متطوع شريف» بلا أجر.

### بين الدور الحكومي ومنظمات المجتمع المدني

من المفترض أن الوزارة هي جزء لا يتجزأ من النظام الذي تقع على عاتقه مسؤولية حل المشكلات الهيكلية والمعقدة التي تواجه المجتمع، كالتخطيط الاستراتيجي، وتوفير البنى التحتية، وتوفير فرص العمل. بينما يبدو أن وزارة الكوارث لا

عندما يتم إسقاطها على مجتمع يعاني من مستويات فقر وبطالة شديدة الارتفاع. فالمجتمع الذي ترغب الوزارة «بتنميته» عبر التطوع هو مجتمع يواجه تحديات اقتصادية طاحنة؛ فلا يمكن الحديث عن تنمية «قيم» في مجتمع يعاني من فقر مدقع، حيث الأولوية لديه هي تنمية الدخل.

حياتهم المهنية جميع صنوف الإحباط واليأس. ويتفاقم هذا الوضع مع انتشار الفقر الذي يطال 90% من السكان، مما يخلق ضغوطاً معيشية هائلة، ويجعل من «التطوع» رفاهية لا تمتلكها الفئات المستهدفة من الوزارة.

فبالنظر إلى الفئة العمرية المستهدفة، من 17 عاماً وما فوق، يتبين أنها الشريحة الأكثر تضرراً من البطالة، والأكثر احتياجاً للدخل. حيث يصبح مفهوم «التطوع» بالنسبة لهؤلاء الشباب، ممن هم في أمس الحاجة إلى فرص عمل حقيقية لتطوير مهاراتهم واكتساب الخبرة، خياراً غير واقعي، بل وينظر إليه على أنه استغلال لحالة الفراغ من دون التفرغ للأسباب الفعلية وراء غياب فرص العمل.

### خطاب رسمي طموح

ينطلق خطاب الوزارة من مبدأ أن «التطوع» هو ركيزة أساسية «لتنمية المجتمع»، وضرورة «تكريس قيم وثقافة التطوع في المجتمع» ويقدم صورة إيجابية حول دور الأفراد في بناء مجتمعاتهم. وبغض النظر عما قد يحمله التطوع من فوائد في سد بعض الثغرات الخدمية، إلا أن هذه النظرة تبدو قاصرة، وحتى مضللة،

انطلقت وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث في 5 كانون الثاني منصة للتطوع، وعبر الوزير، راند الصالح، عن الخطوة بقوله «إنها تعبر عن إرادة وطنية لبناء منظومة تطوعية مرنة ومستدامة».

### سلمى صلاح

لكن عندما تعلن الدولة عن حاجتها الملحة للعمل، واستقطاب أكثر من 5000 متطوع، يصبح إطلاق مبادرة بهذا الحجم، أكبر من كونه مجرد مشروع لتنشيط المساهمة المجتمعية. وي طرح تساؤلات حول الأدوار والمسؤوليات المناطة بالجهات الحكومية، ولا سيما في ظل ظروف تحتاج حلولاً هيكلية مستدامة لمعالجة قضايا اقتصادية واجتماعية معقدة.

كما أن اختيار المسار التطوعي، بدلا من التوظيف، في وقت تلامس فيه نسب البطالة 60%، يلقي بظلاله على جدوى هذه المبادرة، واليات تنفيذها، والهدف منها.

ففي ظل النقص الحاد في فرص العمل، يصبح البحث عن عمل مدفوع الأجر أولوية قصوى، خاصة للشباب الذين يواجهون في مقبيل

# سورية بعد عام من سقوط سلطة الأسد... فقراء أكثر، وعدالة أبعد



مع بدء العام الجديد، يتجدد السؤال المؤلم لدى السوريين: ماذا تغير فعلاً؟ فبالنسبة لغالبية الناس، لا يمثل تبدل السنوات مناسبة للاحتفال بقدر ما هو محطة لمراجعة الخسارات المتراكمة، والآمال المؤجلة، والحقوق التي لا تزال بعيدة المنال. فالتقويم يمضي، لكن الحياة اليومية تكاد تكون عالقمة في دائرة واحدة من المعاناة والضغط وانعدام اليقين.

## آمال بسيطة... لكنها مؤجلة

مطالب السوريين اليوم ليست شعارات كبرى ولا مشاريع مثالية. هي حقوق طبيعية وبسيطة... عيش كريم- عمل يضمن الحد الأدنى من الاستقرار- أمان شخصي- وعدالة لا تميز بين الناس.

ومع ذلك، تبدو هذه المطالب وكأنها أحلام بعيدة، رغم أنها في أي بلد طبيعي تُعد من البديهيات.

كثيرون كانوا يأملون أن يشكل سقوط سلطة الأسد بداية لمسار جديد، أو على الأقل خطوة أولى نحو تخفيف القبضة الثقيلة عن حياة الناس. لكن الواقع اليوم يقول: إن الشعور العام لم يتغير كثيراً؛ فالضغوط ذاتها لا تزال حاضرة، والهموم اليومية لم تتحسّر، وكان ما سقط كان واجهه، بينما بقي الجوهر على حاله.

## لماذا لم يشعر السوريون بأي تغيير؟

تكمّن المعضلة الأساسية في أن سقوط سلطة سياسية لا يعني بالضرورة سقوط النظام كمنظومة. فالنظام ليس شخصاً أو عائلة فحسب، بل شبكة مترابطة من المصالح، والقوانين الجائرة، والعلاقات الزبائنية، والعقليات السلطوية التي ترسخت عبر عقود. هذه المنظومة لا تزال فاعلة، وتعيد إنتاج نفسها بأشكال مختلفة، حتى بعد تغير الوجه أو الخطاب.

لهذا يشعر السوري اليوم أن ما يعيشه هو استمرار للمنطق نفسه: غياب المحاسبة- انعدام الشفافية- وتقديم المصالح الضيقة على الصالح العام.

فالتغيير الحقيقي لم يصل إلى مستوى حياة الناس، بل بقي محصوراً في الشكل الذي تطفئ عليه البهجة، بعيداً عن الخبز والكهرباء والدواء والكرامة.

## الخلل الأكبر... توزيع الثروة

أكثر ما يفضح بقاء النظام هو الخلل الفادح

في توزيع الثروة. فالغالبية الفقيرة، المتهوكة، والمضطهدة، تعيش اليوم أقسى درجات التفتير والتقصّف والتعتير. أسس كاملة تصارع يومياً لتأمين أساسيات الحياة، وتُجبر على التنازل عن أبسط حقوقها كي تبقى على قيد العيش.

في المقابل، تعيش قلة قليلة- هي نفسها التي راكمت الثروة عبر النهب والاحتكار والقرب من السلطة- في مستويات صامدة من الترف والبذخ والتبذير. لم تمنسها الأزمات كما منست غيرها، بل غالباً ما حولت الكوارث إلى فرص، والانهييار إلى أرباح، فيما تترك الأغلبية لدفع الغائورة كاملة.

هذه الفجوة ليست قدراً ولا نتيجة طبيعية للحرب فقط، بل ثمرة نظام اقتصادي- اجتماعي جائر، ضَمّ لحماية مصالح القلة على حساب الأكثرية. وما لم يمسّ هذا الخلل من جذوره، فلن يكون لأي تغيير سياسي معنى حقيقي في حياة الناس.

## تطبيع الفقر... أخطر من الفقر نفسه

الأخطر من انتشار الفقر هو تطبيعها. أن يطلب من الناس الصبر بلا أفق، والتكيف مع الجوع، والتعامل مع التقشف وكأنه فضيلة، بينما يمارس البذخ العلني بلا حجل ولا مساءلة. هنا يتعمق الإحساس بالظلم، ويترسخ الشعور بأن البلد لا يدار لصالح أبنائه، بل ضدهم. هذا الواقع يولد غضباً صامتاً، وإحباطاً عميقاً، وشرخاً اجتماعياً خطراً، لأن العدالة ليست شعوراً معنوياً فقط، بل شرطاً أساسياً للاستقرار. وحين تغيب العدالة، يصبح أي حديث عن بداية جديدة مجرد كلام مؤجل.

## الخشية من التجيش الطائفي... معركة الفقراء الخاسرة

إلى جانب الفقر والظلم، تبرز خشية مشروعة لدى الغالبية الفقيرة والمعترة من السوريين:

التجيش الطائفي وإعادة زجه في معارك ليست في صالحهم، بل يدفعون ثمنها وحدهم. فالتجربة المريرة علمتهم أن الانقسام الطائفي لم يكن يوماً طريقاً للعدالة أو التحرر، بل أداة فعالة لإعادة إنتاج السيطرة، وتفريق المظلومين، وإطالة عمر الأزمات.

في كل مرة يستثار فيها الخطاب الطائفي، يكون الفقراء هم وقوده الأساسي، وهم ضحاياه الأوائل، بينما يترجع أمراء الحرب والثروة على أنقاض هذا التفرق، محضنين بثروتهم ونفوذهم، بعيداً عن الخسائر البشرية والمعيشية. هكذا تعاد المعادلة نفسها: دماء من الأسفل، وأرباح في الأعلى.

لذلك، لا تنبع مخاوف السوريين من فراغ، بل من وعي متراكم بأن صراعات الهوية المصطنعة لا تخدم سوى من يريد الهروب من الاستحقاق الحقيقي... العدالة- والمحاسبة- وإعادة بناء الدولة على أسس وطنية جامعة.

## حق تقرير المصير...

### المدخل الحقيقي للخلاص

في هذا السياق، يبرز حق تقرير المصير كأحد أهم الحقوق المشروعة للسوريين، وربما أكثرها إلحاحاً. تقرير المصير هنا لا يعني التقسيم أو الفوضى، بل يعني أن يكون السوريون- بكل غنى تنوعهم- أصحاب القرار في شكل دولتهم ونظام حكمهم ومستقبلهم، بعيداً عن الإملاءات، والسلاح، ومنطق الغلبة. ويفترض أن يشكل المؤتمر الوطني العام البوابة الأساسية لهذا الحق، على أن يكون مؤتمراً جامعاً وتمثيلاً حقيقياً للقوى السياسية والمجتمعية، لا واجهة شكلية ولا محاصصة مقنعة. مؤتمر يضمن فتح نقاش وطني شامل حول إعادة صياغة العقد الاجتماعي، وتحقيق استعادة وحدة البلاد وسيادتها، وحماية كرامة العباد قبل أي شيء آخر.

## ما الذي يعنيه التغيير الحقيقي؟

التغيير الحقيقي لا يبدأ بإعلانات سياسية ولا بسقوط رموز فقط، بل بإجراءات ملموسة تمس حياة الناس مباشرة: عدالة اقتصادية حقيقية. كسر احتكار الثروة والفرص.

محاسبة من راكموا المال على حساب المجتمع. منع استخدام الطائفية كأداة صراع سياسي. بناء مؤسسات وطنية تمثيلية تعبر عن إرادة السوريين.

من دون ذلك، سيبقى سقوط السلطة حدثاً سياسياً معزولاً، لا تحولاً اجتماعياً شاملاً. وستظل الغالبية تعيش في دائرة النجاة اليومية، فيما تستمر القلة في حياة الرفاه، وكأن شيئاً لم يتغير.

## إما دولة لكل السوريين... أو لا دولة

لم يعد السوريون يحتملون تأجيلاً جديداً لحقوقهم، ولا إعادة تدوير أخرى للآزمة بأسماء مختلفة. فالتجربة القاسية علمتهم أن الفقر حين يُقرن بالطائفية، والظلم حين يُغلف بالسياسة، يتحول الوطن إلى ساحة استنزاف دائمة، لا رابح فيها سوى أمراء الحرب والثروة.

اليوم، يقف السوريون أمام مفترق حاسم... إما انتقال حقيقي يضع العدالة الاجتماعية، ووحدة البلاد، وحق تقرير المصير في صدارة الأولويات، أو استمرار في الدوران داخل الحلقة ذاتها، حيث تتغير الوجوه وتبقى المعادلات. لا خلاص بلا كسر منظومة النهب، ولا استقرار بلا إنهاء استخدام الطائفية كسلاح، ولا مستقبل بلا إرادة وطنية جامعة تعبر عن الأغلبية المعترة التي دفعت الثمن الأكبر.

إن المؤتمر الوطني العام، قد يكون الفرصة الأخيرة لإعادة صياغة سورية بوصفها دولة لكل السوريين، لا غنيمة لقلة ولا ساحة صراع بالوكالة. أما تجاهل هذا الاستحقاق، فلن يعني سوى شيء واحد... إطالة عمر المعاناة، وترحيل الانفجار إلى وقت أقرب مما يظن كثيرون.

السوريون لا يطلبون المستحيل. يطلبون وطناً سيداً وموحداً لا يُقاتلون فيه من أجل غيرهم، ولا يفكرون فيه ليغتني غيرهم، ولا يفزقون فيه ليبقى غيرهم في السلطة. وهذا، في جوهره، أبسط تعريف للعدالة... وأصدق اختبار لأي مرحلة جديدة.

# فنادق دمشق... تحليق الأسعار وسط تردي الخدمات وغياب الرقابة... فمن المسؤول؟!



شهدت سورية عموماً والعاصمة دمشق بشكل خاص بعد سقوط السلطة السابقة زيادة نشاط في الحركة السياحية، سواء للسوريين من داخل وخارج سورية وغير السوريين أيضاً، بالإضافة إلى الفرق الصحفية والوفود الرسمية، لتسجل الفنادق نسب إشغال غير مسبوقه وصلت بين ليلة وضحاها إلى 100% في غالبيتها، وبمختلف تصنيفاتها، لكن كثرت الشكاوى والانتقادات من النزلاء حول الارتفاع الجنوني للأسعار مقابل تدني مستوى الخدمات التي لا تتناسب مع التكلفة المدفوعة والتصنيف السياحي للفندق، حيث فسح المجال أكثر للاحتكار والاستغلال، للمغترب السوري قبل الزائر الأجنبي! فمن المسؤول عن هذه الفوضى الممنهجة وأين هو دور الرقابة؟!

■ هنية سليمان

## التدريج بغطاء زيادة الطلب

زاد الإقبال وفتزت الأسعار بشكل غير مبرر، حيث وصلت تكلفة الإقامة ليلة واحدة في بعض الفنادق ذات تصنيف «ثلاث وأربع نجوم» إلى أكثر من 300 دولار، وهو رقم يفوق أسعار الإقامة في فنادق دول مجاورة، وحتى في مدن مصنفة وجهة أولى سياحياً مثل دبي.

فاليوم لم تعد تتنافس الفنادق في دمشق على جذب الزوار أو السياح «فهى مزدحمة أساساً» بل تحولت إلى سوق تفرض شروطها والتسعير حسب القدرة المالية المتوقعة للنزلاء، وخاصة السوري المغترب العائد لزيارة الأهل أو الأقارب ولا يمتلك مكاناً للإقامة وبحاجة لتوفير خدمات معينة «كالهناج والمياه الساخنة والإنترنت» على مدار اليوم، فيلجأ إلى الفنادق لتوفير الحد الأدنى من هذه الخدمات الأساسية، ويتم التسعير له «بالدولار» لكونه قادراً على الدفع أو ما يوازيه بالليرة السورية، بما يتناسب مع تلك الصورة النمطية الجشعة بالنظر إليه «كمحفظة دولارات متقلبة» مستغلين حاجته، أما عن غير السوري «فحدث ولا حرج»!

## فجوة التصنيف والخدمات

وزارة السياحة تمنح التصنيفات وفق معايير الجودة والمواصفات والخدمات، ولكن يبدو أنه

بمجرد منح هذه التصنيفات تترك الفنادق بلا مراجعة أو رقابة دورية، أو حتى الإلزام بإعادة تأهيل منشأتها وتحسين مستوى الخدمات.

فليس من المنطق والعدالة أن يدفع النزلاء أثماناً باهظة لفندق «أربع نجوم» والخدمات لا ترقى إلى منحها أي تصنيف أمام غرف صغيرة وضيقة، أو عدد الأسرة غير الكافي وانقطاع متكرر للكهرباء والإنترنت، أو عدم توفر المياه بشكل دائم، ناهيك عن النظافة، وحتى المصاعد المتهاكلة التي قد تتوقف في أي لحظة.

والأسوأ، الفنادق التي تقدم بعض هذه الخدمات الأساسية «مثل الإنترنت أو الكهرباء بشكل دائم» كميزات إضافية «مالية»، لا كحقوق خدمة أساسية يجب توافرها، بغض النظر عن التصنيف.

هذا الإهمال والتقصير الرسمي، والاحتيايل المؤسسي، يضعف ثقة الزائر ويعطي انطباعاً سلبياً لا يحفز لإعادة التجربة ويشوه صورة البلد، فالتصنيف هنا لم يعد دليلاً ومعيّراً للجودة، بل غطاء شبه رسمي يسمح بهذه الفوضى.

## البدائل محدودة

### ولا تخلو من هامش الاستغلال

دفع هذا الواقع الكثير من الزوار السوريين أو الأجانب للبحث عن بدائل موفرة، فمنهم من استأجر منازل مفروشة، في حال الإقامة الطويلة وبخدمات محدودة، وبعضهم لجأ إلى «البيت الفندقي» وهو بيت يحوي عدداً من

الغرف يتم تأجيرها بشكل مستقل مع منافع مشتركة وبأسعار مقبولة نوعاً ما، لكن هذا لا يلغي عوامل الاستغلال من أصحاب البيوت، فيطلب أسعاراً فبالغا فيها، سواء بالدولار أو تحويل التكلفة الدولارية إلى الليرة السورية، أمام جودة المعروض، علماً أن هذا النمط غير مريح ولا يخضع لتعليمات وإنما يتم الترويج له عادة عن طريق المعارف والأصدقاء أو عبر مكاتب وسيطة، أما البعض الآخر فلجأ إلى اختصار الزيارة وتقليص مدة الإقامة، مما يضع الزائر بين فكي كماشة: إما إقامة فندقية بأسعار مرتفعة وخدمات سيئة، أو بيت فندقي غير مريح وبلا ضمانات، ولا يفي ذلك هامش الاستغلال في كل الحالات!

## ضرورة ملحة

إن استمرار هذه الفوضى التسعيرية والخدمية ليس مجرد إهمال إداري بل علامات واضحة للحاجة إلى خطة إنقاذ شاملة لقطاع هام في هذه المرحلة، والمسؤولية موجهة لوزارة

السياحة بوضع خطة عاجلة، بإعادة تقييم دورية وصارمة مع تفعيل الرقابة الصحية والبيئية والفنية للخدمات الفندقية وسبر جودتها مقارنة بالتصنيف، كذلك ضبط الأسعار لمنع الاحتكار والاستغلال مع تنظيم البدائل وقوتها.

فمعالجة هذا الواقع ليس ترفاً بل ضرورة لإنقاذ ما تبقى من صورة البلاد بالحد الأدنى، ولا يكفي هنا اعتراف الوزارة بهذا الواقع، كما تحدثت معاون وزير السياحة «فرج القشقوش» لصحيفة الثورة بتاريخ 2025/12/25، عن: «الوعي بالتحديات التي تواجه القطاع السياحي والفندقي والخطط والاستراتيجيات التي سيتم العمل عليها لتحقيق التوازن في السوق والارتقاء بالمعايير»، إن لم يقترن هذا الحديث بترجمة فعلية على أرض الواقع.

فالزائر «سوري أو أجنبي» صحفي أو موفد رسمي، الذي يغضب اليوم مما تعرض له بعد تجربة سيئة في فنادق تركت لديه ذكريات أسوأ، لن يعود لاحقاً، ولن يشجع غيره على ذلك أيضاً!

# ورشة «سورية من دون مخيمات...» إعلان نوايا لا يكفي لإغلاق أحد أعقد ملفات الأزمة



انطلقت بتاريخ 5 كانون الثاني 2026 في مقر وزارة المالية بدمشق أعمال ورشة العمل التي أقامتها الوزارة تحت عنوان «سورية من دون مخيمات قبل نهاية عام 2026»، بحضور معاون الأمين العام لرئاسة الجمهورية لشؤون مجلس الوزراء علي كده، وعدد من الوزراء والمحافظين، إلى جانب ممثلين عن الجهات الحكومية المعنية بملف النزوح والخدمات.

ما يجعلها، عملياً، إعلان نوايا سياسي- إداري أكثر منها خطة عمل قابلة للتنفيذ على الأرض.

## المخيمات نتيجة أزمة مركبة لا تحل بورشة

إن مقارنة ملف المخيمات بوصفه مسألة خدمية أو إدارية فقط، تتجاهل حقيقة أساسية، وهي أن المخيمات ليست سبب الأزمة، بل إحدى نتائجها. فالنازحون لم يغادروا بيوتهم طوعاً، ولا يستمر وجودهم في المخيمات بسبب غياب الحلول السكنية وحدها، بل نتيجة أزمة مركبة ومتشابكة تشمل:

غياب الاستقرار السياسي. التدهور الاقتصادي والمعيشي. انعدام فرص العمل. هشاشة البنية التحتية. وانغلاق الأفق العام لتحسين شروط الحياة.

وعليه، فإن إنهاء المخيمات لا يمكن أن يتم بقرارات إدارية أو تنسيقية، بل يتطلب تغييراً حقيقياً في الظروف التي دفعت إلى النزوح وأبقت عليه.

وتضمنت الورشة عروضاً قدمها محافظون تناولت واقع المخيمات وأوضاع النازحين في عدد من المحافظات، أبرزها إدلب، حلب، اللاذقية، حماة، والسويداء، إضافة إلى مداخلات وزارية ناقشت أدوار المؤسسات الحكومية وآليات التنسيق فيما بينها، في إطار البحث عن مسارات لإنهاء ملف المخيمات والوصول إلى حلول مستدامة قبل نهاية عام 2026.

## مضامين عامة

### بلا التزامات تنفيذية

ورغم أهمية عقد الورشة من حيث تسليط الضوء الرسمي على ملف النزوح والمخيمات، إلا أنها لم تخرج، وفق ما أعلن، بتوصيات تنفيذية واضحة أو ملزمة، ولم تطرح خلالها: جداول زمنية تفصيلية. موازنات مالية محددة. آليات قانونية أو تنفيذية واضحة لنقل السكان من المخيمات. أو خطط تشغيل متكاملة تستوعب العائدين.

جميع الأزمات المركبة والمتشابكة التي تعصف بالبلاد، من سياسية واقتصادية ومعيشية وخدمية، والتي يدفع ثمنها المواطنون يومياً. فمن دون مقاربة وطنية جامعة، تشاركية، وشاملة، ستبقى المبادرات الجزئية، مهما حسنت نواياها، عاجزة عن إغلاق الملفات الكبرى، وفي مقدمتها ملف النزوح والمخيمات، الذي لم يعد مجرد قضية إنسانية، بل أصبح مرآة تعكس عمق الأزمة السورية بأكملها.

خلق جهات عمل حقيقية تقلص البطالة وتعيد دمج النازحين في الدورة الاقتصادية. الانتقال من منطق المساعدات إلى منطق الإنتاج والاعتماد على الذات.

## المستوى السياسي... الحلقة الغائبة

يبقى أن الحل الجذري لملف النزوح لا يمكن فصله عن الحاجة إلى معالجة سياسية وطنية شاملة، وهو ما يعيد طرح فكرة المؤتمر الوطني العام كإطار جامع لمناقشة وحل

ما المطلوب أبعد من الورشة؟ إن إغلاق ملف النزوح والمخيمات بصورة مستدامة يتطلب ما هو أوسع وأعمق من ورشة عمل، مهما كان عنوانها طموحاً، ويستدعي: معالجة سياسية شاملة تعيد بناء الثقة وتوفر الضمانات اللازمة للعودة الآمنة. استقراراً اقتصادياً فعلياً يتيح للناس تأمين دخل كريم. تحسيناً ملموساً في مستوى الخدمات من كهرباء ومياه وصحة وتعليم.

## اقتصاد «حر...» ومستهلك مقيّد... حين يتحوّل إعلان السعر إلى رخصة نهب



مرةً أخرى، تقدّم لنا «فلسفة التسعير» بوصفها عصا سحرية، بينما هي في الواقع عصا تكسر على ظهر المستهلك. ففي تصريح لصحيفة «الثورة السورية» بتاريخ 8 كانون الثاني، قال مدير حماية المستهلك وسلامة الغذاء في الإدارة العامة للتجارة الداخلية، حسن الشوا، بوضوح لا يحتمل التأويل:

لقد تحول إعلان السعر من أداة شفافية إلى غطاء للاستغلال.

يعلن السعر، فيرتاح التاجر من أي مساءلة، ويطلب من المستهلك أن «يختار» بين أسعار كلها مرتفعة، في سوق يعاني اختلالاً بنيويًا في الدخل والقدرة على الوصول والمعلومة.

### «التنافسية» التي لا يراها أحد

يقال إن التنافس يضبط السوق. لكن أي تنافس في واقع تتشابه فيه الأسعار ارتفاعاً لا انخفاضاً؟ وأي سوق حر هذا الذي يعمل في ظل ضعف الرقابة الفعلية، وتفاوت هائل في الدخل، وغياب كلف شفافة؟ النتيجة ليست تنافساً، بل سباقاً جماعياً نحو رفع الأسعار، حيث يتواطأ الواقع قبل التاجر.

حتى ما سُمّي «بسبب السعر» لمراقبة الفروقات بين المحافظات، والذي تحدث عنه الشوا قائلاً إن الأسعار «مستقرة» ولا توجد «فروقات واضحة»، لا يجب عن السؤال الجوهرية: هل السعر عادل أصلاً؟ الاستقرار على الظلم ليس فضيلة، وتساوي الغلاء بين المحافظات لا يعني أن السوق بخير.

### فوضى مقيّنة... وضحية واحدة

هذه الفلسفة لم تضبط السوق، بل عزّزت

«بالنسبة للأسعار، فنحن أمام اقتصاد حر، بالتالي لا يوجد تحديد سعر، والتنافسية هي الأساس».

هكذا، بكل بساطة، تُرفع يد الدولة عن أخطر ملف يلامس لقمة عيش الناس، ويلقى المستهلك في حلبة «السوق الحر» عارياً من أي حماية حقيقية، في مواجهة احتكارات منتكرة بلباس التنافس، وجشع لا يعرف سقفاً.

### إعلان السعر... حبل نجاة أم حبل خنق؟

يحاول الخطاب الرسمي التخفيف من وقع هذه الفلسفة بالحديث عن «ضوابط موازية»، فيقول الشوا:

«لكن بالتأكيد توجد ضوابط من خلال قانون الأوزان والالتزام بالموصفات وبطاقة البيان». لكن أي ضوابط هذه التي تكتفي بوزن صحيح وعبوة سليمة، بينما السعر يخلق بلا-رقيب؟ وأي عدالة تتحقق حين يصبح «إعلان السعر حقاً للمستهلك» كما ورد في التصريح، وكان مجرد تعليق رقم على السلعة هو ذروة الحماية، وهو- في الواقع- شرعنة رسمية للفوضى السعرية... سعر معلن، نعم... لكن من يحدده؟ وعلى أي أساس؟ وبأي قدرة شرائية؟

إن الاكتفاء بإعلان السعر، دون تدخل ذكي وحازم يضع هوامش ربح عادلة، ويكسر الاحتكار، ويراعي القدرة الشرائية، ليس سياسة... بل تخلياً. والسوق الذي يترك ليفترس أضعف حلقاته لن ينتج إلا مزيداً من الفقر والغضب.

الفوضى السعرية، ومنحت الاستغلال شبه شرعية رسمية باسم «الاقتصاد الحر». والضحية دائماً واحدة؛ المستهلك، الذي يطلب منه أن يتحمل الغلاء، ويقنع نفسه بأن «التنافسية» ستنقذه يوماً ما، بينما واقعه المعيشي يزداد قسوة.

## العملة تتبدل... والفوضى ثابتة والمواطن ضحية



سوء تقدير فاضح للهامش الزمني الذي كان متاحاً قبل بدء الاستبدال؟ أم أن الأمر ببساطة إهمال معتاد يدفع ثمنه المواطن وحده؟

### المواطن يدفع الثمن... مرتين

المفارقة الصادمة أن المواطن لا يواجه صعوبة التسديد فقط، بل يهدد أيضاً بالغرامات في حال التأخير. أي منطق هذا؟

الدولة تغير العملة، والأنظمة لا توأكب، والخدمات تتعطل، ثم يطالب المواطن بالدفع في الموعد المحدد أو يتحمل الغرامة!

إنه إرهاب إضافي يلقي على كاهل أسر أنهكتها أصلاً تكاليف المعيشة، ويفتح الباب أمام شعور عام بالظلم والعجز وفقدان الثقة.

### فواتير معلقة... وخدمات مهددة

تعطت تسديد فواتير الهاتف والكهرباء والإنترنت لم يكن خلافاً تقنياً عابراً، بل كان أزمة حقيقية مست حياة الناس مباشرة. مواطن يريد أن يدفع ما عليه فلا يستطيع، لا بسبب امتناعه أو تقصيره، بل لأن الأنظمة المصرفية والرقمية لم تكن جاهزة لمواكبة «المتغير الجديد».

السؤال البديهي الذي يفرض نفسه: هل عجزت المصارف وشركات الدفع والجهات العامة والخاصة عن تحديث بنيتها الرقمية؟ أم أن هناك

أين التنسيق؟ وأين المحاسبة؟ قرارات بهذا الحجم لا تُقاس بنواياها، بل بأثارها. واستبدال العملة ليس إجراءً فنياً بسيطاً، بل عملية معقدة تتطلب تنسيقاً كاملاً بين:

المصارف. شركات الاتصالات.

مزودي خدمات الدفع الإلكتروني. الجهات العامة والخاصة. غياب هذا التنسيق لا يمكن تبريره، ولا يجوز التعامل معه كأمر واقع

تبدأ بحماية المواطن من الفوضى، لا دفعه إلى مزيد من الضغط والغرامات والمعاناة.

الناس لا تطالب المستحيل... تطالب أن تدار القرارات بعقل فقط، وأن يحسب حساب يومهم، لا أن يتركوا وحدهم في مواجهة نتائج أخطاء لم يرتكبوها!

أن يكون الحلقة الأضعف دائماً، وحقل التجارب الدائم لكل خلل إداري أو تقني.

### رسالة أخيرة

إذا كان الهدف من استبدال العملة هو حماية الاقتصاد وتنظيم التداول، فإن أولى خطوات الحماية

على المواطن أن يتقبله بصمت.

### ما يحدث ليس قدراً

ما يجري اليوم ليس قضاءً وقدرًا، بل نتيجة مباشرة لقرارات لم تستكمل أدواتها، ولم تختبر أثارها على الأرض. المواطن لا يرفض التنظيم ولا التحديث، لكنه يرفض

# تجار الدم في صالونات «العهد الجديد»:



بعد مرور عام كامل على سقوط سلطة الأسد التي جثمت على صدور السوريين لعقود، لا تزال البلاد تعيش في مخاض عسير تتنازعه آمال التحرر ومخاوف الارتداد إلى أنماط قديمة من الظلم والنهب بأسماء جديدة. وبينما ينشغل السوريون بملمة جراحهم والبحث عن مفقودهم ومحاولة إعادة بناء ما دمرته الحرب، تبرز إلى السطح قضية أمراء الحرب ورجال الأعمال الذين تحولوا إلى حيتان مالية على أنقاض المدن السورية المدمرة. حيث يستعد هؤلاء اليوم - الذين لم يكتفوا بالوقوف مع سلطة الأسد، بل كانوا محركاً اقتصادياً للحرب السورية - للقفز من مركب الماضي عبر بوابات خلفية تفتحها اللجان والمراسيم الرئاسية التي تُنير الكثير من الريبة. إذ يجد السوريون الذين واجهوا الرصاص والبراميل المتفجرة أنفسهم اليوم في مواجهة عدو لا يقل خطورة، وهو الفساد المؤسسي الذي يحاول شرعنة أموال الدم تحت مسميات براقة مثل «العدالة الاقتصادية والشفافية»، في محاولة واضحة لطي صفحة الجرائم الاقتصادية دون محاسبة حقيقية تليق بحجم الكارثة السورية.

■ احمد الرز

بها. ويعكس هذا الغضب وعياً سياسياً يدرك أن فصل الجريمة المالية عن سياقها الجنائي الحربي هو تمييز للمسؤولية التاريخية لهؤلاء الفاسدين الكبار الذين لم يكونوا مجرد تجاراً أخطأوا في حساباتهم الضريبية، بل هم شركاء في التعفيش وتجارة المعابر واحتكار لقمة العيش، ومنحهم فرصة التسوية اليوم يعني ببساطة إعطاء الشرعية لنخبة فاسدة ستستمر في التحكم بمستقبل سورية بفضل الأموال التي سرقت من الضحايا أنفسهم.

## كيف تحول الدمار إلى أرصدة بنكية؟

فهم خطورة التسويات التي تجريها لجنة مكافحة الكسب غير المشروع يتطلب أولاً تشريح الكيفية التي تراكمت بها هذه الثروات. حيث أن الحرب السورية تجاوزت حدود الصراع العسكري، لتصل إلى «إعادة هندسة اقتصادية» وحشية، حيث تغذت طبقة من رجال الأعمال الذين تخصصوا في استثمار المأساة السورية.

إن ما يعرف باقتصاد التعفيش على سبيل المثال، لم يكن مجرد ظواهر فردية لجنود ومقاتلين يسرقون أثاث البيوت، بل كان قطاعاً اقتصادياً منظماً أداره كبار رجال الأعمال. هؤلاء حولوا مدناً كاملة إلى مناجم للخرقة، فكانت الأبنية التي سقطت فوق رؤوس أصحابها تتحول بقدرة قادر إلى حديد ونحاس يعاد تدويره في مصانع مملوكة لهذه النخبة، ليباع لاحقاً في الأسواق وبأسعار مرتفعة جداً. وبالتالي، فإن هذه الأموال لم تكن نتاج نشاط تجاري طبيعي، بل نتاج عملية نهب بنيوي طالت الملكيات الخاصة والعامة على حد سواء، مما يجعل من هؤلاء الأشخاص شركاء مباشرين في الحرب الطاحنة.

وفوق ذلك، برز دور هؤلاء التجار في إدارة اقتصاد المعابر والالتفاف على العقوبات الدولية، حيث كانوا الواجهة المالية التي تمول العمليات العسكرية مقابل امتيازات احتكارية في قطاعات اقتصادية متنوعة. وفي الوقت الذي كان فيه السوريون يتضورون جوعاً في المناطق المحاصرة، كان هؤلاء الفاسدون الكبار يحققون أرباحاً خيالية عبر التحكم في طرق الإمداد وفرض إتاوات باهظة على مرور البضائع والناس. وبالتالي، فإن ثرواتهم هي حرفياً «أموال دم»، لأن كل دولار كسبه كان يقابله حرمان طفل سوري من الحليب أو فقدان مريض لدواء حيوي. واليوم، عندما تأتي السلطة الجديدة لتقترح تسوية مع هؤلاء، فإنها تتجاهل أن هذه الثروة هي الأداة التي أطالت أمد الحرب ومنحت السلطة السابقة القدرة على الاستمرار.

لذلك، فإن «الإفصاح الطوعي» في هذا السياق هو مصطلح مضلل، لأنه يفترض وجود «نوايا طيبة» لدى أشخاص بنوا إمبراطورياتهم على أنقاض المنازل المهدامة،

ويسمح لهم بغسل سمعتهم وأموالهم دفعة واحدة.

والخطر الأكبر يكمن فيما يسمعه السوريون هنا وهناك من أن هذه الأموال المنهوبة، التي تحاول التسويات أن تشرعنها، ستكون واحدة من محركات إعادة الإعمار. وهذا يعني أن من دمر سورية ومن استفاد من دمارها، هو نفسه من سيربح مجدداً من عملية إعادة البناء، مما يخلق حلقة مفرغة من الفساد تجعل الشعب السوري رهينة دائمة لهذه النخبة التي ستحول عملية إعادة الإعمار إلى شعار فارغ لا ينعكس على حياة السوريين بأي تحسن.

يدرك المجتمع السوري تماماً أن الفاسدين الكبار من أزام سلطة الأسد يمتلكون اليوم القدرة المالية على شراء الولاءات والسيطرة على وسائل الإعلام والتأثير على القرار السياسي. وبدلاً من أن تكون أموالهم وسيلة لتعويض الضحايا وبناء اقتصاد وطني متين، ستتحول إلى أداة لترسيخ نفوذهم الطبقي. والتغاضي عن أصل هذه الثروات تحت حجة «الواقعية الاقتصادية» أو «الحاجة للسيولة المالية» هو خطيئة كبرى بحق السوريين، لأن الدولة التي تبدأ حياتها بمقايضة العدالة بالمال هي دولة تحكم على نفسها بالارتهاق لمصالح الفاسدين، وتؤطر لنظام نهب جديد سيكون أقسى من سلفه لأنه يتمتع بغطاء قانوني وشرعية «انتقالية» زائفة.

## لماذا تفشل العدالة الانتقالية عندما تنفصل عن الاقتصاد؟

جاء رد «الهيئة الوطنية للعدالة الانتقالية» على غضب الشارع ليزيد من عمق المشكلة، حيث حاولت الهيئة تبرير التسويات بأنها إجراءات «إدارية واقتصادية» لا تمنح حصانة قانونية دائمة ولا تعفي من

«الإفصاح الطوعي» هو مصطلح مضلل لأنه يفترض وجود «نوايا طيبة» لدى أشخاص بنوا إمبراطورياتهم على أنقاض المنازل المهدامة

# التفاف على العدالة وشرعنة للنهب



والاندماج مجدداً في السوق. والسماح للفاستين الكبار هؤلاء بالاستثمار اليوم يعني السماح لهم بشراء الدولة والمجتمع، وهو ما يجهض أي أمل في بناء ديمقراطية حقيقية. فالقوة المالية في بلد خارج من الحرب هي قوة سياسية هائلة، وإذا بقيت هذه القوة بيد النخبة الفاسدة، فإننا نكون قد استبدلنا استبداداً باستبداد آخر.

رجال الأعمال هؤلاء ليسوا قدراً محتوماً على سورية، والثروة التي يلوحون بها ليست مئة منهم بل هي حق مسلوب. على الحكومة السورية أن تدرك أن الاستقرار لا يستمد من رضا النخب المالية أو القدرة على جمع بعض السيولة السريعة، بل من الوفاء لآلام الملايين الذين ضحوا بكل شيء من أجل بلد يسوده القانون والعدل، وأن الطريق إلى سورية المزدهرة لا يمر عبر صالونات رجال الأعمال الفاسدين وتسوياتهم، بل عبر القضاء العادل واستعادة كل ليرة سرقت من لقمة عيش السوريين ومن حطام البيوت المهتمة.

لها أن جربت هذا المسار. حيث يجب تشكيل لجان تحقيق قضائية مستقلة، تضم خبراء ماليين وقانونيين لمسح كافة الأصول والثروات التي تراكمت خلال السنين الماضية. والقاعدة القانونية يجب أن تكون بسيطة وواضحة هي أن كل ثروة لا يمكن إثبات مصدرها المشروع عبر نشاط تجاري نزيه وبعيد عن تجارة الحرب، هي ثروة مشبوهة ويجب أن تخضع للمصادرة لصالح صندوق وطني عام. وهذا الصندوق، الذي يمكن تسميته «صندوق جبر ضرر السوريين»، يجب أن يدار بشفافية تامة وبإشراف شعبي مباشر، وتوجه أمواله حصراً لأغراض التنمية في سورية.

الشعب السوري لا يريد من هؤلاء «إفصاحاً» بل يريد استعادة ما سرق منه عنوة. إن أي مبلغ يدفع كجزء من تسوية هو في الحقيقة اعتراف بالجريمة، والاعتراف بالجريمة يجب أن يقود إلى السجن والمصادرة الكاملة، لا إلى العفو

يهدف للعفو عن رجال الأعمال الفاسدين مقابل إعادة بعض الأموال، اندلعت احتجاجات واسعة تحت شعار «ما نيش مسامح». وكان المحتجون على حق، لأن تلك المصالحة لم تجلب الرخاء الاقتصادي الموعود، بل أدت إلى عودة رموز النظام القديم بقوة إلى مفاصل الدولة، وأحببت الشباب الذي رأى لصوص الأوس يصبحون سادة اليوم. وتكرار هذا السيناريو في سورية سيكون كارثياً، لأن حجم الجريمة السورية ومستوى الدمار يفوق بمراحل ما حدث في أي دولة أخرى.

إذا استطاع رجل الأعمال الذي مول الحرب أن ينجو بتسوية مالية، فماذا سيقال لعائلات الضحايا؟ وكيف سيقتنع المقاتل الذي ارتكب انتهاكات بأنه يجب أن يحاسب بينما سيده الذي مول الجريمة يعود إلى ممارسة عمله بفضل التسوية الاقتصادية؟ إن هذا التمييز الطبقي في تطبيق العدالة هو الذي يؤسس لخراب قادم ولصراعات أهلية لا تنتهي. الثروات المنهوبة ليست ملكية خاصة لرجال الأعمال هؤلاء حتى يفاوضوا عليها، بل هي أصول وطنية منهوبة يجب استردادها بالكامل دون قيد أو شرط.

## بدائل التسويات وحقوق الشعب

إن المخرج الوحيد من هذا المأزق هو العودة إلى المبادئ الوطنية التي تضع مصلحة الشعب السوري فوق كل اعتبار. لا يجب أن تقبل الحكومة السورية اليوم بأي شكل من أشكال التسويات التي تترك لهؤلاء الفاسدين الكبار أي نفوذ مالي أو سياسي. الخطوة الأولى تبدأ بإلغاء برنامج «الإفصاح الطوعي» الذي يسمح لرجال الأعمال هؤلاء بالتهرب، واستبداله ببرنامج تقصي إلزامي ومصادرة شاملة بالاستفادة من تجارب الدول التي سبق

المسؤولية الجنائية. يمثل هذا المنطق سقطة كبرى في فهم فلسفة العدالة الانتقالية، ويقوم على فصل تعسفي وغير واقعي بين الجريمة المالية والجريمة الجنائية. ففي السياق السوري، لا يمكن الحديث عن رجل أعمال فاسد فقط، لأن الفساد في ظل الحرب السورية كان فعلاً سياسياً وعسكرياً بامتياز، فالتمويل هو عصب الحرب، ومن استخدم نفوذه لتجويع المدن، هو شريك أصيل في جرائم الحرب. ومحاولة تصوير هذه الأفعال كجرائم اقتصادية يمكن حلها بتسويات مالية هي محاولة لتزويق ملف العدالة وجعله غير قابل للتحقيق.

هذا الفصل المفتعل يهدف في جوهره إلى تمييع الجرائم الكبرى، فإذا حصل رجل الأعمال على براءة ذمة اقتصادية، فإنه سيستخدم قوته المالية فوراً للتأثير على المسار الجنائي. والعدالة الانتقالية في تجارب دولية ناجحة كانت تؤكد دائماً أن المحاسبة الاقتصادية هي ركن أساسي لا يقل أهمية عن المحاسبة الجنائية. ففي ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية، لم تترك الشركات التي دعمت النازية واستخدمت العمالة القسرية وشيدت آلة القتل لتستمر في عملها بمجرد دفع غرامات، بل خضعت لعمليات تفكيك وإعادة هيكلة وفرضت عليها تعويضات كبيرة ذهبت مباشرة للضحايا. أما في سورية، فإننا نرى توجهاً يسير في الاتجاه المعاكس، حيث يتم منح هؤلاء فرصة «الإفصاح» عن جزء من ثرواتهم مقابل البقاء في المشهد الاقتصادي، وهو ما يتناقض جذرياً مع مبدأ «ضمان عدم التكرار» الذي هو أحد أعمدة العدالة الانتقالية الأربعة.

وقد علمتنا التجربة التونسية بعد عام 2011 درساً في هذا الصدد، فعندما تم طرح قانون «المصالحة الإدارية والاقتصادية» الذي

**رجال الأعمال هؤلاء ليسوا قدراً محتوماً على سورية والثروة التي يلوحون بها ليست مئة منهم بل هي حق مسلوب**



# لماذا فشل الاقتصاد الهندي بالحقاق بجاره الصيني؟



نشر موقع «تريكونتنال» مقالاً بحثياً مطوياً بعنوان: «الإشكالية في الاقتصاد الهندي». يتحدث النص عن لحظة انتقال مضطربة في النظام الاقتصادي العالمي، لكنه يصر على أن الهند تدخل هذه اللحظة، وهي مثقلة بآثار طويل من «التحرير الاقتصادي» بدأ عام 1991 ولم ينجح في بناء قاعدة صناعية وطنية متقدمة، بل قاد - وفق منطق الكاتب - إلى مسار «نزع تصنيع» تدريجي، جعل الاقتصاد أكثر اعتماداً على الخدمات والائتمان وتدفقات رأس المال الخارجي، وأقل قدرة على توليد وظائف مستقرة أو تطوير قدرات تكنولوجية محلية. وفي الخلفية الأوسع، يضع النص تحول أمريكا نفسها - في عهد دونالد ترامب - من راعٍ للعولمة الليبرالية إلى قوة تعمل على تقويض بعض ألياتها، لا حياً بالحماية لذاتها، بل سعياً إلى عكس نتيجة غير مقصودة: للعولمة: تآكل الهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية الأمريكية أمام صعود قوة من الجنوب العالمي. ضمن هذا الإطار، تصبح الهند ساحة اختبار: هل تستطيع الاستفادة من إعادة تشكيل سلاسل الإمداد بعيداً عن الصين، أم أن بنيتها الداخلية ستعيد إنتاج الأزمة؟

الأجنبي المباشر والمالي. اجتماع هذه الأركان صنع نمط نمو يعتمد على الائتمان والتدفقات المالية، أكثر مما يعتمد على تصنيع متين وتطوير تكنولوجي مستقل.

في تحرير التجارة، يصف النص تخفيض الرسوم الجمركية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية عام 1995، ثم إزالة قيود الاستيراد الكمية بفعل آليات فض النزاعات، ما أضر بالصناعة المحلية، خصوصاً في السلع الرأسمالية والوسيط. تفضيل استيراد الآلات والمعدات بدل تطوير سلاسل توريد داخلية رفع «كثافة الاستيراد» في التصنيع. ويقدم مثال الأدوية: الانتقال من شبه اكتفاء بمكونات دوائية فعالة إلى اعتماد واسع على الاستيراد من الصين. كذلك يبرز قطاع الإلكترونيات بوصفه قصة «فرصة مهدورة»: كانت الدولة قد أنشأت كيانات عامة لتطوير أشباه الموصلات والحواسيب منذ الثمانينيات، لكن التحرير أزال الحماية والدعم، وانضمم الهند لاتفاق تكنولوجيا المعلومات عام 1997 ألغى الرسوم على سلع إلكترونية عديدة، فاختق هامش السياسة الصناعية. بالمقابل، تم الترويج لنموذج خدماتي تصديري قائم على تكنولوجيا المعلومات والخدمات الخلفية للشركات الغربية، ما أضعف بناء صناعة إلكترونيات محلية، والنتيجة الحالية، وفقاً للكاتب: اعتماد كبير على استيراد المعدات والمكونات.

يذهب النص إلى أن الصناعة في هذا النموذج أصبحت «عرضاً جانبياً» لا محورياً. محرك الطلب كان الائتمان الاستهلاكي «مسكن، سيارات، سلع معمرة» لا التوسع الصناعي المخطط. ارتفع وزن القروض الشخصية خصوصاً في الائتمان المصرفي بشكل كبير وصولاً إلى 2024، ما أدى إلى تضخم البناء، ودفع التصنيع باتجاه السيارات والبنية التحتية الطرقية. هذا المسار خلق تكاليف لوجستية مرتفعة ومشاكل استهلاك أراض، ورفع استهلاك الوقود والواردات النفطية، بينما جرى إهمال السكك الحديدية الأكثر كفاءة لبلد كثيف السكان. وعندما اتجه الائتمان أيضاً إلى استثمارات بنية تحتية خاصة خلال 2004-2010، نشأت أزمة ديون متعثرة. البنوك العامة مولت مشاريع طويلة الأجل بأدوات قصيرة الأجل، ثم تحولت الأصول المنشأة إلى رأسمال كبير بكلفة زهيدة عبر آليات حل أزمة التعثر، فيما يشبه نقل خسائر إلى المجتمع وأرباح إلى القلة.

لتفسير «القيد الداخلي» و«القيد الخارجي» على التصنيع. بعد 1947 رأت النخب السياسية، أن السيادة السياسية تحتاج إلى سيادة صناعية وتكنولوجية، وإلى امتصاص فائض العمالة الزراعية. اعتمدت الهند خطاً خمسية ونمط تصنيع تقوده الدولة، مع تركيز على الصناعات الثقيلة العامة، بينما ينتج القطاع الخاص السلع الاستهلاكية اعتماداً على القاعدة التي بنتها الدولة. ويشير النص إلى أن الفترة بين 1947 و1962 شهدت نمواً صناعياً عاماً غير مسبوق، مع ارتفاع حصة التصنيع في الناتج. لكن المشروع اصطدم سريعاً بواقع اللامساواة الزراعية والطبقية: ملكية الأرض تركزت بيد نخبة ريفية ضيقة، والإصلاح الزراعي المتكافئ لم يحدث بالقدر الكافي. أدى الفقر الواسع إلى ضعف الطلب المحلي، ما منع الصناعة من بلوغ «الحجم» اللازم للنمو المستدام. وفي الوقت نفسه، نمط استهلاك النخبة المستورد خلق أزمات متكررة في النقد الأجنبي، ففرض قيوداً خارجياً إضافياً.

يرى النص، أن الدولة لعبت دور «وسيط» بين كتلة ملاك الأراضي ورأس المال من جهة، وبين الفلاحين الفقراء والعمال من جهة أخرى، وتجنب سياسات تمس مصالح النخب، مثل: إصلاح زراعي جذري، أو ضرائب تصاعدية واسعة. لذا اعتمد التصنيع على عجز مالي بدل إعادة توزيع حقيقية، ما نقل فوائض أكبر إلى البرجوازية الكبيرة وعمق اللامساواة. ومع محدودية السوق المحلية، وجد قسم معتبر من الفائض القابل للاستثمار منافذ غير التوسع الصناعي. ومع تكرار هذه الحلقة، انتهت الأمور إلى أزمة ميزان مدفوعات حادة، وتزامن ذلك مع فقدان الاتحاد السوفييتي كشريك تجاري ومالي مهم كان يخفف الصدمات، فازدادت قابلية الهند للانفتاح النيوليبرالي في 1991 تحت ضغط مؤسسات بريتون وودز.

بعد التحرير، لم تُرفع القيود القديمة على التصنيع، بل رفعت القيود عن استهلاك النخب وتراكم رأس المال. وبحسب النص، استطاعت النخب أن تعيش «مستوى عالمياً» داخل اقتصاد متخلف: تستورد سلعاً مصنعة في الخارج، وتتوسع عبر الاستيلاء على أصول القطاع العام والموارد الطبيعية، وبناء إنتاج كثيف الاستيراد للسوق المحلية، وإزاحة المنتجين الصغار. هنا يقدم النص «الأركان الأربعة» للنيوليبرالية الهند: تحرير التجارة، خصخصة وإضعاف القطاع العام، نقشف مالي يقلص الاستثمار العام، وفتح واسع للاستثمار

جاءت مع حزب المؤتمر في التسعينيات، واستمرت مع جميع الحكومات، لكن النص يرى أن مودي ليس مجرد وارث لهذا المسار، بل هو أكثر من «ضاعف» جرته. يعرض الكاتب سلسلة المبادرات التي زوج لها كطول كبرى: «اصنع في الهند»، «ستارت أب الهند»، «مهارات الهند»، «صمّم في الهند» و«صمّم للعالم». الهدف المعلن كان جذب رأس المال الأجنبي للتصميم والتصنيع في الهند، ودفع الشركات الناشئة للتكنولوجيا، ورفع مهارات العمال إلى «معايير عالمية». لكن النتيجة - حسب النص - كانت فشلاً في تقوية التصنيع، أو عكس نزع التصنيع؛ إذ تحولت المبادرات غالباً إلى إعفاءات ضريبية ودعم للشركات على أمل أن يتحول الدعم تلقائياً إلى توسع صناعي، وهو ما لم يحدث إلا بقدر ضئيل.

يقدم المقال مثلاً مركزياً: «برنامج الحوافز المرتبطة بالإنتاج» الذي شمل 14 صناعة، وعلى رأسها الإلكترونيات. من وجهة نظر الكاتب، انحصر أثر البرنامج في «دعم جميع» مكونات مستوردة، من دون خفض فعلي لفائز الاستيراد، أو بناء قدرات تكنولوجية. القيمة المضافة الجوهرية - في منتجات مثل: الهواتف الذكية - بقيت تصنع خارج الهند، بينما يتحمل المجتمع كلفة الدعم عبر تقليص الاستثمار العام والإنتاج الاجتماعي. الخلاصة هنا، أن القيود البنوية على التصنيع لا تُحل بالدعم للشركات، أو بتدفقات الاستثمار الأجنبي غير المشروط، بل ربما تعمق العطب القديم الذي ورثته الهند بعد الاستقلال وتفاقم بعد التحرير.

ثم يعود النص إلى مرحلة ما بعد الاستقلال

## ■ جيجي سكاريا

ينطلق الكاتب من فكرة أن مشاكل الاقتصاد الهندي ليست طارئة، ولا محض أخطاء إدارية، بل «مشكلات بنيوية» جذورها في اللامساواة العميقة التي رافقت مشروع التنمية منذ الاستقلال، وتفاقت بفعل السياسات النيوليبرالية. فالهند - بحسب النص - لم تنجح في بناء قاعدة صناعية واسعة تشمل أغلبية قوة العمل. نتيجة ذلك أن معظم العمال بقوا خارج الصناعة الحديثة، مصورين في وظائف غير آمنة، منخفضة الأجور والإنتاجية، تدار بمنطق «البقاء» أكثر مما تدار بمنطق التطور. وإزاء استمرار الفقر بأشكال متعددة، ينتقد النص ما يسميه «جيلاً منهجية» في القياس تستخدم لإظهار تراجع حاد في الحرمان، في حين أن الواقع الاجتماعي لا يعكس هذا الانتصار الإحصائي المعلن.

في قلب التشخيص، يقف مفهوم «نزع التصنيع» بوصفه الميل المركزي الذي أنتجته وعود التحرير الاقتصادي. بدل أن تفتح الليبرالية أبواب التصنيع وتخلق وظائف رسمية، أدت إلى «تفريغ» سوق العمل الرسمي، وإضعاف القدرة الإنتاجية وتعميق اللامساواة. ويضيف النص بعداً سياسياً: الخطاب الرسمي في عهد ناريندرا مودي يرفع الهند إلى مقام «فيشفاغورو» أي «معلم العالم»، ويعلم معدلات نمو مرتفعة ترافقها جدالات إحصائية، لكنه - في نظر الكاتب - يتهرب من جوهر الفشل، عبر تحميل المسؤولية للمعارضة والحكومات سابقة، رغم مرور أكثر من عقد على توليه رئاسة الوزراء منذ 2014. صحيح أن جذور التحول النيوليبرالي

البنوك العامة  
مولت مشاريع  
طويلة الأجل بأدوات  
قصيرة الأجل ثم  
تحولت الأصول  
المنشأة إلى رأسمال  
كبير بكلفة زهيدة  
عبر آليات حل أزمة  
التعثر

## دراما أمريكا الجنوبية



«منفيون في أرضهم ومحكومون بالشنات الأبدى فقد جرى دفع هنود أمريكا اللاتينية نحو أفقر المناطق، نحو الجبال الجرداء أو أعماق الصحاري، بقدر ما كانت تتسع حدود الحضارة السائدة، لقد عانى الهنود وما زالوا يعانون من لعنة ثروتهم الخاصة وهذا هو مركب دراما كل أمريكا الجنوبية»

لا تختصر كلمات ادواردوغاليانو السابقة والمقتبسة من أحد أهم كتبه «الشرابين المفتوحة لأمريكا اللاتينية»، معاناة بلدان أمريكا اللاتينية وشعبها فقط، بل معاناة كل بلدان المستعمرات، أو بلدان العالم الثالث كما جرى تسميتها في القرن الماضي، بلدان جرى نهب ثروتها واستباحتها على مدار قرون. ما حدث في فنزويلا مؤخرًا فتح الباب واسعًا أمام نقاش عام وضروري، لم يكتف بتوصيف العنجهية والبلطجة في الممارسة السياسية للولايات المتحدة الأمريكية بل بدأ البحث عميقًا في جذور ونتائج هذه السياسات ليس لأنها تجاوزت كل الخطوط الحمراء فقط في السياسة الدولية بل لما تشير إليه من وقائع لما يمكن أن تسببه من أخطار على العالم أجمع، حلفاء ومعادين. فما حدث كفيلاً هولويودي من اختطاف رئيس دولة ونقله قسراً إلى خارج بلاده خارج أي نطاق قانوني دولي، لم يكن سوى استعراض للقوة وإثبات الحضور، ومحاولة إعادة ترسيخ هيبة بدأت بالانحسار والتآكل.

على عكس ما يطرحه الإعلام ويحاول تثبيته، يظهر اللجوء إلى القوة العسكرية وممارسة أسلوب العريضة والبلطجة بدلا من الإمسك بزمام الأمور ولغة الكلمات والدبلوماسية

السياسية، كعلامة واضحة على بداية مسيرة التآكل البطيء من الداخل، والتعبير عن حالة من التفكك الداخلي. ثمة إشارات لوجود خلخلة في التركيبة البنوية للأوضاع السياسية والاقتصادية في الولايات المتحدة، ومحاولة لإخفاء ضعف يتراكم، فأمريكا التي تصف نفسها صاحبة القوة العظمى في العالم لم تعد قادرة على إدارة مصالحها وعلاقاتها عبر آليات السياسة والدبلوماسية الناعمة وحتى «التهديد الخفي» الذي كانت تمارسه سابقاً، فلقد أصبحت مضطرة لممارسة العريضة والبلطجة السياسية والعسكرية لمنع أي منافس أو خصم لها من التفوق عليها.

ما حصل في فنزويلا ليس استثناءً، فلقد طبق الكيان الصهيوني السياسة ذاتها في حرب الإبادة الجماعية الأخيرة على غزة، استخدم فيها قوة عسكرية مفرطة أمام شعب أعزل، ولهذا أهميته كمؤشر على بداية الأفول ودليل ضعف لا قوة، أدت إلى تراجع صورة السلوك الأمريكي واستبدال الأخلاق السياسية بلغة البلطجة لتعويض العجز والفشل البنوي في الإقناع والتأثير، والقدرة على حشد الإجماع الدولي لصالح سياساتها ومصالحها في المنطقة.

تكشف أمريكا عن وجهها الحقيقي فلم تعد

تكون قد حققت بعض الأهداف تكتيكياً لكنها انهزمت استراتيجياً. يكشف كتاب غاليانو كيف جرى احتلال واضطهاد وإبادة السكان الأصليين في أمريكا اللاتينية في مرحلة هامة من تطور الرأسمالية العالمية. ثمة ضرورة لمراجعة التاريخ من وجهة نظر أخرى مغايرة لما جرى تسويقه عالمياً على يد سادة الغرب الجدد وأبواقهم. يمكن بناء رؤية شاملة في لحظة هامة ومفصلية من تاريخ قارة كاملة جرى الهيمنة عليها وحكمها بالقوة، ولكن اليوم تتغير المعادلة وتنفذ أدوات الهيمنة السابقة قدرتها على تشكيل الحاضر والمستقبل الذي تريده.

تعمل من وراء الستار، فوفقاً لتعابير الهيمنة في السياسة الأمريكية، تشكل أمريكا اللاتينية تاريخياً، المجال الحيوي للنفوذ الأمريكي على وجه الخصوص، ويمكن تفسير ما حدث، بأن الإدارة الأمريكية لم تعد قادرة على إدارة هذه «الساحة» المهمة بالنسبة لها عبر السياسة الصامتة أو الضغوط الاقتصادية وحدها كما في الماضي، لذلك تتدخل وتستعرض قدراتها العسكرية، مع تعمد إبراز سياسة الإذلال في كل الصور التي سزبتها للرئيس الفنزويلي، وتوظيف خطاب يغطي الاستعراض العسكري، للدلالة على نجاح سياسة القوة، والتي يمكن أن قد

## ما تحمله أحاديث القهر

ثمة واقع آخر يعيشه السوريون بعيداً عن ضجيج السوشيال ميديا ومنصاته المتعددة، وعلى وجه الخصوص الأمهات، واقع يتفعلون معه فعلاً، يعانون فيه معاً ويتشاركونه ويعلقون عليه ويتعاطفون مع بعضهم فيه بحضور فعلي، بعيداً عن المنصات ولايكاتها الكاذبة.

### ■ إيمان الاحمد

تفصح وجوه السوريين عن الحال الذي وصلوا إليه، بعد عام من السقوط ونشوة الأمل في تغير أوضاعهم وأوضاع بلاد تشبههم وبشبهونهم، وصلت إلى الحضيض. يطحنهم فيه واقع معاشي سيئ، ويكمل الفقر والبرد على أجسادهم المنهكة من سوء التغذية والأمراض وارهاق نفسي مزمن، يتسبب فيه استمرار الوضع القائم وظروفه التي أملا أن تتغير أو على الأقل تتحسن ولكنها ازدادت سوءاً.

في إحدى المقابلات يذكر أحد بائعي البسطات السلطات الحالية بما حصل في المنطقة قبل أعوام، وبداية انفجار الغضب الشعبي في تونس: «قولوا للمحافظ، ويقصد محافظ دمشق لأنه أصدر أمراً بإزالة بسطات الخضار والفواكه، أن ثورة تونس أشعلها صاحب بسطة». بينما بين آخر حجم وفداحة الأمراض التي يعاني منها في ظهره وكتفيه

من جراء الأحمال الثقيلة واضطراره لنقل البسطة مرة تلو الأخرى للهروب من وجه شرطة المحافظة الساعية إلى مصادره بضاعته قائلاً: «لا حدا يفكر يقرب ع رزقي ورزق ولادي!!» تبدو هذه الأصوات وغيرها جريئة بما يكفي لإظهار حالة القهر التي وصل إليها هؤلاء.

في مكان آخر تهمس امرأة أخبرها البائع بأسعار ما تريد أن تشتريه من مواد غذائية: «فكرنا بتبديل العملة رح يحسن الوضع، بس الأسعار زادت أكثر وماعد أقدر أشتري نص ما احتاجه وكنت أشتريه قبل، ليش غيروها.. كان ناقصنا هالضوجة مشان التبديل؟».

لم يمل السوريون أيضاً من الحديث عن الكهرباء، بعد ارتفاع أسعارها، بل ازداد أكثر، خاصة بعد دخول فصل الشتاء، ومعه موجات البرد والأمراض التي رافقته. وما كانوا يتندرون به صيفاً على سبيل النكتة حول الجري لشحن ما يمكن شحنه من أدوات كهربائية، تحول شتاءً إلى مرارة وشعور خفي بالقهر أثناء الجري لفصل أغلب الأدوات الكهربائية عن التيار، وتوبيخ من ينسأها موصولة. وعادت إلى الواجهة أيضاً الأحاديث السابقة عن المازوت والغاز... وغيرها من المحروقات. فرغم توفرها لا تزال مشكلة التدفئة قائمة، تستهلك «الصوبة» المنزلية بأقل تقدير 40



متواضع، وأوضاع غير مستقرة. يعكس الشعور بالأمان الاقتصادي في أحد جوانبه ارتباطاً وثيقاً بالهوية والشعور بالانتماء. فالوطنية لا تقاس بالعواطف الخالصة فقط، تجاه الوطن، وغالباً ما تؤدي الأزمات العميقة إلى إعادة النظر في العقد الاجتماعي بين المواطن والدولة التي ينتمي إليها، وتحديداً في قضية

المساواة والحقوق، والاحتياجات التي يفترض بأي سلطة تليتها للوصول إلى درجة مناسبة من الرضا الاجتماعي وبالتالي ضمان الاستقرار السياسي والوطني. أما تكرار ما قامت به السلطات السابقة من سياسات وانتظار نتائج مختلفة عما جرى فهو ليس سوى وهم يغفل ذلك التحذير المضمّر في حديث بائعي البسطات السابق.

# النظرية وأهمية بناء المعرفة المستندة إلى الممارسة

«الماركسية هي علم القوانين التي تحكم تطور الطبيعة والمجتمع، وعلم ثورة الجماهير المضطهدة والمستغلة، وعلم انتصار الاشتراكية في جميع البلدان، وعلم بناء المجتمع الشيوعي. وكعلم، لا يمكن للماركسية أن تبقى جامدة، بل تتطور وتتطور. وفي تطورها، لا بد أن تثرى الماركسية بتجارب ومعارف جديدة، وبالتالي لا بد أن تتغير بعض صيغها واستنتاجاتها بمرور الزمن، ولا بد أن تستبدل بصيغ واستنتاجات جديدة تناسب مع المهام التاريخية الجديدة. لا تعترف الماركسية باستنتاجات وصيغ ثابتة، ملزمة لجميع العصور والفترات. الماركسية عدو لكل جمود عقائدي».

■ جيف كوروليف

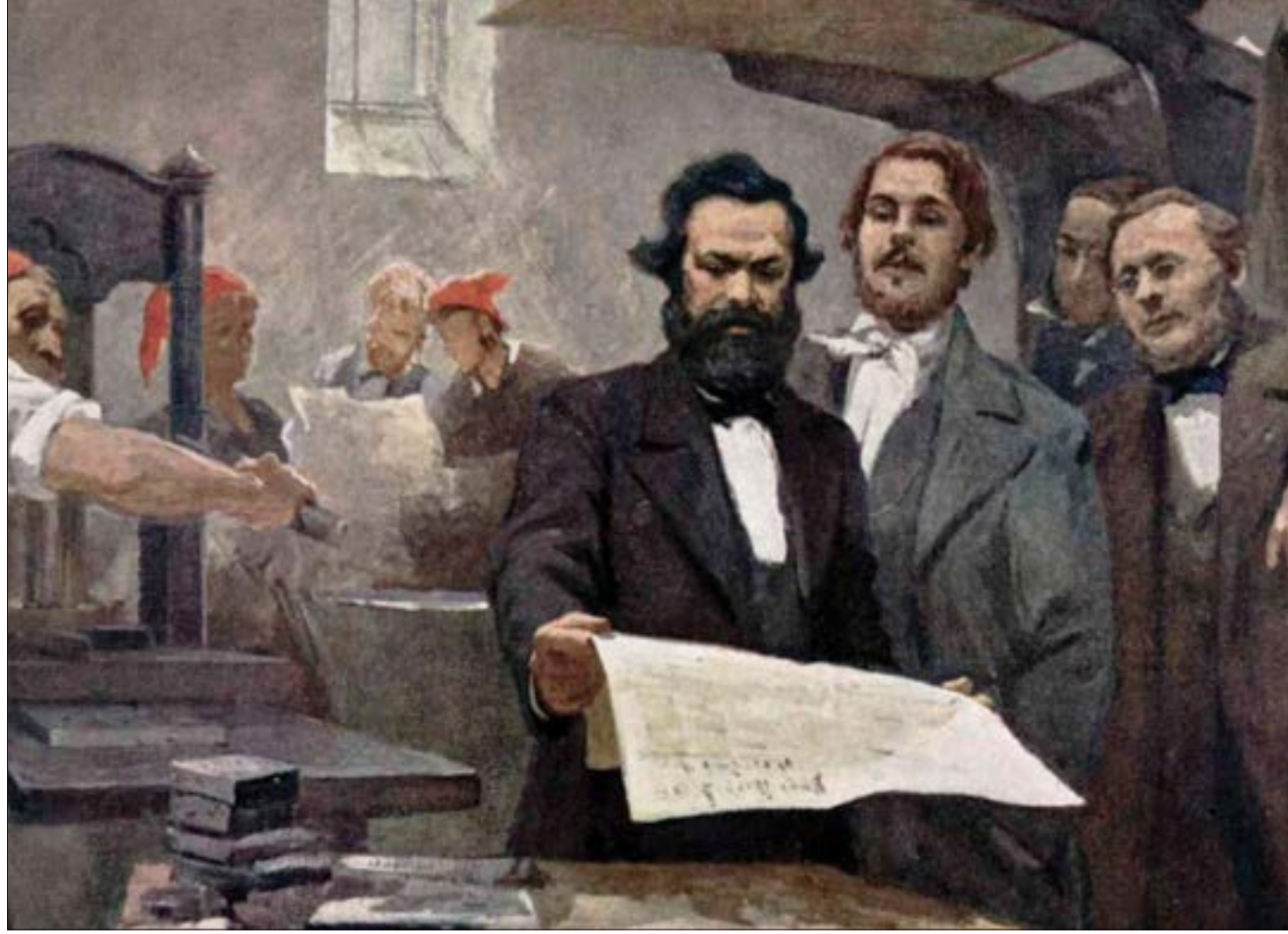
تعريب وإعداد: د. اسامة دليقاند

بهذا الاقتباس من مؤلف ستالين «الماركسية ومشكلات علم اللغة»، افترض جيف كوروليف، المحرر الإلكتروني في موقع مجلة «السلام والأرض والخبز» الماركسية الناطقة بالإنكليزية، مقاله المنشور في المجلة «أب 2023». وفيما يلي تعريب لأبرز ما جاء فيها، بتصريف. ويجدر بالذكر بأن مجلة «السلام والأرض والخبز» التي تستوحي أحد شعارات البلشفية، تصدر بالتصاف مع دار نشر «كتب إسكرا» التي تنشط من جديد في إعادة طبع كلاسيكات الماركسية، وأعمالاً أخرى حديثة. كذلك يستعري الانتباه بأن العديد من مقالات المجلة في خطها العام مؤيدة بشكل صريح للقضية الفلسطينية ومعادية للصهيونية.

## ترسيخ الفكرة

يعتقد غالباً أن لكل فرع علمي راسخ مؤسساً، قائماً من زماناً. فلعلم الأحياء التطوري هناك تشارلز داروين، ولللاج الكيمياء بول إريخ. وبالطبع للماركسية كارل ماركس. يدرك القراء أن ما يسمى بـ«نظرية الرجل العظيم» مثالية، وأن جذور كل اكتشاف ثوري عميقة ومتشعبة. نعلم أن داروين (1809-1882)، على سبيل المثال، لم يكن أول من درس التطور؛ فقد بحث كل من بينوا دي مايبه (1656-1738)، وجورج لويس لوكير (1707-1788)، وجان باتيست لامارك (1744-1829) في هذه المسألة قبل سنوات من ولادة داروين. وقد استوعب داروين الاكتشافات والأفكار السابقة، ودمجها مع ملاحظاته الخاصة. في هذه العملية، حقق داروين تقدماً نوعياً بوضع نظرية التطور على أساس مادي ملموس... لكن هذا لا ينفك حقيقة أن الخطاب الشعبي ينظر إلى داروين على أنه وحيد، صاحب علم الأحياء التطوري، بدلاً من كونه أحد المساهمين في بنائه. إن مغالطة «الرجل العظيم» خطأ مثالي، فإذا ما صدقناها، ستمنعنا من فهم كيفية تطور المعرفة في الواقع، والميل إلى اعتبار «العظماء» وحدهم هم من يساهمون في بناء المعرفة. وينتج عن ذلك تشاؤم في قدرة الفرد على إحداث التغيير، وإيمان ضمني بأننا نستطيع ببساطة انتظار داروين جديد، أو ماركس جديد، أو لينين جديد.

وينطبق الأمر نفسه على التصور الشائع لنشأة الماركسية. حتى عناوين أعمال ماركس وإنجلس تدعم هذا المفهوم، وإن كان ذلك في الغالب بصورة سلبية وجدلية، مثل «نقد برنامج غوتا»، و«الباكونينيون في العمل»، وما إلى ذلك. لولا الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني واللاساليين الذين كتبوا مسودة برنامج غوتا، أو لولا باكونين والباكونيين، لما تمكن ماركس وإنجلس من شرح الاشتراكية العلمية بوضوح من خلال المقارنة ونقد هؤولاء الخصوم للماركسية. لم تكن الماركسية مجرد نتاج عقول ماركس وإنجلس اللامعة، بل انطوت على دوافع متعددة ومتنوعة، ومنها: تحسين الأوضاع المادية في ظل رأسمالية



الفاشية، والتهديد النووي، والظواهر التاريخية الجديدة في العالم، مثل جمهورية الصين الشعبية، والديمقراطيات الشعبية، وغيرها. ومؤخراً، تناولت الماركسية اللينينية مشاكل الليبرالية الجديدة، والمراجعة التاريخية، والانهايار، والواقعية الرأسمالية، ومجتمع ما بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، إلا أنها لا تزال تكافح من أجل دمج هذه القضايا بنجاح وتماسك. لقد وجد المجهز قبل أن يتمكن علماء الأعصاب من الاستفادة الكاملة من هذه التقنية لوصف الدماغ. وكما يسعى العلماء إلى دمج جميع التقنيات لتعزيز فهمهم، سعت الماركسية اللينينية إلى فهم الظواهر المذكورة أعلاه على أساس مادي ملموس. فقط من خلال الكفاح والبحث المستمرين يمكن لفهمنا أن يواكب العصر الحديث.

## تطور الرفاق

«غالباً ما لا يمكن الوصول إلى المعرفة الصحيحة إلا بعد تكرار عملية الانتقال من المادة إلى الوعي ثم العودة إلى المادة، أي من الممارسة إلى المعرفة ثم العودة إلى الممارسة. هذه هي نظرية المعرفة الماركسية، نظرية المعرفة المادية الديالكتيكية. يوجد بين رفاقنا الكثير ممن لم يفهموا هذه النظرية بعد. فعندما يسألون عن مصادر أفكارهم وآرائهم وسياساتهم وأساليبهم وخطتهم واستنتاجاتهم، وخطاباتهم البليغة ومقالاتهم المطولة، يجدون الأسئلة غريبة ولا يستطيعون الإجابة. كما أنهم لا يدركون أن المادة يمكن أن تتحول إلى وعي والوعي إلى مادة، على الرغم من أن هذه القفزات ظاهرة من ظواهر الحياة اليومية. لذلك، من الضروري تثقيف رفاقنا في نظرية المعرفة المادية الديالكتيكية، حتى يتمكنوا من توجيه تفكيرهم بشكل صحيح، وإتقان البحث والدراسة واستخلاص الخبرات، والتغلب على الصعوبات، وتقليل الأخطاء، وتحسين أدائهم، والنضال بجد لبناء الصين دولة اشتراكية عظيمة وقوية، ومساعدة جماهير المضطهدين والمستغلين في جميع أنحاء العالم، في سبيل الوفاء بواجبنا الأممي العظيم» - «ماو تسي تونغ، من أين تأتي الأفكار الصحيحة، 1963».

إلى مستوى جديد» - جوزيف ستالين، كراس موجز لتاريخ الحزب الشيوعي السوفييتي «البلاشفة» 1938.

«نشأ الحزب الشيوعي السوفييتي «البلشفي» على أساس حركة الطبقة العاملة في روسيا ما قبل الثورة؛ وانبثق من الدوائر والجماعات الماركسية التي أقامت صلة بحركة الطبقة العاملة وغرست فيها وعياً اشتراكياً. لظالما استرشد الحزب الشيوعي السوفييتي «البلشفي» بالتعاليم الثورية للماركسية اللينينية. وفي ظل الظروف الجديدة لعصر البروليتارية، طور قاداته تعاليم ماركس وإنجلس ورفعوها إلى مستوى جديد. [...] ينظر أصحاب النزعة النوصوية [...] إلى الماركسية، واستنتاجاتها وصيغها المنفصلة، على أنها مجموعة من العقائد التي «لا» تتغير أبداً، بغض النظر عن تغيرات ظروف تطور المجتمع. ويعتقدون أنهم إذا حفظوا هذه الاستنتاجات والصيغ عن ظهر قلب وبدأوا في الاستشهاد بها عشوائياً، فيسكونون قادرين على حل أي مشكلة، معتبرين أن الاستنتاجات والصيغ المحفوظة ستخدمهم في جميع الأزمنة والبلدان، وفي جميع مناسبات الحياة. لكن هذا لا يمكن أن يكون قناعة إلا لدى من يرون ظاهر الماركسية دون جوهرها، من يحفظون نصوص استنتاجاتها وصيغها عن ظهر قلب، دون فهم معناها» «ستالين، المرجع السابق نفسه».

كان من بين إسهامات لينين إصراره على ضرورة ربط كل شيء بسياق مادي، ودراسته ضمن سياق المادي الكامل. وتؤيد اللينينية هذا المنهج، مدركة أن البحث المستمر ضروري لفهم التغيرات المتواصلة. وقد استلزم الفهم الكامل للماركسية استيعاب ما قبل الرأسمالية الاحتكارية، والاستعمار، والعسكرة، وتجربة كومونة باريس. أما اللينينية، فقد استوعبت الإمبريالية العالمية، وتوطيد الرأسمالية الاحتكارية والمالية، والحرب الإمبريالية العالمية، والصراع بين الأحزاب والأطراف المختلفة. ومنذ ذلك الحين، استوعبت اللينينية معارف ظواهر جديدة كالبناء الاشتراكي، والتجميع الزراعي، والصراع الطبقي. بعد إرساء أسس الاشتراكية، انصب التركيز على

ناشئة وناضجة.

بذور مادية بروليتارية مزدهرة، ونظرية ديالكتيكية بشكل عام، استفادت من أعمال كانط، وفيتشه، وهيجل، وفويرباخ. الأعمال النظرية للطوبايين - باكونين، وبرودون، وسميث، وريكاردو، وشترينر، وبابوف، وكومونة باريس، وغيرهم الكثير ممن طواهم النسيان.

## التطور النوعي للفكرة

في أي مجال من مجالات المعرفة، لا تعزى الإنجازات الرائدة اللاحقة إلى «العظماء» وحدهم، بل إلى جهود مجتمعات فكرية بأكملها. فالقفزات النوعية تتطلب خطوات كمية يساهم بها المئات، أو حتى الآلاف، من الآخرين. وبينما غالباً ما تحقق قفزات نوعية جوهرية على يد أفراد استثنائيين، لا يستطيع أي فرد تحقيق اكتشاف ثوري حقيقي دون الاعتماد على عمل وإسهامات أسلافه وأقرانه. لم تترك مهمة فهم التغيير المجتمعي النوعي للينين وحده. أي أن الانتقال من الماركسية إلى الماركسية-اللينينية لا ينسب إليه وحده. ولا يكفي إضافة إسهامات ستالين وغيره... فقد انخرط لينين في حياته في أميينين وثوريتين. وعاش في بلدان عديدة، وكان لا بد له من التأثر بظروفها المادية.

يتحسن الفهم العلمي عند دمج الفرضيات الصحيحة واستبعاد الفرضيات الخاطئة. وينطبق الأمر نفسه على الفهم الثوري. فقد كانت تأثيرات الانتهازية، والتحريفية، والتعصب الاجتماعي، والشوفينية الرجعية، بالإضافة إلى جهود الرفاق الآخرين لمكافحة هذه الأخطاء، جوانب مهمة في هذه العملية. مثلاً، ساهمت المقارنات التي أجراها لينين وغيره من البلاشفة في صياغة البلشفية النهائية، وذلك في مواجهة أخطاء الأممية الثانية، والمناشقة، والاشتراكيين الثوريين، والتروتسكيين. ولم تتطلب صياغة الماركسية اللينينية لينين وحده، بل تطلبت أيضاً مساهمات وتناقضات وصراعات عدد لا

يحصى من الرفاق. «في ظل الظروف الجديدة لعصر الإمبريالية، والحروب الإمبريالية، والثورات البروليتارية، طور قاداتها تعاليم ماركس وإنجلس، ورفعوها

الاعتقاد بأن  
الاستنتاجات والصيغ  
المحفوظة تصلح  
لجميع الأزمنة  
والبلدان لا يمكن  
أن يكون قناعة إلا  
لمن يرون ظاهر  
الماركسية دون  
جوهرها

# دول إقليمية أساسية.. تعاون ينتقل من الظل إلى العلن!



التركية من الجيل الخامس «قأن» إلى جانب ميادين تعاون عسكري أخرى متعددة، على رأسها تطوير الطائرات المسيّرة. وبخصوص الصفقة المعلن عنها بين باكستان والجيش السوداني، من المقرر أن يحصل الأخير على أسلحة بقيمة 1,5 مليار دولار من باكستان، والتي تشكل بنظر المحللين «حقنة أدريالين» للجيش السوداني، وستؤثر بشكل ملحوظ على قدراته وأدائه بمواجهة قوات الدعم السريع.

ترتبط باكستان بدورها بسلسلة من اتفاقيات التعاون الدفاعي مع بكين، التي تنقل بالفعل جزءاً من التكنولوجيا العسكرية الصينية إلى إسلام آباد، ويعملان معاً منذ عقود على تطوير مقاتلات متطورة باسم JF-17 «Thunder» والتي أظهرت تفوقاً ملحوظاً في المواجهات الأخيرة بين باكستان والهند، ويظهر اليوم أن باكستان تعمل بالفعل على توريد هذه الطائرات إلى عدد من الأطراف، مثل: السعودية والسودان وتركيا وليبيا، ما يعني فعلياً أن باكستان تعمل اليوم كجوابة لنقل الأسلحة الصينية إلى المنطقة، ما يؤكد أن النشاط الإقليمي والتقارب بين الدول الأساسية التي تحدثنا عنه هو تطور يسير ضمن الاتجاه العام لتكامل دول الإقليم مع قوى الشرق وتحديداً الصين، التي تدرِك أيضاً أنها مستهدفة في كل ما يجري، وهي لذلك مستعدة لأداء دور حيوي يرفع من حصانة المنطقة ضد محاولات التفجير.

على الرغم من نظرة عامة إلى منطقة غرب آسيا، تظهر مستويات غير مسبقة من الفوضى والاضطرابات إلا أن المفاتيح الأساسية في الإقليم تعمل بشكل نشط لاحتواء كل هذا، بل وانتقلت فعلياً من مرحلة الاحتواء إلى توجيه الضربات، بعد أن أنشأت خلال السنوات الماضية شبكة من العلاقات بعيداً عن الضجيج الإعلامي، تحولت اليوم إلى حصن متماسك، فعلى الرغم من أن خريطة التحالفات لا تزال غير مكتملة، وغير معلنة بشكل واضح، إلا أنها تجمع اليوم بين السعودية وتركيا ومصر وإيران وباكستان، بوصفها أطرافاً أساسية، بالإضافة إلى علاقات مع أطراف وقوى فاعلة في دائرة أوسع ضمن الإقليم، ويجري كل ذلك بتنسيق واضح مع الصين وروسيا.

الأهداف الأمريكية بالتفجير. وفي هذا السياق، ظهر خلال الأيام القليلة الماضية عدد من التقارير المهمة في صحف عربية وآسيوية، تفيد باقترب انضمام تركيا للتحالف الدفاعي القائم بين السعودية وباكستان، فعلى الرغم من غياب أي تأكيدات رسمية، تقول تقارير أبرزها في وكالة بلومبيرغ: إن أنقرة دخلت المرحلة الأخيرة من التحضيرات، وستكون جزءاً من تحالف ينص على أن أي اعتداء على أي دولة من الدول الثلاث هو اعتداء عليهم جميعاً.

المؤشرات على أرض الواقع تدعم اتجاهها كهذا، ففي الأسبوع الأول من 2026 عقدت القوات البحرية التركية والسعودية اجتماعاً للتنسيق والتعاون البحري في أنقرة، وهو ما وصفته وزارة الدفاع التركية بأنه: «يمثل مرحلة جديدة في العلاقات»، ثم خرج فيديان في تصريحات رسمية ليؤكد على أهميته بقوله: «التعاون عالي الجودة بين تركيا والسعودية ومصر» والأهم، أنه اعتبر «عصر انتظار المنقذ من الخارج» انتهى، وبات من الضروري للمنطقة أن تعتمد على قدراتها الذاتية.

لماذا باكستان وما طبيعة دورها بالتحديد؟! إن إسلام آباد تؤدي دوراً أكثر وضوحاً في غرب آسيا مؤخراً، ورغم أن باكستان تتمتع بقدرات عسكرية متطورة ومعروفة، إلا أن حضورها الحالي لم يكن مألوفاً سابقاً، والآن يظهر اسمها في عدد من الملفات الكبرى، من السودان إلى غرب آسيا. فإلى جانب اتفاقية الدفاع المشترك مع السعودية في 17 أيلول 2025، ظهر دور باكستاني واضح في حرب الـ 12 يوماً، التي اندلعت بين إيران و«إسرائيل» والولايات المتحدة الأمريكية، وتداولت مجموعة من التقارير، أن باكستان لم تكتف بدعم إيران بالتصريحات السياسية، بل قدمت دعماً عسكرياً غير معن خلال أيام الحرب وبعدها. وبالنسبة لتركيا تتعاون منذ زمن مع باكستان في مجال الدفاع، وهناك مشاريع مشتركة بين البلدين، مثل: تطوير صناعات السفن الحربية من طراز كورفيت، كما طورت أنقرة أسطول طائرات F16 التي تملكها باكستان، ووجهت تركيا مؤخراً دعوة لباكستان والسعودية للانضمام إلى برنامج إنتاج الطائرة المقاتلة

تشهد منطقة غرب آسيا تصاعداً متسارعاً على عددٍ من الأصدعة، فبالإضافة إلى النقاط الملتهبة في فلسطين ولبنان وسورية، ارتفعت حدة المواجهات في اليمن والبحر الأحمر، هذا بالإضافة إلى دخول المظاهرات في إيران أسبوعها الثالث، مع تصاعد ملحوظ في التهديدات الأمريكية و«الإسرائيلية» ضد طهران، ما يعني أن الولايات المتحدة تعمل حتى اللحظة بشكل نشط على تغيير خريطة التوازنات في المنطقة، عبر تفجير واحدة على الأقل من البلدان الإقليمية الأساسية: السعودية وتركيا وإيران ومصر.

الحيوي الصيني والروسي. ويؤثر سلباً على الوضع القائم في تركيا والسعودية، وهو ما يفسر طبيعة الموقف التركي الذي أعلنه وزير الخارجية هاكان فيدان، الذي اعتبر الاحتجاجات في إيران نتيجة مشكلات هيكلية حقيقية، لكنه حذر في الوقت نفسه من أنها «تتعرض للتلاعب من قبل خصوم إيران» ووجه أصابع الاتهام إلى «إسرائيل» والموساد، وأعلن استعداد بلاده لاتخاذ كل ما يلزم لـ «منع دعم [إسرائيل] للاحتجاجات»، ومؤكداً في الوقت نفسه أن: «النتيجة التي تنتظرها [إسرائيل] لن تتحقق».

إن الإحاطة بتطورات المشهد الداخلي في إيران، وبالاستناد إلى تجربة المنطقة خلال العقدين الماضيين، ينبغي أن نتطرق من حقيقة ثابتة تقر بالأسباب الموضوعية للاحتجاج، لكنها توسع زاوية الرؤية لتشمل طبيعة الدور الأمريكي التخريبي، الذي وضع إيران تحت ضغوط اقتصادية كبيرة، ويحاول اليوم منع الشعب الإيراني من إنجاز أي تغيير عبر زيادة وتيرة التدخلات الخارجية.

## خطوة في الاتجاه المقابل!

إن الواقع الحالي، يكشف أن الدول الإقليمية الأساسية تدرك طبيعة وحجم التهديد القائم، ولا يغيب عنها دور واشنطن في كل ذلك، وإن كانت حدة الخطاب السياسي الرسمي تجاه واشنطن تتسم بقدر كبير من الدبلوماسية، إلا أن ما شهده اليمن والقرن الأفريقي خلال الأسابيع الماضية، يشير إلى أن كتلة إقليمية جدية تعمل بشكل منسق ومنظم، وانتقلت من الخطوات الاحترازية إلى ساحة الفعل، وتحديداً للجم «إسرائيل» والإمارات، خصوصاً بعد أن بات واضحاً أنهما إلى جانب عدد من التنظيمات على الأرض يعملون كوكيل لتنفيذ

## علاء ابوزراج

بعد أن طرحت الولايات المتحدة في نهاية العام 2025 استراتيجية الأمن القومي، وأدخلت عليها تغييرات جذرية، كان من الملفت أن إدارة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تسعى لتكرار اهتمامها على نصف الكرة الغربي، وهو ما بدأت تنفيذه بالفعل في فنزويلا خلال الأسابيع الماضية، لكن ذلك لا يعني ترك مسرح غرب آسيا أو التخلي عنه! فمخطط التفجير لا يزال قائماً، لكنه يعتمد اليوم أكثر من أي وقت مضى على تفجير التناقضات الداخلية في المنطقة، والتي تراكمت خلال عقود من التدخل الأمريكي المباشر، وما خلفه من بؤر توتر جاهزة للانفجار.

## إيران بين مطالب التغيير واحتمالات التفجير

إن الاحتجاجات الواسعة التي تشهدها المدن الإيرانية مؤخراً تستند حتماً إلى واقع اقتصادي وسياسي صعب ومعقد، لكنها تخلق دون شك فرصة للولايات المتحدة و«إسرائيل» لزيادة الضغط الواقع على طهران، فإن كانت شرائح واسعة من الشعب الإيراني تطمح للتغيير، إلا أن التجربة الملموسة في المنطقة تشير إلى أنه لا يوجد تقاطع بين رغبة الشعب الإيراني والسعي الأمريكي و«الإسرائيلي» لتفجير المشهد، فالهدف الموضوع في واشنطن لا ينحصر في تغيير النظام في طهران واستبداله بنظام موافق للولايات المتحدة فحسب! بل إن المطلوب فعلياً هو دفع إيران إلى حالة من الفوضى العارمة، ما يمكن أن يغير في التوازنات الإقليمية القائمة، ويتحول إلى ضربة جديدة في المحيط

## فنزويلا.. هدوء حذر

تشهد فنزويلا هدوءاً حذراً بعد أسبوع من العملية العسكرية الأمريكية التي أفضت إلى خطف الرئيس نيكولاس مادورو وزوجته من العاصمة كراكاس، فيما يبدو أن البلاد لا تزال تحت تأثير الصدمة، بينما تدرس مختلف الأطراف الداخلية والخارجية خطواتها المقبلة.

### ■ ماذا سعد

ما إن انتهت عملية البلطجة الأمريكية حتى خرج الرئيس الأمريكي دونالد ترامب معلناً تطلعه إلى النفط الفنزويلي، واعداداً كلاً من الشركات الأمريكية والشعب الفنزويلي بالخير والرخاء، إلا أن هدف «السيطرة» على فنزويلا وثرواتها لا يزال بخطواته الأولى، وغير المضمونة تماماً بالنسبة لواشنطن، ولا تزال الأخيرة تعمل على رفع منسوب التوتر السياسي والاجتماعي في فنزويلا داخلياً: أمرت المحكمة العليا في فنزويلا بتولي نائبة الرئيس نيكولاس مادورو، ديلسي رودريغيز، رئاسة الدولة بسبب «غياب مادورو القسري»، وبالتوازي مع ذلك أعلن عن بدء إجراء محادثات في فنزويلا مع مبعوثين أمريكيين حول استئناف العلاقات الدبلوماسية، وإعادة فتح السفارة الأمريكية في البلاد... ووسط ذلك تشهد المدن الفنزويلية مظاهرات متواترة تطالب بإعادة الرئيس نيكولاس مادورو، وبتزايد الاحتقان والاستقطاب الشعبي بين الموالين والمعارضين للسلطة الفنزويلية، خاصة مع التقارير التي تفيد بإطلاق سراح العديد من

السجناء السياسيين وثناء ترامب على ذلك، ولزيادة توتر الأجواء داخل كراكاس وداخل النظام الفنزويلي بالتحديد، أصدرت «رويترز» تقريراً يفيد بتقييم «سزي» أعدته وكالة الاستخبارات المركزية الأمريكية CIA وتم تقديمه لترامب، يفيد بأن كبار الموالين لنيكولاس مادورو ومن بينهم ديلسي رودريغيز هم الأنسب والأكثر قدرة للحفاظ على الاستقرار في فنزويلا، ووفقاً للتقرير كان هذا التقييم أحد الأسباب التي دفعت ترامب لدعم رودريغيز، عوضاً عن زعيمة المعارضة ماريا كورينا ماتشادو.

أما التطور الثالث فكان حث وزارة الخارجية الأمريكية لرعاياها إلى عدم السفر إلى فنزويلا ومغادرة الموجودين هناك «على الفور» باعتبار أن الوضع الأمني «غير مستقر»، ووفقاً للبيان «أفادت معلومات بأن جماعات مسلحة، تعرف باسم كوليكتيفوس تقيم حواجز طرق وتفتش مركبات بحثاً عن أدلة تثبت الجنسية الأمريكية، أو دعم الولايات المتحدة»، الأمر الذي نفته كراكاس، واعتبرت أنه «يستند إلى روايات غير موجودة» ويهدف لصنع تصور بوجود خطر غير موجود، مع التأكيد على أن البلاد «تتمتع بالهدوء والسلام والاستقرار المطلق».



الأيام المقبلة، لتسهيل مبيعات النفط ودخول الشركات الأمريكية، إلا أن المستثمرين الأمريكيين أبدوا تخوفاتهم القانونية والأمنية من دخول السوق الفنزويلية، مؤكداً أن فنزويلا بحاجة إلى تغييرات جذرية قبل بدء الاستثمار الفعلي بالنفط، وهو الموقف والهدف الحقيقي والأخير الذي تعمل عليه الولايات المتحدة في فنزويلا في إطار استراتيجيتها الجديدة، فلا يمكن بحال من الأحوال أن تأمن الشركات الأمريكية على نفسها في ظل استمرار عمل النظام الفنزويلي كما هو، مما يؤكد أن المشروع الأمريكي لكراكاس لا يزال في بداياته، وبالمثل فإن الهدوء الحذر الجاري في فنزويلا لا يعني هزيمتها، ومن الممكن أن نشهد تحولات كبرى في أي من الاتجاهين مستقبلاً.

إن الإعلانات والإجراءات السابقة تهدف بالدرجة الأولى لتعظيم حالة عدم الثقة والشقاق داخل النظام الفنزويلي نفسه من جهة، وبينه وبين الشعب الفنزويلي من جهة أخرى، عبر خلط الأوراق وتشويه الجميع، وتصوير أن النظام الفنزويلي بأركانه كلها بات يتعاون مع واشنطن ويتناغم معها، خاصة مع إعلان ترامب أن واشنطن ستتولى إدارة شؤون فنزويلا خلال فترة انتقالية، دون تحديد ما إن بدأت هذه الفترة من وجهة نظره أم لا، مما يحمي أولئك الفاسدين فعلاً، ويرفع من حدة التوترات عموماً. من جهة أخرى، وبنفس الوقت، قال وزير الخزانة الأمريكية سكوت بيسنت: إن بلاده قد ترفع عقوبات إضافية عن فنزويلا خلال

## أوروبا تصعد في أوكرانيا دون أي قوة حقيقية



يشهد الملف الأوكراني تداخلاً متسارعاً بين المسارين العسكري والسياسي، من دون أن يخرج عن الإطار العام الذي بات مألوفاً منذ أشهر: ماطلة غربية مستمرة، مقابل تقدم روسي ثابت على الأرض، وتصعيد أوروبي متزايد لا يملك في جوهره أدوات القوة اللازمة لتحويله إلى وفائع فعلية.

### ■ نور الدمشقي

ميدانياً، لا تزال روسيا تمسك بزمام المبادرة، فوتيرة العمليات المرتفعة، وكثافة الضربات الجوية والصاروخية، واستخدام أسلحة نووية، مثل: صواريخ «أوريشينك» لأول مرة، تعكس بوضوح أن موسكو انتقلت إلى مرحلة تثبيت التفوق العسكري، وليس الاكتفاء بإدارته، أو التلويح به، كما أن التقدم الروسي المتواصل على عدة

محاور، رغم الضربات الأوكرانية بعيدة المدى، يؤكد أن ميزان القوى يميل بشكل متزايد لمصلحة موسكو، فيما تخسر كييف يوماً بعد يوم مساحات جديدة، وقدرات بشرية وعسكرية يصعب تعويضها.

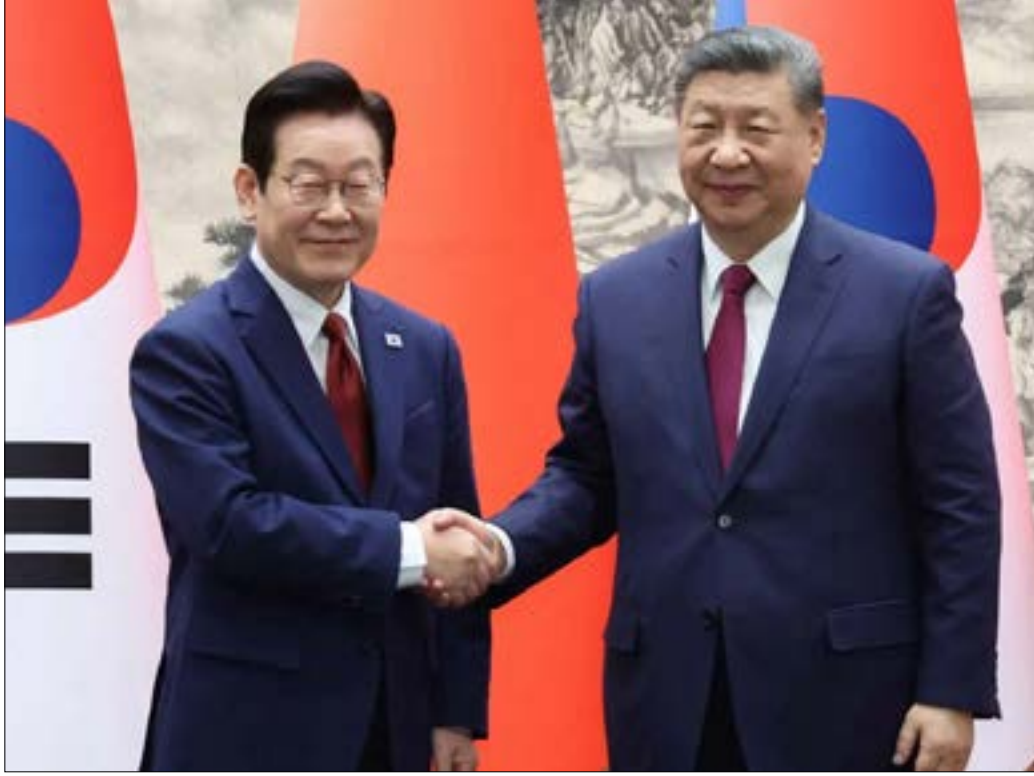
في المقابل، تستمر أوكرانيا وحلفاؤها الغربيون بالدوران في الفلك نفسه ضمن حديث متكرر عن مبادرات سلام، اجتماعات، قمم، وضمانات أمنية مستقبلية، من دون أي استعداد فعلي لمعالجة جوهر الصراع، والولايات المتحدة، رغم اندفاع إدارة ترامب لإظهار نفسها كوسيط يسعى لإنهاء الحرب، لا تزال تستخدم الوقت كأداة تفاوضية، فيما الأوروبيون يبدون عاجزين عن الخروج من معادلة الانتظار والارتهاق للقرار الأمريكي. التطور الأخطر في هذا السياق يتمثل في التصعيد الأوروبي الواضح، وصولاً إلى طرح فكرة نشر قوة متعددة الجنسيات في أوكرانيا بقيادة أوروبية، رغم أن هذا الطرح لا يعكس قوة بقدر ما يعكس مأزقاً، فأوروبا، التي فشلت في فرض أي توازن عسكري، أو سياسي خلال سنوات الحرب، تحاول القفز إلى الأمام عبر خطوات تحمل مخاطر كبرى، والرد الروسي كان حاسماً: أي وجود عسكري أجنبي على الأراضي الأوكرانية سيكون هدفاً

هذا المنطق على الأرض، عبر تحقيق انتصارات يومية تعزز موقعها التفاوضي. في المحصلة، يبدو أن الخاسر الأكبر هو أوروبا نفسها، فأصرارها على التصعيد، ورفضها القبول بحياد أوكرانيا، يدفعها نحو مواجهة تهدد أمنها واستقرارها، في حين تخرج روسيا من هذا المسار أكثر قوة وثباتاً، وتجد أوكرانيا نفسها عالقة بين وعود لا تتحقق، وخسائر تتراكم تنذر بفوضى داخلية عارمة.

فرض وقائع جديدة على موسكو تبدو محدودة للغاية، خاصة في ظل تصميم روسي واضح على منع أي تمدد للناو نحو حدودها. في هذا الإطار، تواصل موسكو اللعب على المسارين معاً. سياسياً: لا تزال تؤكد استعدادها للحل الدبلوماسي، شرط البحث في الأسباب الجذرية للصراع وحلها، وعلى رأسها حياد أوكرانيا ووقف تمدد الناو. عسكرياً: تمضي بثبات في فرض

عسكرياً مشروعاً... هذا الموقف لا يترك مجالاً للالتباس، ويضع أوروبا أمام معادلة خطيرة عنوانها: الانزلاق نحو مواجهة مباشرة لا تملك أدواتها ولا قدرة تحمل كلفتها. الواقع أن أوروبا، من دون الولايات المتحدة، لا تملك القدرة العسكرية، أو السياسية، أو الاقتصادية لمواجهة روسيا، فقدراتها العسكرية تعاني من نقص الجاهزية، واقتصاداتها منهكة، وقرارها السياسي منقسم، وحتى مع الدعم الأمريكي، فإن قدرتها على

# نحو إعادة بناء الثقة.. فصل جديد في العلاقات الصينية-الكورية الجنوبية



مع تصاعد التوترات الإقليمية والدولية، شكّلت زيارة الرئيس الكوري الجنوبي لي جاي ميونغ إلى بكين مطلع كانون الثاني 2026 محطة مفصلية في مسار العلاقات بين البلدين. أربعة أيام من اللقاءات والاتفاقيات حملت رسائل سياسية واقتصادية عميقة، وأعدت فتح الباب أمام مرحلة جديدة من التعاون بعد سنوات من الفتور.

## حلا الحايك

إلى الوقوف إلى جانب الصين في اتخاذ «الخيارات الاستراتيجية الصحيحة» في عالم «يزداد تعقيداً واضطراباً»، مؤكداً، أن البلدين «يتحملان مسؤوليات مهمة في الحفاظ على السلام الإقليمي»، وأن عليهما «الوقوف في الجانب الصحيح من التاريخ» مشيراً إلى أن الجانبين «لديهما مصالح مشتركة واسعة النطاق» وعليهما «رعاية مصالح كل منهما الجوهرية، وشواغلها الرئيسية، والإصرار على حل الخلافات بشكل سليم عبر الحوار، والتشاور».

الجانب الاقتصادي كان حاضراً بقوة، إذ رافق الرئيس لي خلال الزيارة وفد تجاري غير مسبوق يضم نحو 200 من كبار قادة الأعمال في كوريا الجنوبية، من بينهم رؤساء شركات «سامسونج» للإلكترونيات، ومجموعة «SK» ومجموعة «هيونداي»، ومجموعة «LG»، فيما مثل الصين شركات كبرى، مثل: شركة «كاتل» للطائرات، وشركة «زد تي إي» للهواتف، وشركة «تنتسنت» للتكنولوجيا. وجرى خلال الزيارة توقيع حوالي 14 مذكرة تفاهم تغطي مجالات مختلفة، من العلوم والتكنولوجيا إلى البيئة، والتجارة، إضافة إلى إطلاق منصة حوار تجاري منتظمة على المستوى الوزاري. ودعا الرئيس لي إلى توسيع التعاون الاقتصادي في مجال الذكاء الاصطناعي، وإلى التعاون في السلع الاستهلاكية كالأدوات المنزلية، ومستحضرات التجميل، والمنتجات الغذائية، والمحتوى الثقافي.

استقبلت بكين في الرابع من كانون الثاني الرئيس الكوري الجنوبي لي جاي ميونغ، في زيارة رسمية تعد الأولى لرئيس كوري جنوبي منذ أكثر من ست سنوات، وأول زيارة له للصين منذ توليه منصبه في حزيران 2025. وجاءت بعد حوالي شهرين فقط على آخر لقاء له مع الرئيس الصيني شي جينبينغ في تشرين الثاني 2025 على هامش اجتماع قادة منتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادئ (APEC)، المنعقد في كوريا الجنوبية. تركزت النقاشات في بكين على ملفات استراتيجية، أبرزها: التعاون الاقتصادي والتجاري عبر سلاسل التوريد والتكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، إلى جانب مستقبل السلام في شبه الجزيرة الكورية.

وخلال القمة، كشفت تصريحات الرئيسين عن ملامح مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية. إذ أكد الرئيس لي، أنه «تم إحراز تقدم في استعادة الثقة مع بكين»، وأنه يسعى إلى بدء «مرحلة جديدة» مبنية على الثقة المتبادلة، معتبراً أن هذه القمة «فرصة مهمة لجعل 2026 أول عام لاستعادة العلاقات الكورية الصينية على جميع الأصعدة» كما تعهد بـ «السعي لبدائل ملائمة للسلام في شبه الجزيرة الكورية»، داعياً الصين إلى لعب دور الوسيط لإطلاق حوار مع كوريا الشمالية. من جانبه، دعا الرئيس شي نظيره الكوري

في المحصلة، بعد التوتر في العلاقات الثنائية، خصوصاً إثر قيام سيول بنشر منظومة الدفاع الصاروخي الأمريكية «THAAD» عام 2017، وما أثارته من اعتراض صيني. يسعى الطرفان اليوم إلى إعادة صياغة العلاقة باتجاه شراكة أكثر استقلالية، تركز على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة. في وقت تقدم فيه القوى الصاعدة نموذجاً بديلاً بعيداً عن أنماط التبعية للهيمنة الغربية. لتمثل هذه الزيارة خطوة أولى في مسار طويل نحو استقرار إقليمي وتعاون استراتيجي، في شرق آسيا الذي يؤسس لتوازنات جديدة في عالم مضطرب.

لم يرغب البعد التاريخي عن الزيارة، ففي دلالة إلى المقاومة المشتركة ضد النزعة العسكرية اليابانية منذ أكثر من 80 عاماً، دعا شي إلى ضرورة تكاتف بكين وسيول «للدفاع عن ثمار النصر في الحرب العالمية الثانية وحماية السلام والاستقرار في شمال شرق آسيا». وبدوره أشار لي إلى الدعم الصيني لنضال كوريا الجنوبية من أجل الاستقلال، فقال: «ما يقرب من نصف المواقع التاريخية المرتبطة بالنضال تقع في الصين، ما يدل على أن الصين كانت المسرح الرئيسي لحركة استقلالنا». مؤكداً على «أهمية التفاهم والاحترام المتبادلين في تعزيز صداقة طويلة الأمد».

## اليمن على مفترق طرق: بين انهيار التوازنات القديمة وولادة مسار جديد



يعيد إنتاج أزمات قد تكون أكبر وأكثر تعقيداً، فبقاء الملف عرضة للاستثمارات الخارجية، وخاصة سعي «إسرائيل» لتوجيه ضربة للحوثيين، رغم فشلها سابقاً هي والولايات المتحدة، ينذر بإمكانية خلق مشاكل جديدة.

ولعل الأهمية الحقيقية الواجب توفرها ضمن مسار «مؤتمر الرياض للجنوب» لا تكمن فقط في إيجاد «تصور شامل للحلول العادلة»، بل في إعادة ربط الجنوب بالسياق الوطني الأوسع، وضمان ألا يستخدم كورقة ضغط إقليمية في مفاوضات مستقبلية. فالمملكة، التي تدرك اليوم أن الاستقرار في اليمن جزء لا يتجزأ من أمنها الاستراتيجي، تسعى إلى إغلاق كل الثغرات التي قد تستغلها قوى خارجية، أو حتى داخلية لزعة التوازنات.

### الحل الوحيد: حوار داخلي مدعوم بتوافق

في الحقيقة، لا يمكن لأي تسوية في اليمن أن تصمد دون توافق إقليمي حقيقي بين القوى المؤثرة: السعودية، إيران، ومصر على الأقل. فالصراع لم يعد داخلياً بحتاً، بل نتاج تشابك معقد للمصالح الإقليمية. وطالما استمرت هذه القوى في اتباع سياسات «الاحتواء المؤقت» بدلاً من «التسوية الشاملة»، فسيظل

الرئاسي رشاد العلمي عن انتهاء عمليات استلام المعسكرات، ودعمها ضربات جوية سعودية، استهدفت مواقع المجلس الانتقالي في المحافظات الجنوبية، هذه العملية وما رافقها من تطورات مرتبطة بالملف اليمني كإعلان الإمارات مغادرة اليمن بشكل نهائي بالإضافة إلى إعلان التطابق التام في الموقف من التطورات الإقليمية في بيان الرئاسة المصرية بين السعودية ومصر، والحديث عن ضرب السعودية لقوات الدعم السريع في السودان، وكذلك دفعها لتعزيزات بحرية في خليج عدن، قد يسفر عنه إجهاض انفصال أرض الصومال، تبدو كل هذه التطورات أحياناً مترابطة ومؤثرة ببعض، تسمح لنا بالوصول إلى نتيجة أن الدول الإقليمية أصبحت أكثر حرصاً على أمنها القومي لأنه يتعرض لتهديد حقيقي وخطير، وردة الفعل هذه يجب أن ترافق برؤية واضحة للمنطقة كاملة، وإعادة ترتيب التحالفات وإيجاد طريقة لتحييد الخلافات.

### الفرغ كوابية للتدخلات الخارجية

ما يغفل عنه الكثيرون أن استمرار الملف اليمني دون حل حقيقي، والبدء بدفع مسار وطني يقوده اليمنيون أنفسهم لا يمكن إلا أن

يشهد اليمن لحظة تحول مهمة قد تكون الأكثر حسماً منذ اندلاع الأزمة قبل أكثر من عقد. ففي وقت تتناقض فيه الروايات الرسمية حول مصير المجلس الانتقالي الجنوبي، بين إعلان انحلاله، ثم نفي ذلك من قياداته، وصولاً إلى تقارير عن هروب رئيسه عيدروس الزبيدي، تبادر المملكة العربية السعودية بصفتها اللاعب الإقليمي المحوري، إلى فرض واقع جديد عبر ما وصفه وزير الدفاع السعودي بـ «مسار حقيقي» للقضية الجنوبية، يدار من الرياض ويحظى بدعم المجتمع الدولي.

## معتز منصور

### انهيار الترتيبات الهشة

لقد شكل المجلس الانتقالي الجنوبي منذ تأسيسه في 2017 قوة سياسية وعسكرية فاعلة في جنوب اليمن، مدعوماً إماراتياً ومتحالفًا ظاهرياً مع الحكومة اليمنية المعترف بها دولياً. لكن الولاءات المتضاربة، والمصالح المتنافسة داخل التحالف العربي نفسه، جعلت من العلاقة بين الرياض وأبو ظبي في الملف اليمني علاقة قلقة، تطفو على السطح كلما اشتد التنافس على النفوذ في عدن وحضرموت والمهرة. والآن، يبدو أن الرياض قزرت قطع الطريق على أي محاولة لفصل الجنوب عن المعادلة الوطنية، أو تحويله إلى مشروع انفصال بدعم خارجي. كذلك أعلن رئيس مجلس القيادة

السياسية. ما يحدث اليوم في الجنوب قد يكون بداية نهاية مرحلة الفوضى، أو قد يفتح فصلاً جديداً من الصراع إذا لم يدر بحكمة. والرهان الأكبر يبقى على إدراك الأطراف الإقليمية أن «العدو الحقيقي» ليس في الداخل اليمني، بل في كل من يسعى إلى استغلال الانقسامات لضرب العمق الاستراتيجي العربي من الداخل. والحل، كما أثبتت التجارب، لا ينحصر في الغارات الجوية، أو إعادة التموذج العسكري، بل في التنازلات السياسية المتبادلة التي تضع الشعب اليمني، وليس المحاور الخارجية، في قلب المعادلة وتستند على وحدة داخلية تحد من التدخلات المشبوهة.

الباب مفتوحاً أمام تدخلات خارجية تهدد الأمن القومي العربي بأكمله. ولهذا، فإن نجاح «مؤتمر الرياض» لن يقاس فقط بمدى رضى الأطراف الجنوبية، بل بقدرته على أن يكون جزءاً من حوار وطني شامل يدمج القضايا الجنوبية، الحوثية، والسياسية في إطار واحد. والاختبار الحقيقي سيكون في قدرة السعودية بصفتها الضامن على دفع جميع الأطراف، بما في ذلك طهران، نحو تفاهات تقدم مصالح الاستقرار على حساب المكاسب التكتيكية العابرة.

### خاتمة

اليمن لم يعد يحتل مزيداً من التجارب الفاشلة أو المراوغات

# ما بعد هيمنة الدولار «2»: تفكك المركز



بعد نشرنا للجزء الأول من هذا الملف، وقع تحول عالمي بالغ الدلالة، لا يجب علينا قراءته كحادثة معزولة، أو مجرد «تفصيل خبري» في صخب السياسة اليومية: لقد مضت أمريكا خطوة أبعد في منطق الهيمنة حين مارست، بصورة فحّة، ما يمكن وصفه بالبلطجة الدولية عبر خطف رئيس فنزويلا نيكولاس مادورو، ثم أعلنت صراحة أن خيار نشر قوات على الأرض «من أجل تأمين النفط» مطروح على الطاولة. هذه ليست لغة تحشيد إعلامي وحسب، وبالأكيد لا يمكن اعتبارها ضمن النهج «الترامبوي» والعنتريات الأمريكية فقط، بل يجب فهمها كلغة نظام نقدي-عسكري يعرف أن قوته لا تصان بالأوراق وحدها، وأن الدولار لا يعيش على الثقة المجردة، بل على السلاح والقواعد والتحكم بمسارات الطاقة والمواد الخام.

## ■ عروة درويش

لا يجب بأي حال أن ننظر إلى هذه الجهود بوصفها حلولاً تقنية فحسب، بل باعتبارها تحركات واعية من دول تسعى إلى الإفلات من «الامتياز الفاحش» الذي يمنحه الدولار، ومن القوة الإمبريالية المضمّنة فيه. والسؤال المركزي هو: ما إذا كانت هذه البدائل قادرة على التحول إلى منظومة موثوقة ونسقية، أم أنها ستبقى تعديلات هامشية تبقى على البنى الهرمية القائمة؟ خاصة في الوقت الذي تترك فيه القوة الإمبريالية أنها بحاجة إلى إجراءات استثنائية للإطالة بعمرها.

من منظور ماركسي، يأتي الدفع نحو البدائل استجابة للنناقضات التي جرى تشخيصها سابقاً: فائض التراكم والامولة في النظام الذي تقوده أمريكا، و«تسليح» الدولار ضد الخصوم. إن تراجع الهيمنة يفتح نوافذ لترتيبات جديدة. وبالمثل، يشير تحليل علاقة المركز-الطرف إلى أن الدول الطرفية وشبه الطرفية، ستسعى إلى «فك الارتباط» عن نظام يستنزف القيمة عبر التبادل اللامتكافئ، وهو الأمر الذي ذهب إليه عدد من المفكرين أمثال: سمير أمين وجيوفاني أريغي.

يمكن قراءة موجة نزع الدولار الرهانة بوصفها جزءاً من تشكل كتل مضاد للهيمنة، وإن كان مثقلاً بتوترات داخلية. وفيما يلي، سنحاول التوقف عند الخطوات الملموسة الرئيسية التي تم اتخاذها: صعود اليوان وغيره من العملات السيادية في التجارة والتمويل، وبناء شبكات مدفوعات موازية وعملات رقمية، والتحركات المنسقة لتحالفات مثل: بريكس+، ومصدري الطاقة في الشرق الأوسط، بل وحتى الاتحاد الأوروبي. كل واحد من هذه المسارات يحمل إمكانية تحدي هيمنة الدولار، حتى وإن واجه عوائق عملية وسياسية.

في هذا السياق بالذات، يصبح الجزء الثاني من مقالنا ذا أهمية لمتابعة نقاش «البدائل» التقنية للدولار. فهو يشرح لماذا يحتاج الأمريكيون إلى نغف فنزويلا ومعانها، أو إلى ما يشابهها من موارد استراتيجية في الأطراف، كي يواصلوا إعادة إنتاج هيمنتهم النقدية. لأن السيطرة على سلع الطاقة والمعادن ليست مكملاً تجارياً فقط، بل هي طريقة لضمان أن تبقى التجارة العالمية والتمويل والتصدير والتحوط تدور داخل فلك الدولار، وأن يبقى «الامتياز الفاحش» محمياً بقدرة أمريكا على تحويل الموارد إلى سندات، والسندات إلى نفوذ، والنفوذ إلى قواعد وعقوبات. ومن هنا، فإن ما جرى في فنزويلا يقدم مثالا مكثفاً على العلاقة العضوية بين العنف الإمبريالي وهيمنة العملة: فإذا أردنا أن نكون مختصرين: حين تعثرت أدوات السوق التي لعب بها المركز الإمبريالي على مدى عقود، عاد هذا المركز إلى القوة الصلبة لضمان استمرار القاعدة النقدية التي يقوم عليها النظام كله.

بالعودة إلى الجزء الأول، فقد تناولنا أسس هيمنة الدولار الأمريكي وتناقضاتها البنوية، ولهذا ننقل هنا إلى البدائل الواقعية، والقابلة للتطبيق، التي بدأت تتشكل فعلياً على المسرح الدولي. في عام 2026، تحرك مجموعة من العملات المدعومة من الدول، والليات متعددة الأطراف، في محاولة لتقويض النظام المتمركز حول الدولار. تتراوح هذه المبادرات بين تدويل اليوان الصيني والروبل الروسي، وبناء بنى تحتية جديدة للمدفوعات «مثل CIPS و SPFS»، وصولاً إلى صيغ تعاون بين القوى الصاعدة «بريكس وما بعدها». ومن منظور الاقتصاد السياسي الماركسي،

## صعود اليوان وصمود الروبل

وفقاً لكثيرين، يشكل اليوان الصيني إحدى بؤر البدائل الدولارية الرئيسية في المستقبل، مدعوماً بثاني أكبر اقتصاد اسمي في العالم، والأول من حيث الإنتاج الحقيقي. قضت الصين أكثر من عقد في الترويج لتدويل اليوان، وقد سزعت الأحداث الأخيرة هذا المسار. فبحلول 2025، لم يكن اليوان يمثل سوى نحو 2% من المدفوعات العالمية عبر «سويفت»، ونحو 2-3% من الاحتياطيات العالمية، أي أقل بكثير من حصة الدولار. إلا أن حضوره داخل كتل وعلاقات ثنائية محددة كان أكبر بكثير. إذ يقال: إنه تم استخدامه في نحو نصف التجارة البينية داخل بريكس بحلول 2025.

وقد أدت العقوبات الغربية على روسيا إلى تسريع هذه العملية: فبحلول أواخر 2023، كان نحو ثلث التجارة الخارجية الروسية يسوى باليوان بصورة منتظمة. بل أصبح اليوان العملة الأكثر تداولاً في بورصة موسكو عام 2023، متجاوزاً الدولار. وقد تحولت الشركات والبنوك الروسية، التي كانت مترددة سابقاً في استخدام عملات غير الدولار، بسرعة إلى اليوان في تعاملاتها العابرة للحدود بدافع الضرورة.

يظهر توجه روسيا نحو اليوان وغيره من العملات المحلية كيف يمكن للبدائل أن تنمو من رحم الأزمات. فقد تعمق التكامل الاقتصادي بين موسكو وبكين مع فتح الصين أسواقها للطاقة والصادرات الروسية الخاضعة للعقوبات. وأصبحت مدفوعات النفط والغاز والسلع الأخرى، التي كانت تُسعر افتراضياً بالدولار، تنجز على نحو متزايد باليوان أو الروبل. وبنهاية 2023، كانت البنوك الروسية تحتفظ بيوان تزيد قيمته على حيازتها من الدولار، كما تضاعفت القروض المقومة باليوان ثلاث مرات مع تحويل الشركات ديونها الدولارية إلى اليوان. وقد ساعدت هذه «اليوننة» روسيا على الصمود أمام العقوبات عبر اللجوء إلى النظام المالي الصيني.

في خندق آخر، سعت روسيا إلى تعزيز دور الروبل كوسيط دولي وإن بحدود محدود. ففي مطلع 2022، طالب الرئيس بوتين المشتركين الأوروبيين «غير الوديين» بدفع ثمن الغاز الروسي بالروبل، في محاولة

لدعم الطلب عليه وسط العقوبات. كانت الآلية غير مباشرة، لكنها حملت دلالة رمزية. وعلى نحو أكثر جوهرية، جربت روسيا مع بعض شركائها الأوراسيين التجارة بالروبل، وناقشت حتى فكرة وحدة نقدية أوراسية مشتركة للتسويات. كما لوححت روسيا بربط الروبل بالذهب في لحظات معينة، عندما عرض البنك المركزي شراء الذهب بسعر ثابت بالروبل عام 2022. ورغم قصر هذه الخطوة، فإنها استبقت نقاشاً أوسع حول استخدام الذهب، أو السلع كمرتكز قيمي خارج الدولار. مع ذلك، لا يعد اليوان ولا الروبل منافسين حقيقيين للدولار عالمياً حتى الآن. فقابلية تحويل اليوان مُدارة بإحكام، والأسواق المالية الصينية ما تزال جزئياً مغلقة، فيما يظل الروبل محصوراً في نطاقات ضيقة. لكن كليهما يشكل لبنات في بناء نظام نقدي متعدد الأقطاب. ومن منظور ماركسي، يكشف حذر الصين في تدويل اليوان عن إدراكها لأعباء التوسع النقدي، من فقدان الاستقلال النقدي إلى ضرورة تزويد العالم بالسيولة عبر عجز خارجي. لذلك تبحث الصين وشركاؤها عن مسارات بديلة تشاركية، تتقاسم عبء السيولة والاستقرار.

## مدفوعات موازية: CIPS و SPFS والعملات الرقمية

إذا كانت هيمنة الدولار ترتكز جزئياً على البنية التحتية «سويفت، وتشيبس، وبنوك نيويورك»، فإن التحديات تأتي ببناء «سبابة مالية» بديلة. برزت أنظمة دفع ومبادرات عملات رقمية لتسهيل المعاملات غير الدولارية وعزل المشاركين عن الرقابة، أو العقوبات الأمريكية. في مقدمتها «CIPS» الصيني و«SPFS» الروسي، إضافة إلى منصات العملات الرقمية للبنوك المركزية. أطلق «CIPS» عام 2015 لتسوية مدفوعات اليوان عبر الحدود. وقد نما سريعاً: ففي 2024 وحده عالج معاملات بقيمة 175,5 تريليون يوان، بزيادة تفوق 42% عن العام الذي سبقه، وبحلول منتصف 2025، ضم 176 بنكاً مشاركاً مباشرة وأكثر من 1500 مشارك غير مباشر في 189 دولة. ورغم أنه أصغر من «سويفت»، فإنه بات العمود الفقري لاستخدام

يمكن قراءة موجة نزع الدولار الرهانة بوصفها جزءاً من تشكل كتل مضاد للهيمنة وإن كان مثقلاً بتوترات داخلية

# وصعود البدائل النقدية



استراتيجياً؛ فالمصنّون الكبار للطاقة باتوا مستعدين لتجريب مبيعات غير دولارية، بما يطعن نظام البترودولار من الداخل. وتعمل المصارف الحكومية الصينية والبنك المركزي على إنشاء البنية التحتية اللازمة لدعم الاستخدام الأوسع لليوان. فبنك الشعب الصيني يمتلك أكبر شبكة عالمية لخطوط مبادلة العملات الثنائية «مع أكثر من 40 دولة». ما يتيح للبنوك المركزية الشريكة سيولة باليوان. وتستخدم هذه المبادلات بانتظام «كما في حالة الأرجنتين لتعزيز احتياطياتها». وتسهل التجارة من دون تمويل بالدولار. كما طورت بكين نظام «CIPS» بوصفه شبكة مقايضة عابرة للحدود قائمة على اليوان. ففي عام 2024، عالج «CIPS» معاملات بقيمة 175 تريليون يوان «نحو 245 تريليون دولار»، بزيادة سنوية بلغت 43%. وبحلول منتصف عام 2025، ضم أكثر من 1600 مؤسسة مشاركة عبر 189 دولة. ولا يزال «CIPS» جزءاً صغيراً مقارنة بنطاق «SWIFT»، كما أنه غالباً ما يعتمد على رسائل «SWIFT». ومع ذلك، فإن نمو - ولا سيما بين المصارف الآسيوية والشرق أوسطية والأفريقية- يسلط الضوء على «فك ارتباط بنوي» أخذ في التشكل. وقد تسارع هذا الزخم بعد العقوبات الغربية على روسيا، إذ باتت دول الجنوب العالمي تستكشف تسويات باليوان لتقليص تعرّضها لـ«تسليح» أمريكا للتمويل. وبالمصطلحات الماركسية، توظف الصين ثقلها الاقتصادي لبناء دائرة بديلة لتدفقات رأس المال، مقتطعة مساحة من قلب يهيمن عليه الدولار. ولا يزال اليوان بعيداً عن أن يكون «نقوداً عالمية عامة» - إذ لا تتجاوز حصته من الاحتياطيات العالمية 2-3% وتستمر قيود رأس المال، لكن توسعه كعملة تجارة واستثمار يشي بتآكل تدريجي لاحتكار الدولار.

من زاوية ماركسية، تعبر هذه الجهود عن تعاون جنوب/جنوب في مواجهة المركز الإمبريالي، لكنها تحمل أيضاً مخاطر كبيرة. فالسؤال يبقى: من سيستفيد طبقياً من هذه البدائل؟ وهل ستخدم شعوب الأطراف أم نخبها؟

## تحديات البترودولار

يبقى النفط والسلع محورياً أساسياً لهيمنة الدولار. غير أن تحركات حديثة لمصدري الطاقة، ولا سيما في الخليج، تشير إلى تصدعات أولى في نظام البترودولار. فقد أعلنت السعودية انفتاحها على تسعير بعض صادراتها للصين باليوان، ووقعت اتفاقيات مقايضة عملات. كما نفذت الإمارات صفقات نفطية بالروبية مع الهند، وأبدت اهتماماً باستخدام اليوان.

بالتوازي، عاد الذهب بقوة إلى النقاش النقدي. إذ اشترت البنوك المركزية كميات قياسية منه في السنوات الأخيرة، بوصفه تحوطاً من الدولار. وتطرح مقترحات عملات، أو وحدات تسوية مدعومة بالذهب أو السلع، باعتبارها وسيلة لتجاوز «رأس المال الوهمي» المرتبط بالدولار. يُعدّ اليوان الصيني المرشح الأبرز لتحدي هيمنة الدولار. وسعت الصين استخدام اليوان في تجارة السلع، ملوحة بإمكان تشكل «بترو-يوان». ففي عام 2023، حث الرئيس شي علناً مصدري النفط في الخليج على قبول اليوان مقابل النفط. ورغم أن السعودية لم تسعّر النفط بعد باليوان، فإن المسؤولين أبدوا انفتاحاً على الفكرة؛ إذ أعلنت الرياض أنها «منفتحة على أفكار جديدة» بما في ذلك استخدام اليوان في تسويات النفط الخام» في إطار تعميق العلاقات مع الصين. ويعكس ذلك تحولاً

المحلية، ودراسة وحدات حساب مشتركة على المدى البعيد.

تشير هذه المبادرات - من تعاون بريكس إلى شبكات العملات الرقمية للبنوك المركزية- إلى أن عام 2026 قد يمثل نقطة انعطاف نحو نظام نقدي متعدد الأقطاب. السؤال المطروح عند مفترق هيمنة الدولار هو: ما إذا كانت هذه البدائل قادرة على إعادة إنتاج نظام تبادل عالمي مستقر، أم أنها ستدخل اختلالات جديدة؟

في الوقت الراهن، يظل دور الصين وروسيا محورياً. فالصين توفر الجاذبية الاقتصادية، أحجام تجاريتها الضخمة ونفوذها المالي يمنحان ترتيبات اليوان مضمونا مادياً. ولجعل اليوان بديلاً موثوقاً، سيتعين على بكين الموازنة بين الضبط والانفتاح: توفير سيولة كافية في الخارج، وربما تخفيف بعض قيود رأس المال، وطمأنة الشركاء بأن اليوان لن يُخفّض أو يُقيد تعسفاً. كما يعني ذلك مواصلة تقديم «سلع عامة» مثل: خطوط المبادلة والتمويل التنموي بالعملة المحلية، أي تحلّ بعض المسؤوليات التي وفرها نظام الدولار، لكن بشروط أكثر عدلاً.

أما روسيا، فتقدّم السلع الحيوية ومحفّزاً جيوسياسياً. فبإصرارها على تجارة غير دولارية للنفط والغاز والقمح، تجبر موسكو المشترين والبائعين على اختبار وحدات حساب جديدة «الروبل، اليوان، الدرهم، الروبية»، ما يقوّض عملياً هيمنة الدولار في تسعير السلع. كما سرّعت القطيعة الجيوسياسية مع الغرب الابتكار المؤسسي «SPFS»، بطاقات «Mir» الذي يمكن لدول خاضعة للعقوبات، أو متحفظة أن تستفيد منه. ومعاً، تبني الصين وروسيا - عبر بريكس، ومنظمة شنغهاي للتعاون، والروابط الثنائية- سقالة لتمويل متعدد الأقطاب، لبنة بعد لبنة.

اليوان دولياً. وقد انضمت إليه بنوك روسية عديدة بعد قطعها عن «سويفت»، ما حافظ على تدفقات التجارة الصينية-الروسية.

أما «SPFS» الروسي، فقد تولى تقريباً كامل الرسائل المالية الداخلية بعد 2022، وانضمت إليه مئات البنوك والكيانات من دول مختلفة. وروجت موسكو له كقناة آمنة من التدخل الأمريكي، وربطته بأنظمة أخرى، مثل: «سببام» الإيراني. ويشير احتمال ربط «CIPS» و«SPFS» إلى نشوء منظومة مدفوعات بديلة واسعة تعمل خارج السيطرة الغربية.

إلى جانب ذلك، تتسارع مبادرات العملات الرقمية. فقد قادت الصين إطلاق اليوان الرقمي، وشاركت في مشروع «mBridge» مع بنوك مركزية آسيوية وخليجية لبناء منصة تسويات عابرة للحدود باستخدام عملات رقمية سيادية، من دون بنوك مراسلة. وإذا جرى تعميم هذه المنصات، فقد تشكل أساس ممرات دفع جديدة مستقلة عن الدولار.

تعدّ التحديات متعددة الأطراف الأكثر طموحاً لهيمنة الدولار. فقد وضعت بريكس، التي توسعت إلى «بريكس+»، تنوع العملات في صدارة أجندتها. وتدفع دولها باتجاه استخدام العملات الوطنية في التجارة والتمويل، وزيادة الإقراض بالعملات المحلية عبر «بنك التنمية الجديد».

تتردد أيضاً أفكار أكثر جذرية، مثل: إنشاء وحدة حساب أو عملة مشتركة لبريكس. ورغم الطابع الرمزي لبعض هذه الطروحات، كعرض ورقة نقدية تجريبية «100 بريكس»، فإنها تعكس طموحاً لبناء أصل احتياطي بديل مدعوم بسلة عملات وذهب. لكن العقبات السياسية والاقتصادية كبيرة، ولا يوجد حتى الآن إجماع على إطلاق عملة مشتركة. لذلك يتركز العمل على خطوات تدريجية: مقاصة متعددة الأطراف، توسيع استخدام العملات

**تجبر موسكو  
المشترين والبائعين  
على اختبار وحدات  
حساب جديدة الروبل  
اليوان الدرهم  
الروبية ما يقوّض  
عملياً هيمنة الدولار  
في تسعير السلع**

# التبادل غير المتكافئ: جذور



عندما نشر أريغري إيمانويل دراسته الصادمة «التبادل غير المتكافئ: دراسة في إمبريالية التجارة» عام 1969، لم تكن الموجة التي أثارها مجرد سجل أكاديمي عابر. فقد ذكرت العالم بأن التجارة الدولية ليست ميداناً عادلاً للمنافسة، بل آلية منهجية لاستنزاف الجنوب العالمي لصالح الشمال. وبعد نصف قرن من الهجوع النظري، عادت نظرية إيمانويل اليوم لتشكل مفتاحاً لفهم التفاوتات الاقتصادية والبيئية التي تمزق عالمنا، حيث يتحول التبادل إلى سلطة خفية تعيد إنتاج الاستعمار تحت ثوب العولمة. فبينما يحتفل العالم الرأسمالي بأسواقه المفتوحة، تخفى خلف ستار الأسعار آليات نقل ثروات هائلة من الجنوب إلى الشمال، في عملية لا تقل خطورة عن نهب الاستعمار المباشر.

## ■ بريت كلارك وجون بيلامي فوستر

### جذور نظرية مهملة

لم تكن فكرة التبادل غير العادل وليدة إيمانويل. فماركس نفسه لاحظ في مجلدات «رأس المال» أن الدول الغنية تستفيد من «ربح فائض» عبر تبادل سلعها بقيمة أعلى مما تستحق، بينما تعطي الدول الفقيرة «مصالح أكثر مما تحصل». حتى ديفيد ريكاردو، عميد الاقتصاد الكلاسيكي، اعترف ضمناً بأن «ثلاثة أيام عمل في دولة قد تبادلت بيوم عمل في أخرى»، مُشيراً إلى استغلال غير معلن. لكن إيمانويل نقل الفكرة خطوة أبعد: فالمفتاح ليس اختلاف إنتاجية العمل وحدها، بل التفاوت الصارخ في الأجور بين المراكز المهمة «الشمال العالمي» والأطراف المستنزفة «الجنوب العالمي».

في نموذجه الثوري، رسم إيمانويل صورة عالم مقسّم: رأس المال متحرك بحرية عبر الحدود، بينما يخكم على العمال بالثبات في أوطانهم الفقيرة بسبب قوانين الهجرة والحدود. وحين ترتفع الأجور في الشمال - حتى لو كانت لا تزال أقل من قيمة العمل المنتج - يتحول العاملون هناك إلى شركاء في نظام الاستغلال العالمي. «فإمبريالية الشعب»، كما سماها، لا تقتصر على الأوليغارشية الرأسمالية، بل تمتد إلى

الطبقة العاملة في الدول المتقدمة التي تستفيد مباشرة من انخفاض أجور الجنوب. هنا تكمن الصدمة الحقيقية؛ فالعمال الأمريكيون أو الأوروبيون ليسوا مجرد ضحايا للرأسمالية، بل مستفيدين غير مباشرين من استنزاف عمال فيتنام والجزائر وبنغلاديش. هذه الرؤية أثارت زوبعة في الأوساط الماركسية، حيث اعتبر كثيرون أنها تقوض فكرة التضامن الطبقي العالمي، لكن الزمن أكد أن إيمانويل كان يشخص مرضاً حقيقياً في جسد الاقتصاد العالمي يزداد تفاقمًا.

الجدل الذي هز الماركسية لم يمر هذا التشخيص دون مقاومة. ففي ملاحق كتاب إيمانويل، اشتعلت معركة فكرية مع معلمه تشارلز بيتيلهايم، الذي رأى في النظرية خيانة للمبادئ الماركسية الأساسية. اعترض بيتيلهايم بأن «الامة لا تستغل امة»، معتبراً أن الاستغلال يحدث فقط في مجال الإنتاج وليس التبادل، وأن إهمال الفارق في إنتاجية العمل بين الدول يفقد النظرية مصداقيتها. بل ذهب إلى حد ادعاء أن عامل المصانع في نيويورك أكثر استغلالاً من نظيره في دلهي، لأن التكنولوجيا الغربية المتقدمة تزيد من «معدل الاستغلال» رغم ارتفاع الأجور!

لكن إيمانويل رفض هذا المنطق. فالأجور

ليست مجرد نتاج للإنتاجية، بل محددات تاريخية لشكل الاقتصاد نفسه. فارتفاع الأجور في الشمال دفع الابتكار التكنولوجي، بينما انخفاضها في الجنوب ثبت دوامة التخلف. والأهم: فصل إنتاج السلع عن تبادلها وهم خطير؛ فعندما يبيع مصنع صيني سلعة لشركة أمريكية بسعر يقل عن قيمة العمل المستنزف، فإن القيمة المفقودة تتحول إلى ربح للشركات متعددة الجنسيات في الشمال. هذا ليس «استغلالاً تجارياً» مجرداً، بل امتداداً لهيمنة الإنتاج العالمي. كان جوهر الخلاف بينهما يكمن في فهم طبيعة الرأسمالية العالمية: هل هي نظام قائم على الصراع الطبقي داخل كل دولة، أم إنها تخلق طبقات عابرة للأوطان حيث يستفيد عمال الشمال من استغلال الجنوب؟ النقاش الذي دار بينهما لم يحسم آنذاك، لكن تطور الرأسمالية في العقود التالية قدم إجابات قاسية.

### أدلة القرن الحادي والعشرين؛ عندما تتحول النظرية إلى واقع ملموس

اليوم، لم تعد نظرية إيمانويل مجرد تكهن أكاديمي. دراسة نُشرت في مجلة «نيتشر» عام 2024 كشفت أن الشمال العالمي استنزف 826 مليار ساعة عمل من الجنوب في عام 2021 وحده - ما يعادل 18,4 تريليون دولار أمريكي لو دفعت بأجور الشمال. والأمر ليس مقتصرًا على العمالة غير الماهرة؛ فالجنوب يُنتج 76% من العمل الماهر العالمي، لكنه يحصل على 21% فقط من دخل العمل العالمي. هذه الاختلالات لا تُفسر باختلاف المهارات أو التكنولوجيا، بل بتفاوت هائل في الأجور؛ فعامل هندي ماهر يتقاضى 15% من أجر نظيره الألماني، رغم تشابه إنتاجيتهما. والأخطر أن هذه الفجوة تتسع؛ ففي عامي 1995 و2021، ارتفعت أجور الشمال بمعدل يفوق أحد عشر مرة زيادة أجور الجنوب، في مؤشر صارخ

**التحدي الحقيقي اليوم هو بناء تضامن عالمي حقيقي لا يتجاهل التفاوتات بين شعوب الشمال والجنوب بل يستند إلى الاعتراف التاريخي بالظلم وإصلاحه**

على تفاقم الاستغلال. سلاسل القيمة العالمية الحديثة تجسد هذا الواقع. فبينما نقلت الشركات متعددة الجنسيات 73% من التصنيع العالمي إلى الجنوب بحلول 2008، فإن 80% من القيمة المضافة للسلع تذهب إلى الشمال حيث تباع. فمصنع في فيتنام ينتج هاتفًا ذكياً، لكن 95% من ثمنه يبقى في جيوب شركات أمريكية وأوروبية عبر أرباح التسويق والعلامات التجارية. حتى الصين، التي يزعم أنها «تستنزف» الاقتصاد العالمي، تفقد 47 مليون سنة عمل سنوياً عبر تجارتها مع الغرب، وفقاً لدراسات مينقي لي. والسبب بسيط؛ انخفاض تكلفة العمل فيها يجعل سلعها تُتسرى بسعر أقل من قيمة العمل المستنزف. هذا الاستنزاف لا يقتصر على السلع، بل يمتد إلى الخدمات والابتكار، حيث تستفيد شركات الشمال من عقول الجنوب عبر هجرة الكفاءات التي تُمول تكوينها الدول الفقيرة، لتنتهي مسيرتها المهنية في مختبرات الغرب.

### البيئة؛ الجبهة الخفية للاستغلال

لا يقتصر التفاوت على الاقتصاد. فالمجتمعات في الشمال لا تستورد السلع فقط، بل تستنزف الموارد البيئية للجنوب تحت مسمى «التجارة العادلة». «فالتبادل البيئي غير المتكافئ» - كما يسميه إيمانويل - يعني أن الشمال يستهلك خدمات النظم البيئية للجنوب (مثل امتصاص الكربون، وتنقية المياه) دون مقابل. فعندما تُزرع قهوة في كولومبيا لتصديرها إلى أوروبا، لا يدفع المستهلك الأوروبي ثمن تدهور التربة أو نضوب المياه هناك، والأمر نفسه ينطبق على النفط السعودي أو خشب الأمازون.

تاريخياً، لم تكن هذه الظاهرة جديدة. ففي القرن التاسع عشر، استنزفت أوروبا جزر بيرو من «الغوانو» (سماد طبيعي) تحت

# الهيمنة الرأسمالية في العصر الحديث



سلاحاً لفهم العالم لتغييره. الحركات الشعبية في الجنوب العالمي تترك هذا الواقع جيداً. ففي أمريكا اللاتينية، قادت ثورات الموارد إلى استعادة جزئية لثرواتها الطبيعية؛ وفي إفريقيا، تنازلت حركات العدالة المناخية ضد تحويل القارة إلى مكب لنفايات الشمال؛ وفي آسيا، تتحدى النقابات العمالية ظروف الاستغلال في مصانع التجميع. هذه المقاومات ليست مجرد نضالات محلية، بل حلقات في سلسلة عالمية ضد نظام التبادل غير المتكافئ.

في عالم يعيد إنتاج نفسه عبر الجروح المفتوحة، لم يعد التساؤل «هل التبادل غير متكافئ؟» بل «كيف تُغلق هذه الجروح؟». الإجابة تبدأ باعتراف بسيط؛ أن ثروة الشمال لم تُبنى على الابتكار وحده، بل على عمل وموارد الجنوب التي سُرقَت عبر قرون. والعدالة الحقيقية تبدأ حين نعترف بهذا التاريخ، ونُصلح اختلالاته ليس عبر الصداقات، بل بإعادة صياغة قواعد اللعبة. فالتاريخ لا يُكتب بالاقتصاد، بل بإرادة الشعوب التي ترفض أن تكون مجرد سلع في سوق لا نهاية له. وهنا تكمن جذور المستقبل العادل: ليس في أحلام وردية، بل في فهم صادق لآليات الظلم ليكسر سحرها نهائياً.

التحدي الحقيقي اليوم هو بناء تضامن عالمي حقيقي، لا يتجاهل التفاوتات بين شعوب الشمال والجنوب، بل يستند إلى الاعتراف التاريخي بالظلم وإصلاحه. هذا يتطلب إعادة تعريف مفاهيم التقدم والتنمية، بعيداً عن نموذج الرأسمالية المتوحشة، نحو نظام يُقدّر الحياة والبيئة فوق الربح. كما أدرك إيمانويل قبل نصف قرن، مستقبل البشرية لا يُحدد في مصانع الشمال، بل في إمكانيات الجنوب أن يتحرر من سلاسل التبادل غير المتكافئ، ليس لإنصافه فقط، بل لإنقاذ الكوكب من الانهيار الذي يدفعه إليه نظام الاستهلاك غير المحدود. في هذا السياق، تصبح نظرية التبادل غير المتكافئ ليس مجرد أداة تحليل، بل بوصلة أخلاقية للقرن الحادي والعشرين.

المنخفض، فيستخدم كعامل ضغط على أجور الشمال، بينما يحرم من الالتحاق بأسواق العمل المتقدمة.

– الملكية الفكرية كسلاح؛ فبراءات الاختراع والعلامات التجارية تسمح للشمال بالاستيلاء على فوائد الابتكار حتى عندما يُنفذ الإنتاج في الجنوب.

## الخلاصة: نحو عالم أكثر عدلاً؟

لم تكن نظرية إيمانويل نبوءة متشائمة، بل تحذيراً من مغبة تجاهل قوانين الاقتصاد السياسي. «فالإمبريالية ليست سياسة خارجية لبعض الدول، بل نظاماً عالمياً لإعادة الإنتاج الاجتماعي»، كما لاحظ جون بيلامي فوستر. اليوم، بينما تُهدد أزمات المناخ والتفاوت الاجتماعي بانفجارات عالمية، تبرز الحاجة إلى فهم هذه الآليات ليس كمجرد تشخيص، بل كخارطة طريق للمقاومة.

البديل ليس «إصلاح» النظام، بل إعادة هيكلته جذرياً:

– التجارة العادلة كحق؛ حيث تُحدد أسعار السلع بناءً على تكلفة العمل اللائق والحماية البيئية، لا على المنافسة على الهبوط نحو القاع.

– استعادة السيادة الاقتصادية؛ للسماح للدول النامية بحماية إنتاجها المحلي، وفرض ضرائب على تحركات رأس المال المضاربة، والاستثمار في التكنولوجيا الخضراء.

– التحالفات الجنوبية؛ كحركة عدم الانحياز الجديدة، التي تتحدى هيمنة المؤسسات المالية الدولية عبر آليات تبادل متبادل (مثل اتحاد البريكس).

التحدي الأكبر ليس اقتصادياً فحسب؛ فهو أخلاقي وسياسي. فعندما ترقد فتاة في بنغلاديش في مصنع ملابس بعد عمل 14 ساعة، بينما ترتدي شابة في باريس ثوباً ثمنه 50 يورو، فهذه ليست «صفقة تجارية»، بل علاقة استغلال مُتعمدة بثوب السوق الحرة. وإيمانويل، بجرأته الفكرية، ذكرنا بأن النظرية الماركسية ليست مجرد تحليل للإنتاج، بل

في الشمال تصمم بعناية للسماح بتدفق العمالة الرخيصة وقت الحاجة، مع منع حقها في الإقامة الدائمة أو لم شمل أسرها. هذا النظام يضمن استمرار انخفاض الأجور في الجنوب عبر تحويل المغتربين إلى قوة ضغط على الحكومات المضيفة لتخفيض تكاليف الإنتاج، بينما يعزلهم عن حركة العمال في الشمال.

الملكية الفكرية تمثل الجبهة الحديثة للاستغلال. فبراءات الاختراع والعلامات التجارية تسمح للشمال بالاستيلاء على فوائد الابتكار حتى عندما يُنفذ الإنتاج في الجنوب. فشركة أدوية أوروبية قد تحصل على براءة اختراع لدواء طورته باستخدام معرفة تقليدية من أمريكا اللاتينية، ثم يتبعه بأسعار خيالية بينما يحرم سكان المنطقة الأصلية من الوصول إليه. هذه الممارسات لا تنتهب الثروة فحسب، بل تقتلع المعرفة من جذورها ويعاد تغليفها كسلع رأسمالية.

## لماذا تبقى النظرية حية؟

تراجع الاهتمام بنظرية إيمانويل في ثمانينيات القرن الماضي لم يكن بسبب بطلانها، بل بسبب هيمنة خطاب «العولمة السعيدة» الذي زعم أن التجارة الحرة سترفع الجميع. لكن انهيار جدار برلين لم يمهِّد للإمبريالية، بل حولها إلى آليات أكثر تعقيداً. فالأزمات المالية المتتالية، وتزايد عدم المساواة، وانفجار الديون في الجنوب، كلها شهادة على فشل هذا الوهم.

الأمر لا يتعلق «بالاستعمار القديم» فحسب، بل بهيكل رأسمالي عالمي يعيد إنتاج نفسه عبر: – الديون كأداة هيمنة؛ فبين 2000 و2017، حولت الدول النامية 22 تريليون دولار إلى الشمال كقوائد وأرباح لرأس المال الأجنبي، وفقاً لتقرير الأونكتاد لعام 2020. هذا «سلم ديون» لا يفلت منه إلا بالقبول بشروط الهيمنة الاقتصادية.

– الهجرة كحاجز؛ بينما يتحرك رأس المال بحرية، تحكم السيطرة على حركة العمال. فالعامل المهاجر من الجنوب يحمل معه أجره

ظروف شبه عبودية، لتخصب حقولها بينما تجف أراضي أمريكا اللاتينية. كما كتب إدواردو غالينو في «عروق مفتوحة لأمريكا اللاتينية»: «كلما زادت قيمة السلعة في السوق العالمية، زاد بؤس الشعوب اللاتينية التي تنتجها». واليوم، تتحمل الدول الفقيرة 90% من آثار تغير المناخ رغم مسؤليتها عن 10% فقط من الانبعاثات الكربونية. فالشمال يرمي نفاياته في محيطات الجنوب، ويستورد ثرواته الطبيعية، ثم يطالبها بحماية البيئة باعتبارها «مسؤولة عالمياً». وراء هذه المفارقة يكمن افتراض خطر: أن الكوكب قابل للانفصال إلى جزأين، واحد تدفع فيه تكاليف التلوث، وآخر يتمتع بالثروة النظيفة. هذا الوهم يدفع العالم نحو حافة الهاوية البيئية، حيث تزداد الكوارث الطبيعية تكراراً وعمقاً في الجنوب المستنزف.

## آليات الهيمنة الحديثة: ديون، هجرة، وملكيات فكرية

الأمر لا يتعلق «بالاستعمار القديم» فحسب، بل بهيكل رأسمالي عالمي يعيد إنتاج نفسه عبر آليات أكثر تطوراً:

الديون تحولت إلى سلاح هيمنة حديث. فبين 2000 و2017، حولت الدول النامية 22 تريليون دولار إلى الشمال كقوائد وأرباح لرأس المال الأجنبي، وفقاً لتقرير الأونكتاد لعام 2020. هذا التدفق العكسي للثروة يُنقل كاهل الجنوب، ويحوّله إلى مقترض دائم يدفع أضعاف ما يستثمره في تنميته. فبرامج التكيف الهيكلي التي فرضها صندوق النقد الدولي في الثمانينيات والتسعينيات لم تكن مجرد سياسات اقتصادية، بل أدوات لتفكيك الحماية الاجتماعية في الجنوب وفتح أسواقه للشركات متعددة الجنسيات.

الهجرة، التي يفترض أنها فرصة للعمال، تخضع لنظام هيمنة دقيق. فالعامل المهاجر من الجنوب يحمل معه أجره المنخفض، فيستخدم كعامل ضغط على أجور الشمال، بينما يحرم من الالتحاق بأسواق العمل المتقدمة إلا بشروط قاسية. قوانين الهجرة

# النخب السورية: صراع في الداخل ومحاباة الخارج



ينطوي المشهد السوري الراهن على مفارقتين، تعكسان بُعدَي الأزمة السورية من حيث كونها أزمة داخلية سورية، وجزءاً من صراع دولي في الوقت ذاته...

■ رمزي السالم

أولاً:

في المشهد السوري الراهن تبرز مفارقة لافتة تكاد تختصر أزمة النخب قبل أزمة البلد نفسها. صراع حاد، تخوين متبادل، انقسامات أيديولوجية وسياسية عميقة، اختلاف على الرواية، وعلى الأولويات، وعلى تعريف العدو والصديق. نخب لا تكاد تتفق على توصيف الواقع، ولا على قراءة الماضي، ولا حتى على شكل الدولة المنشودة في المستقبل. ومع ذلك، وسط هذا الضجيج كله، يلتقي الجميع تقريباً عند نقطة واحدة، الرهان على الأمريكية، والسعي إلى إرضائه أمام كل ما يُرقد يدخل فيه طرف من الأطراف.

هذه المفارقة ليست تفصيلاً ثانوياً، بل كاشفة. فكيف يمكن لنخب تختلف في كل شيء أن تتوحد عملياً على انتظار الخارج؟ وكيف يتحول «الفاعل الدولي» إلى قاسم مشترك أعظم بين مشاريع متناقضة ظاهرياً؟

الأمريكي هنا ليس مجرد دولة، بل اختصاراً لعقلية سياسية كاملة؛ تعليق الحلول، تأجيل المسؤولية، والبحث الدائم عن قوة خارجية تحسم ما عجزنا عن حسمه داخلياً.

الأخطر أن هذا الرهان يقدم أحياناً بلغة تبدو واقعية أو براغماتية، بينما هو في جوهره اعتراف ضمني بفشل النخب في إنتاج مشروع وطني مستقل. وفي ميزان القوى القلق، فالخلاف الحقيقي ليس بين هذه النخب فقط، بل بينها وبين فكرة الاعتماد على الذات، وهكذا، نختلف في كل شيء؛ في الشعارات، في التحالفات، في الخطاب... لكننا نتفق بصمت على انتظار إشارة من واشنطن. وهذه، بحد ذاتها، دلالة على عقم كل هذا الفضاء السياسي. فكيف يمكن أن يتفق من يريد الانفصال مع من يريد الاستئثار بالحكم وإخضاع الكل في توجيه الشكر إلى الأمريكي على دعمه.

إما أن هذه النخب من أولها إلى آخرها عمياء، أو أنها تتنافق تحت ستار الدفاع عن جماعتها.

**تتحول سورية من قضية سياسية قابلة للحل إلى ملف مدار بلا نهاية تستثمر مأساته لتحقيق مصالح واشنطن ليس في سورية فحسب بل كمركز لإدارة أزمة إقليم شرق المتوسط كاملاً**

ثانياً:

في مقاربتها للملف السوري، لا تتعامل الولايات المتحدة مع الأزمة بوصفها مسازاة سياسياً متكاملًا بقدر ما تديرها كحالة مزمنة قابلة للاحتواء. تقوم هذه المقاربة على ما يمكن وصفه بسياسة العصا والجزرة، حيث توزع الأدوار والخطابات بعناية، ويمنح كل طرف ما يكفي لإبقائه داخل اللعبة، لا ما يكفي لحسمها. في هذا السياق، يصبح التناقض أداة عمل لا خلا في السياسة.

تقدم شخصيات وسلطات متعارضة بصيغ متباينة تخدم الهدف ذاته. فالسلطة «أثبتت شجاعتها» أو عنصر استقرار لا يمكن تجاوزه، وسنساعدنا في «بناء سورية مزدهرة»!! في الوقت الذي تمنح فيه «قسد» صفة الشريك الضروري في محاربة الإرهاب، بما يبرر استمرار الدعم العسكري والسياسي لها. في المقابل، يعاد إنتاج خطاب حماية الأقليات، حيث يصور العلويون والدروز كجماعات مضطهدة تحتاج إلى رعاية وضمانات، دون أن يترجم ذلك إلى مسار وطني جامع أو حل جذري لمشكلة الدولة المنهارة.

هذا التوزيع المتناقض للأوصاف ليس ارتجالاً، بل جزءاً من محاولة واعية لاحتواء جميع النقائص ضمن إطار إدارة الأزمة، لا حلها. فواشنطن تسعى إلى الإمساك بكل الخيوط؛ خيط الأمن ومكافحة الإرهاب، خيط الأقليات،

خيط التوازن الإقليمي، وخيط منع الخصوم من تحقيق نصر كامل. في هذا النموذج، لا يسمح لأي طرف بالانهيار الكامل، كما لا يسمح لأي طرف بالانتصار النهائي. الجميع يبقى في حالة اعتماد جزئي على القرار الأمريكي، والجميع قابل للاستخدام أو الضغط متى اقتضت المصلحة.

غير أن هذه السياسة، وإن بدت فعالة على المدى القصير، تحمل في داخلها بذور فشلها. فمع اولة الجمع الدائم بين المتناقضات دون أفق سياسي واضح تؤدي حتماً إلى لحظة انفجار.

عند هذه اللحظة، سيدفع طرف أو أكثر إلى موقع كبش الفداء؛ طرف يحتمل مسؤولية الفشل، أو يضحي به لإعادة ضبط التوازنات، أو لفتح صفحة تفاوض جديدة بشروط مختلفة.

حينها، لا تكون النتيجة حلاً، بل إعادة إنتاج للأزمة. تُعاد تدوير الأسباب نفسها، وتستنسخ الانقسامات ذاتها، ويعود المشهد إلى نقطة الصفر-لتكون سورية بكل ما فيها كبش فداء على مذبح المشاريع الدولية- مع تغيير في الأسماء لا في البنية. وهكذا، تتحول سورية من قضية سياسية قابلة للحل إلى ملف مدار بلا نهاية، تستثمر مأساته لتحقيق مصالح واشنطن ليس في سورية فحسب بل كمركز لإدارة أزمة إقليم شرق المتوسط كاملاً، بينما يترك السوريون عالقين في حلقة مفرغة من الانتظار، والوعود، والانكسارات المتكررة.

# قاسيون

للإطلاع على منصات التواصل الاجتماعي التابعة لحزب الإرادة الشعبية عن طريق رمز ال QR:



قيمة الاشتراك السنوي للأفراد

60000

2026

انطلاق حملة الاشتراكات السنوية ◀ كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار